AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

في الذكرى العشرين لاستشهاد أبو علي مصطفى

حدود الدم:
تفكيك الطائفية ..
تركيب الوطن (ملف)

الهدف - فلسطين العدد 29 (1503) - ايلول / سبتمبر 2021

AL-HADAF
الهدف
فلسطينية عربية - ديمقراطية تقدمية

نحو إستراتيجية وطنية
على قاعدة الوحدة والمقاومة

أبو علي مصطفى
1938 - 2001

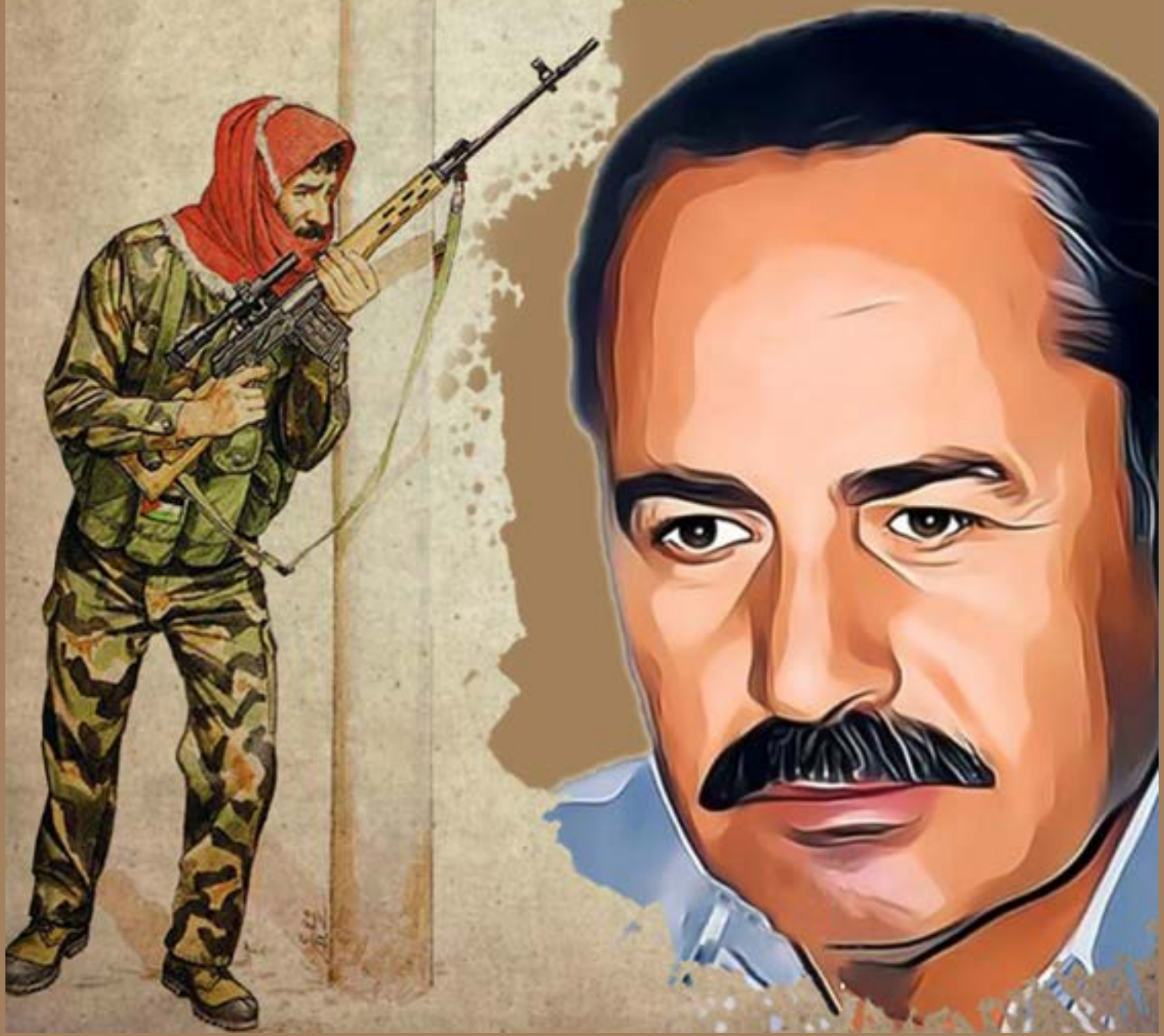

الافتتاحية

بناء المواطنة بشرط تفكيكُ الخطاب الطوائفيّ

تمثّلُ مسألةُ الانقسام الطائفيّ والعرقيّ مشكلةً كبرى في سياق الكفاح من أجل التحرّر والوحدة، في كلّ نواحي الوطن العربيّ، من أقصاه إلى أقصاه، لما تثيره هذه المسألةُ من تداعيات ونزاعات؛ أقليّات وأكثريّات، ومظلوميّات متعدّدة الأبعاد؛ ترتبط أشدّ الارتباط بغيابِ الديمقراطيّة وهيمنة الاستبداد، وسحق فكرة المواطنة لمصلحة الانتماء الطائفيّ أو العرقيّ، والعشائريّ، وحتى الحزبيّ القبليّ.

ودون أدنى شكّ، إنّ هذه المشكلة ليست جديدة، ولكنّها تواصل التجدّد وتعود للبروز دائمًا، برعاية الاستعمار الذي شكّلت، بالنسبة له، سلاحًا فعّالًا يضمن نجاحَ مشاريعه الناهبة، واستمرارها، وهو أمرٌ يحقّقه له النزاعُ المحليّ، وبحثُ الأطراف عن سند خارجيّ، ما يجعل إذكاء الطائفيّة أمرًا مرتبطًا بتغوّل الاستعمار والصهيونيّة، كونها وجهَ مرآة للكيان الصهيوني؛ تمثّل اختراقًا لعزلة كيانٍ قائمٍ على أساطير الدين، والعرق المسمومة.

نستحضر هنا الشهيد المفكر مهدي عامل، الذي ربّما كان في طليعة نقّاد الفكر الطائفي في كتاباته وناقضيه؛ خصوصًا في إسهامه النظريّ الفذّ عبر كتاب «الدولة الطائفيّة»، الذي قدّم فيه نقدًا جذريًّا للأيديولوجيا الطائفيّة في مختلف تجلّياتها، وتولّى تفكيكَ مجموعةٍ كبيرةٍ من التقوّلات التي تسعى إلى تبرير أو تَأبيد النظام الطائفيّ، مهما توسّلتْ من مذاهبَ حديثة في علم الاجتماع السياسي أو الفلسفة، بما في ذلك في الفكر الماركسي ذاته، وبلورَ في المقابل جملةً من المفاهيم البديلة. ومن ناحيةٍ أخرى، لم يكتفِ «عامل» بإثارة مسألة شروط بناء الدولة في لبنان (باعتبار لبنان محوَر تلك الدراسة) التي يصلح تعميمها المشروط طبعًا)، بل صاغ مجموعةً من المقولات لتلك الإشكاليّة، منها: مقولة التناقض في الدولة البرجوازيّة بين بنيتها الطائفيّة وبنيتها الطبقيّة. ولعلّ الاستنتاج الذي توصّل إليه مهدي عامل، يشكّل جوهر الكفاح الحاضر والمستقبلي في مواجهة الطائفيّة؛ فمن ناحية (تبعًا لفواز طرابلسي) تشديده الدائم على أنه لا إمكانيّة للمصالحة بين الديمقراطيّة والطائفيّة؛ واستحالة وجود طوائفَ ديمقراطيّة. ومن ناحيةٍ أخرى، رفضه لفكرة التوازن الطائفي؛ فكلُّ توازنٍ طائفيٍّ هو هيمنيٌّ، والبديل من هيمنةٍ طائفيّةٍ هو هيمنةٌ طائفيّةٌ أخرى.

في الذكرى العشرين لاستشهاد أبو علي مصطفى؛ نعود لفتح ملف حولَ قضايا التجزئة، والتشتّت القومي والوطني، وهي قضايا كانت في صلب اهتمامه الفكريّ، والكفاحيّ، والعمليّ، حيث لم يكن صدفةً انتماءُ «أبو علي مصطفى» لحركة القوميّين العرب العابرة للطوائف والأديان والحدود؛ فالنزعة البطوليّة، والانتماء لإنسانيّة الإنسان؛ محض الإنسان؛ جعلت أبا علي مصطفى؛ الفلاحَ من بيئةٍ ريفيّة مسلمة؛ يجد مكانه الطبيعي بينَ مجموعةٍ من المناضلين الذين حطّموا طوقَ الطائفة، والقبليّة، والعرق. ولعل هذا الدرس التاريخي الذي قدّمه أبو علي ورفاقه التاريخيّين في حركة القوميّين العرب، والجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، قد تم إهماله، ولم يأخذ حقه في الدرس السوسيولوجي والسياسي.

كان الشهيد أبو علي مؤمنًا أشدَّ الإيمان بالبعد القومي للقضيّة الفلسطينيّة، ولم يكن ذلك الإيمان إلا نتيجةً لفهمٍ علميٍّ موضوعيٍّ لجوهر الصّراع مع العدو، وطبيعة المشروع الصهيوني، وكان يملك ويُقدم فهمًا عميقًا لطبيعة الأنظمة العربيّة في السياق الفلسطيني، وتشخيصًا لواقعها ومشكلاتها؛ انطلاقًا من أنّ بُعدنا القوميّ يشكّل ركيزةً استراتيجيّةً في الصّراع مع العدو الصهيوني، وتحديدًا في تركيزه على البعد الشعبيّ العربيّ الفعّال. لذلك، كان يرى أنّ معالجة القضايا التجزيئيّة التي تفرّق المجتمعات العربيّة والتصدّي لها؛ تصبُّ، حتمًا، في مصلحة هذه الشعوب، ومصلحة كفاح الشعب الفلسطيني؛ من أجل الحريّة والاستقلال والديمقراطيّة والوَحدة.

كل الحقيقة للجماهير

في هذا العدد

الافتتاحية: بناء المواطنة بشرط تفكيك الخطاب الطوائفي..... 3

شؤون فلسطينية..

محمد صوان: الحركة الوطنية الفلسطينية ومهمات إعادة البناء..... 6

عرفات الحاج: الحملة على فلسطين: سياسات أوربية معادية..... 8

خاص (الهدف): عن الغبار والشرف العسكري.....9

الملف:

في الذكرى الـ20 لاستشهاد أبو علي مصطفى:

حدود الدم: تفكيك الطائفية.. تركيب الوطن.....10

حوار مع سيف دعنا: خاص (الهدف).....11

مكرم خوري: الطائفية: المسار التاريخي والدور الاستعماري.....19

عبد الحسين شعبان: الطائفية وأسئلة الضرورة.....22

رضي الموسوي: تأثير التفتيت على القضية الفلسطينية.....29

كاظم الموسوي: التعدد العرقي والديني في الوطن العربي 31

سعادة مصطفى ارشيد: الصراع والكيان الصهيوني وإيران.....34

التيتي الحبيب: الطائفية وقضية الأقليات: ما العمل؟..... 36

موفق محادين: كونفيدراليات طائفية بدل «سايكس- بيكو» 38

خالد حدادة: لبنان: انهيار الدولة والنظام..... 40

خاص (الهدف): عن الطائفية والصراع الطائفي..... 43

المحجوب حبيبي: حقيقة الهوية العربية في المغرب..... 44

مهند عبد الحميد: إشكاليات الهوية الإسرائيلية اليهودية.....46

شؤون عربية..

محسن النابتي: التحولات السياسية في تونس.....48

عابد الزريعي: مضامين الاهتمام الأمريكي بملف الحدث التونسي.....50

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة

الهاتف
082836472

البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية
الهدف - فلسطين العدد 29(1503) أيلول/سبتمبر 2021

الغلاف:
إسراء الصمادي»

الأغلفة الداخلية:
«نضال أبومايلة»

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

شؤون العدو..

أحمد مصطفى جابر: الكيان يضع قدمه في الاتحاد الإفريقي..... 52
محمد جبر الريفي: الكيان الصهيوني بين العلمانية والفكر الديني..55
أكرم عطا الله: هل تخسر إسرائيل في الشيخ جراح؟.....56

شؤون دولية..

حمدان الضميري: الاتحاد الأوربي وأمريكا.....57
محمد أبو ناموس: طالبان في حلتها الجديدة.....58
هاني حبيب: خارج النص/ الهزيمة بتوقيت بايدن.....59
حاتم استانبولي: قراءة في المشهد الأفغاني.....60
محمد أبو شريفة: إيران وطالبان في حرب الظل.....62
موسى جرادات: طالبان من الجبال إلى كابول.....64
طلال عوكل: في الهدف/ درس آخر لتلاميذ أغبياء.....65
محمد أبو ناموس: جدار الصوت/ طلاب صاروا وتصوروا.....66

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: الحداثة بوجهيها..... 67
عبد الرحمن بسيسو: الفلسطيني بين أوديسيوس والسندباد.....68
وسام الفقعاوي: عن «نقد الفكر اليومي» لمهدي عامل.....71
وليد عبد الرحيم: سينما الثورة الفلسطينية.....74
عبد المجيد بن شاوية: المثقف العربي: غياب وفقدان.....76

كلـــــــمة

يصدرُ هذا العددُ بالتّزامن مع الذكرى العشرين لاغتيال القائد الوطني والقومي أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين الذي استهدفته طائراتُ العدو الصهيوني أثناءَ وجوده في مكتبه، بتاريخ 2001/8/27؛ حيث لم نجد طريقًا في هيئة تحرير مجلّة الهدف، لتكريم هذا القائد الذي بدأ حياته النضاليّة طامحًا بالتحرّر والوحدة من خلال انتمائه لحركة القوميّين العرب، ثم وريثتها الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، الذي ظلّ طوال حياته وفيًّا لمبادئهما الوطنيّة والقوميّة؛ فكانت بوصلته من دم؛ سوى أن نفتح ملفًا خاصًّا يتناول مسألة الطائفيّة، والتجزئة، والتبعيّة والارتهان للخارج/العدو، وآفاق التحرّر والوحدة، حيث جرى استكتاب مجموعة من الكتّاب، والمفكرين، والفاعلين الحزبيين من بلدان عدّة من الوطن العربي: العراق، والبحرين، والأردن، ولبنان، وسوريا، وتونس، والمغرب، وفلسطين.. وآخرين من دول أوربيّة عدّة: بريطانيا، وأسبانيا، وبلجيكا...، وغيرها.

وكما العادة، تقدّم المجلّة من خلال أقسامها المتعدّدة مقالات متنوّعة في الشؤون: الفلسطينيّة، والعربيّة، والدوليّة، وكذلك شؤون العدو، إلى جانب قسم «الهدف الثقافي».

مقابلة هذا العدد كانت مع د. سيف دعنا - عميد كلّية العلوم الاجتماعيّة، وأستاذ علم الاجتماع والدراسات الدوليّة في جامعة ويسكونسن في الولايات المتحدة■

الحركة الوطنية الفلسطينية ومهمات ورشة إعادة البناء

محمد صوان– كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ سوريا

صحوةُ القدس – هبّة القدس – تشكّل مدخلًا مفصليًّا آخر، وفرصةً مواتيةً لوقف الدوران في حلقات الاضطهاد والعنصرية، والمضي قدمًا في حالة شعبية اشتباكيّة تنتقل من الشارع والميادين إلى أروقة العمل السياسيّ والحزبي والتمثيلي، ومنها إلى جميع مناحي الحياة الفلسطينية؛ ليشكّل الاشتباك الشعبي نهجًا للحياة في ظل تغوّل الكولونيالية العنصرية الصهيونية.

البقاء والصمود كاستراتيجية دفاعية هو فعل في غاية الأهمية، إلا أنّ المقاومة والاشتباك الشعبي اليومي مع الاحتلال وأساليب استعماره؛ يشكّل الفعل الواجب المكمّل من أجل التحرر والانعتاق، وهذا الفعل الواجب هو المحرك الحقيقي لميزان القوى، والمعيار الذي يرغم الجميع على أخذه بالحسبان؛ غير أن هذا كله يتطلب حاضنة وبوتقة توحّد الجهود، وتبني استراتيجيتها الوحدوية؛ كي تصنع التغيير لجميع الفلسطينيين أينما كانوا.. ربما هذا غير ممكن في ظل الأطر السياسية والفصائلية وأساليب القيادة السائدة، لكن سياق الأحداث لا يجعل المهمة مستحيلة، بل يجعلها أكثرَ إلحاحًا؛ فالتجربة والنظرية يؤشران إلى أن استمرارية حلقات الاشتباك مع المحتل وديمومتها، والالتفاف الشعبي حولها والانخراط الجمعي فيها، من أجل إعادة تعريف المشروع الوطني وأهدافه، وإعادة بناء النظام السياسي وأدواته ومؤسساته التمثيلية، ما هي إلا خطواتٌ تصحيحيةٌ وتصويبيةٌ طال انتظارها.

لقد أعلن الجيل الجديد جهوزيته للانخراط في هذه الورشة الإصلاحية في أكثر من مناسبة – سواءً كانت هادئةً أم صاخبة – ولأسباب موضوعية وذاتية تذبذبت حدة الإعلان عنها طردًا مع درجة تذبذب الفعل واستمراريته؛ الأمر الذي لا يقلل من شأن الفعل أبدًا، خصوصًا في ظل حالة الاضطهاد والقمع التي تمارس على الشعب الفلسطيني.

العملية التراكمية الآخذة بالتبلور تؤسس لوعي جديد وفكر سياسيٍّ مختلف؛ يهدفان لمعالجةً تبعات تراكمَ الفشل والإحباط على مر العقود الثلاثة الماضية، كذلك فإن هذه العملية التراكمية أفرزت قيادتها الميدانية، ورسّخت المبادئ لفعل الصمود والمقاومة، وتتمثل الحلقة المفصلية التي يمكنها تغيير قواعد الاشتباك بتبني المقاومة اليومية الشاملة، وانضواء جميع المكونات تحت رايتها، عندها ستبدأ الفجوة بين الشعب وفصائله بالاضمحلال، ويبدأ الشعب المنتفض ببناء قاعدة القوة الخاصة به؛ ليواجه بها المشروع الاستعماري الصهيوني، ومشاريع التطبيع العربية، والتسوية الإقليمية غيرَ العادلة. لا شك في أننا لسنا قريبين من بناء تلك القوة الوحدوية، إلا أن أوجه مراحل الانتقال من مرحلة إلى أخرى تقتضي وضع الرؤى والتصوّرات، والسعي لبلورة سياساتٍ وخطواتٍ عمليةٍ وعينيةٍ وفكريةٍ للخروجٍ من الأزمة:

1/ تأكيد الهدف الوطني المركزي وإعادة صياغته بوضوح؛ ليصبح إنجاز التحرير والعودة وتقرير المصير وممارسة السيادة في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتُها القدس... هذه صياغةٌ مغايرةٌ لمفهوم «إقامة الدولة» باعتبار أن الدولة حقٌّ طبيعيٌّ وتاريخيٌّ للشعب الفلسطيني، ومدعومةٌ بالاعتراف الأممي وقرارات الشرعية الدولية. بكلمات أخرى: إن الشعب الفلسطيني لا يحصّل على الدولة من إسرائيل، ولا يتفاوض معها على وجود الدولة... فضلًا عن أن الشعب هو مصدر السيادة، وأن «إسرائيل» لا تملك أي جزء منها..!

2/ إعادة تحديد طبيعة العلاقة بين «الطرفين» الفلسطيني والإسرائيلي – ومقاربة حل الصراع، وهذه علاقةَ ينبغي أن تبقى، بوضوح، علاقةَ قوة احتلال كولونيالي بشعب تحت الاحتلال، وهي علاقةٌ عِدائيةٌ بداهةً، إلى أن يتمَّ التوصلُ لحلٍ عادلٍ وشاملٍ ينهي الاحتلال، ويمكّن الشعبَ من حقهَ في تقرير مصيره بنفسه وفوق ترابه الوطني، وهو ما لم يحدث حتى اليوم. إن مجرد وجود «عملية سلام» لا يغيّر من طبيعة العلاقة العدائية؛ فالعلاقة ليست علاقةَ سلام، والمقاومة الفلسطينية

العودة إلى الفهرس

ينبغي أن تكون مقاربةً كفاحيةً بكل الأشكال، وفي جميع المجالات، ثمّ، مغادرة نظرية «لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات».

3/ إعطاء الأولوية لإنجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، مع ما يتطلبه ذلك من تغييرات بما في ذلك إعادة النظر بوظيفة السلطة الفلسطينية؛ كي تبقى سلطة خدماتية، مع تركيز المهمات السياسية والتمثيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة بنائها، وإعادة توجيه قدرات الأجهزة الأمنية، وربما الاستغناء عن بعضها، ومراجعة العقيدة الأمنية لهذه الأجهزة والمهمة المناطة بها.

4/ تحديد الخطر الرئيسي المباشر والتركيز على محاربته؛ فالخطر الرئيسي الذي يمثل التهديد المباشر لوجودنا الوطني هو الاستيطان الكولونيالي لبلادنا؛ لأنه ينفي حقنا في الأرض والوجود، وهو عمليًّا يستعمر بلادنا ويمنع استقلالنا، ثمَّ، فإن جميع الممارسات الصهيونية المعادية تنبع من الاستيطان الكولونيالي، بل إنه السبب الجوهري لوجود الاحتلال واستمراره، إلى جانب السبب الأمني الذي تركز عليه الحركة الصهيونية.

نحن لدينا أدواتٌ هائلةٌ: قانونيةٌ، وسياسيةٌ، قادرةٌ على تمكيننا من كسب المعركة إذا أحسنّا استخدامها، لكنَّ ذلك مشروطٌ بتعبئة كاملة ومشاركة شاملة، ومد جسور التَّنسيق مع الإقليم والعالم لبناء منظومة من العقوبات على المستعمرين والمستَّعمرات – شهدنا إرهاصات وردودَ الفعل الصهيونية على قرار الاتَّحاد الأوربي بوسم منتوجات المستعمرات – وهذا مختلفٌ عن حركة المقاطعة لإسرائيل المعروفة بـ «بي دي أس BDS»، فهذه الأخيرة تقوم على أساس سياسيٍّ وأخلاقي، يستهدف مؤسساتً القطاعين: العام، والخاص، بينما تستهدف الفكرة الأولى الدول وتقوم على أساس ضرورة تنفيذ هذه الدول لالتزاماتها القانونية التعاقدية وَفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

5/ إعادة الاعتبار للمؤسسات الفلسطينية، لا سيما السياسية منها - مع الحرص على بنيتها الديمقراطية – فالمؤسساتُ الفلسطينية غائبة؛ الأمر الذي مثل خللًا جوهريًّا ينبغي علاجه؛ فقد غاب المجلس الوطني، وما ينبثق منه من هيئات، وغاب المجلس التشريعي، وانتهى معه التوازن بين الجهة التشريعية والجهة التنفيذية، وغابت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية. وفضلًا عن أهمية إعادة بناء هذه المؤسسات، فإنه ينبغي التمسك بطبيعتها الديمقراطية، وهو ما سيقود إلى إنعاش الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، واستعادة الحركة الوطنية لدورها المركزي داخل الوطن وفي الشتات.

6/ استعادة الوحدة الجغرافية والسياسية؛ إن استمرار الانقسام، وما يسببه من معاناة لقطاع غزة والقدس والضفة والشتات، فإنه، فعليًّا، يمنع إنجاز الاستقلال الوطني، والمطلوب هنا ليس مصالحةً بين حركتي «فتح وحماس» فقط، بل استعادة الوحدة الوطنية، فعليًّا، بشكل شامل، وعدم الاكتفاء بعلاج بعض المظاهر، وهذا الأمر يستدعي تفاهمًا شديدَ الوضوح على:

أولًا: قَبول حركة فتح بالتخلي عن سيطرتها وتفردها بالنظام السياسي بشكله الحالي، أي قَبولُ شراكة سياسية كاملة، وإعادة بناء نظام سياسيٍّ جديدٍ يشملُ «م. ت. ف» بمختلف هيئاتها ومؤسساتها، بما في ذلك السلطة والجهاز الوظيفي.

ثانيًا: قبول حركة حماس بالتخلي عن سيطرتها على قطاع غزة المحاصر، وعودة غزة للنظام السياسي والإداري الفلسطيني.

ثالثًا: التوافق على أساس سياسيٍّ برنامجيٍّ يتضمن الهدفَ الوطني المركزي الذي ينبغي أن يشكّل جوهر برنامج الإجماع الوطني، أي برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة، وبرنامج آخر لحكومة السلطة بسبب اختلاف دورها.

رابعًا: الالتزام الجماعي بممارسة الديمقراطية واحترام نتائجها، والانضباط لمبدأ التداول السلمي للسلطة، واعتماد الانتخابات في المجالات والمستويات كافة.

7/ التحرر من بروتوكول باريس الاقتصادي – الموقع مع حكومة الاحتلال – والتوجه نحو بناء بنية وقاعدة اقتصادية منتجة في المجالاتٍ الصناعيَّة والزراعيَّة...، وإنتاج سياسة اقتصادية تساعد على الصمود وتشجيعً الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، بما يخدم الأهداف والمصلحة الوطنية الفلسطينية.

في نهاية المطاف، وفي ظل التحوّلات والمتغيّرات التي تعصف بالمنطقة والإقليم والعالم؛ تمثل الوحدة الوطنية الفلسطينية المفصل والفيصل...الوحدة هنا تشير إلى وحدة جميع مكونات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده مع نظامه السياسي بالدرجة الأولى، والتفافه حول قيادته التمثيلية التي يصنعها ويختارها بنفسه للمضي قدمًا في مسيرة الحرية والعودة وتقرير المصير الناجز، أما في الواقع السياسي الراهن، فلا النظام السياسي الحالي قادرٌ على القيام بهذه المهمة، ولا القيادة الفلسطينية المترهلة مؤهلةٌ أو قادرةٌ على حمل هذه المهمة التاريخية..

وبصورة أكثرَ دقةً، فإن الوحدة والشراكة الفعلية تمر عبر إعادة بناء النظام والبرنامج السياسي الفلسطيني، وصعود قيادة سياسية وكفاحية وفكرية جديدة بمنهج يعلي مصلحة المقاومةً والانتفاضة، وصوت الشعب على المصالح الفئوية والفصائلية والأيديولوجية والشخصية الضيقة.

هذه قراءةٌ أوليةٌ متواضعة؛ تحتاج إلى نقاشٍ وتمحيص ومراجعة، ربما تمثل بدايةً مقبولةً من أجل التوصّل إلى برنامج يمكّن الحركة الوطنية من الخروج منَ المأزق الحالي، وتوفر بعض الأمل في غمرة الألم الذي يحاصرنا■

تقرير:

الحملة على فلسطين:
سياسات أوروبية معادية للتضامن

عرفات الحاج– مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف/ إسبانيا

في السادس عشر من مايو المنصرم، نشرت السلطاتُ الألمانية 900 شرطي في مواجهة المسيرات التضامنية مع فلسطين بذكرى النكبة، حيث لم تكتف هذه القوّاتُ بالتضييق على المتظاهرين، بل بادرت بقمعٍ عنيفٍ وواسع النّطاق؛ شمل اعتقال أكثر من خمسين متظاهرًا.

في الأسبوع ذاته، منعت فرانكفورت مسيرةً مؤيدةً لفلسطين؛ معتبرةً أنها تشكّل خطرًا على السلامة العامة، بعد مطالبةٍ من «الجالية اليهوديّة في المدينة»، ومفوّض مكافحة معاداة الساميّة في ولاية هيسّن؛ التظاهرات تم وصمها بأنها معاديةٌ للسامية في تصريحات لسياسيين ألمان من معظم الأحزاب، فيما تم رفع علم الكيان الصهيوني على مؤسساتٍ حكومية.

تواجه الجاليات العربيّة، واللاجئين، والمتعاطفين مع القضيّة الفلسطينية، في أوروبا جملةً من الإجراءات والسياسات الحكومية الهادفة للتضييق عليهم، وبينما تشكّل القضيّةُ الفلسطينية نقطةَ التقاء سياسية وهوياتية لمعظم العرب في أوروبا؛ فإنّ السياسات الأوروبية، التي تستهدف الأنشطة التضامنية، تشكّل أداةَ قمعٍ هوياتي، إلى جانب دورها السياسيّ، كتعبيرٍ عن دعم هذه الدول للكيان الصهيوني، ودعم القوى السياسية الأكثر فاشيةً للعدو الأبرز في نظر غالبية اللاجئين الوافدين للقارة الأوروبية، وهو ما يبدو مفارقة، بالنظر لتاريخ القوى اليمينية الأوروبية في العداء ليهود العالم وبصماتها في التنكيل بهم، بل وفي المحرقة النازية، حيث تقود العديدُ من هذه القوى التحريضَ والمواقفَ المعادية للفلسطينيين، بل ويزعم بعضها أن مواقفه هذه تأتي من منطلق مكافحة معاداة السامية، هو ذاته الادعاءُ الذي تقدمه الداخلية الألمانية، إلى جانب الادعاءات حول مكافحة الإرهاب، والتي اعتادت السلطات في العديد من البلدان الأوروبية سوقها، كمبرر لقمع الأنشطة المنددة بالكيان الصهيونّي وسياساته.

فرنسا وقيم الجمهورية المتملصة:

في فرنسا بدت الهجمةُ على مجموعة من المؤسسات والمجموعات الإسلاميةً والعربية، وأخرى مؤيدة للقضية الفلسطينية، كأداة للخلط؛ تعمد للخلط بين كل ما هوَ مكروهٌ ومرفوضٌ بالنسبة للحكومة الفرنسية، حيث حاولت السلطات الفرنسية ربط قتل مدرس فرنسي أكتوبر الماضي بمؤيدي القضيةً الفلسطينية، وتحديدًا في جمعية تسمى «جمعية أحمد ياسين». وأثرَ الحادثة أطلقت الشرطة الفرنسية حملةً أمنيةً ضدَّ عشرات الأفراد المرتبطين بالجمعيات الإسلامية، حيث قال وزير الداخلية جيرار دارمانان: إن «فتوى» صدرت بحقه؛ لأنه عرض على تلامذته رسومًا كاريكاتيرية تمثل نبي الإسلام. وفي السياق ذاته؛ قال مصدر في الشرطة آنذاك: إن وزارة الداخلية أصدرت قرارًا بطرد 231 أجنبيًّا؛ مدرجين على قائمة المراقبة، للاشتباه بأنهم يتبنون «معتقدات دينيةً متطرفة».

المتحدث باسمً الحكومة الفرنسية غابرييل أتال، في خضم الهجمة الحكومية؛ أدلى بتصريحات عن «التعزيز الهائل» لنشاط الحكومةً في مواجهة التطرف، بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية في خطابه في 2 تشرين الأول/أكتوبر؛ أكد فيها: أنه منذ شباط/فبراير 2018، «أُغلق 356 موقعًا»؛ شكّلت منطلقًا لنشر «التطرف» من «مقاه وجمعيات ومساجدَ ونوادٍ رياضية»، ولعل هذه أبرز إشارة لكونّ الحدث لم يكنِ نقطةَ انطلاقِ هذه السياسات، بل استخدم لبناء ذرائعَ إضافية في حملةٍ مستمرة وتوجّهات حكومية.

السياساتُ المعاديّة للعرب؛ المسلمين؛ اللاجئين؛ الأفارقة؛ تعدها السلطات الفرنسية جزءًا من معركة لحماية «قيم الجمهورية»، وهو مصطلحٌ لا يوجد تعريفٌ واضحٌ له، لكن يبدو أن الحكومة الفرنسية تعتزم تعريفه بشكل خاص؛ من خلال تعيين أكثر من 200ً موظف إضافيٍّ في الاستخبارات منذ عامً 2017، ودعم «القطاع التربوي» وتقوية «التعليم المدني والأخلاقي»؛ حسب تصريحات مسؤولين حكوميين.

عملية الأقصر: الحملة النمساوية

أعقاب اعتداء فيّنا، الذي نفذه نمساويٌّ مسلمٌ من أصول مقدونية في نوفمبر 2020؛ أعلنت الحكومة النمساوية عن «عملية الأقصر»، التي استهدفت جمعيات رسميةً، وشملت اقتحامَ منازلَ ومقراتً، واستدعاءَ العشرات واستجوابهم بشأن أنشطتهم، واللافت في الأمر، أن تركيز الاستجواب كان على الموقف من الكيان الصهيوني والنضال الفلسطيني وحركات المقاومة الفلسطينية.

التعاطف مع النضال الفلسطيني، وحتي مع شخصيات ربطتها علاقات جيدة بالحكومات النمساوية، مثل: الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، كان موضعًا للاستجواب، في الحملة التي قادها وزير الداخلية كارل نيهامر، ومستشار البلاد اليميني سيباستيان

العودة إلى الفهرس

كورتز، وعدّتها السلطات أنها حملةٌ ضدَّ «الإرهاب الإسلاموي»
وخلال العدوان الصهيوني مايو 2021، منعت السلطاتُ النمساوية العديدَ من الفعاليات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني المنددة بالعدوان، كما رفعت مقارٌّ حكوميةٌ نمساويةٌ أعلامَ الكيان الصهيوني.

الخلطة السحرية: نقد الكيان الصهيوني لا سامية وإرهاب

في النماذج الثلاثة التي تم تناولها في التقرير، وهي لا تحصر جملةَ سياسات الملاحقة والتضييق الأوروبية، عمدت السلطاتُ للخلط ذاته بين اتّهام من ينتقد الكيان الصهيوني باللاسامية والإرهاب، حيث تم إغلاق المؤسسات واستجواب الأفراد، وحظر أنشطة تضامنية مع فلسطين، وترافق ذلكً مع تضامنٍ حكوميٍّ وحزبيٍّ مع الكيان الصهيونيً.

توجه العديد من الحكومات الأوروبية لدعم الكيان الصهيوني لم تقتصر يومًا على موقف سياسيٍّ عام، وغالبًا ما رافقتها ممارساتٌ معاديةٌ لحقوق الفلسطينيين والتضامن معهم، ولكن هذه الحملات مثّلت تصعيدًا حقيقيًّا في هذه السياسات؛ شمل تبنّى التوصيف الأمني الصهيوني ضدَّ كل من هو متضامنٌ مع فلسطين، ومزجه مع مقولات اليمين الأوروبي المعادية للاجئين والمهاجرين من أصول عربية وإسلامية.

«حظّر التضامن» مع فلسطين، أو انتقاد الكيان الصهيوني وسياساته، قد تكون غيرَ معلنة، كأهداف لهذه الحملات رسميًّا، لكنّ المؤكد أنّها في صلب هذه السياسات والحملات التي يسهّل طريقَها نوعٌ من الانكفاء في الموقف الرسمي الفلسطيني.

وإذا كانت موجة التضامن الكبيرة التي رافقت عدوان مايو 2021 هي محل تفاؤل على مستوى الجهود الداعمة للحقّ الفلسطيني في الساحة الأوروبية؛ فإن السياسات المتجذرة والمتصاعدة على المستوى الحكومي، خصوصًا الأمني؛ تثير مخاوف جديّة حول مصير هذا التضامن والمنخرطين فيه، وكذلك حول مصير آلاف من اللاجئين والمقيمين العرب والفلسطينيين في القارّة الأوروبيّة■

عن الغبار والشرف العسكري

خاص –الهدف

تحتفي الشعوب بأبطالها الذين قدّموا التضحيات أو المآثر والإنجازات الكبيرة، فيما تتكفّل السلطة الفلسطينيّة بالتنكيل بالمناضلين وأصحاب الرصيد الوطني وزجهم في السجون. ربما هذا مرده الخلل المقيم في البنية الأمنيّة للسلطة الفلسطينيّة منذ تأسيسها؛ فرغم أنّ الأمن كان الموضوع المركزي في المفاوضات مع الاحتلال لتأسيس السلطة، إلا أنّ الأمن الذي دار حوله الكثير من الحديث، ووظائفه، لم يكن أمن المواطن الفلسطيني؛ فنشأت المنظومة الأمنيّة بالأساس لتلبية وظائفها ضمن الاتفاق؛ أكثر من كونها ناتجة عن عملية بناء وطني شملت تحديد لأهداف هذه البنية والأجهزة، أو تحديد لعقيدتها الأمنية وتوصيفها لمصادر التهديد.

مع ذلك لم تكن الصورة والنوايا واضحة كما هي عليه في هذه المرحلة، حيث يصبح القمع هدف بحد ذاته؛ مشتقٍ من رؤية سياسيّة ترى وجوب تسليط القمع على الشريحة الأكثر انخراطا في النشاط الوطني والنضالي، وترى في اعتقال وإيذاء وملاحقة رموز وطنية؛ أداة لفرض الخضوع على مجموع الجماهير، كما لو كانت بعض الأطراف في هذه السلطة حريصة أن تبلغ رسالة للكل الوطني، أنّها حريصة على أخذ السلطة بعيدًا عنه وعن المجتمع الفلسطيني، وبناء أسوار يحميها حراس القمع وهراوات الجنود؛ ذات الهراوات التي اغتالت الشهيد نزار بنات؛ يصيح أصحابها في وجه أهالي المناضلين، أنهم لا "يغبرون" على حذاء عسكري من جنوده، الحقيقة المرة وبعيدًا عن لغة المزايدات القميئة والانشداد لهذا المستوى من الخطاب، أنّ قلة فقط من الجنود في هذا العالم يستحقون مسميات العساكر.. الشهيد أبو جندل كان عسكريًا حقيقيًا، وكذلك أبطال حرب أكتوبر، وشهداء الكرامة؛ دلال المغربي أعطت للعسكرية معنى يستحق الاحترام، كما فعل محمد الأسود.

لا يطمح أهالي الشهداء والأسرى والمناضلين للنيل من عسكر فلسطين، فهم من قاتلوا وناضلوا وضحوا ليكن ل فلسطين عسكر يحميها ويذود عن أهلها، لا جنود تحمل هراوات القمع وتسعى لإغلاق كل نافذة للحرية؛ للمقاومة؛ للشرف؛ للفداء، وأيضًا لما هو عسكري حقًا؛ الكفاح المسلّح.

إنّ شرف العسكرية الفلسطينيّة؛ كتبت سطوره بدماء الشهداء وسير طويل من الكفاح المسلّح التي نهضت به فصائل الثورة، هذا الشرف لن يغبره ولن يطمسه بيادق القمع، وشعب فلسطين الذي بنى فصائل ثورته، ومنحها خيرة بنيه، وذخرها بدمه وتضحياته.. لن يخضع أمام هذه البيادق.

واجبنا اليوم أن نبحث عن القيمة، حيث المعركة الأساسية لوجودنا، وحيث نقطة الاشتباك الأقرب مع الاحتلال.. لا أن نحرس مشاريع القمع، ورهانات سلطة لا تملك من أمرها شيء■

هذا العدو

حدود الدم
تفكيك الطائفية.. تركيب الوطن

لم يعد هناك أيُّ شكٍّ أنّ وحش الطائفيّة النهم والمتعطش إلى الدماء ينوي التوقّف، فهو لا يكتفي بأنّه دمّر تاريخنا وجلّله بالعتمة، بل يواصل التهام حاضرنا؛ واضعًا عينيه على مستقبلنا، دافعًا بنا أفرادًا وشعوبًا، إلى هاوية الانتحار الذاتي.

"الطائفيّة" ليست وحشًا قدريًّا، لا مفرّ منه، بل هي الأداة المجانيّة لتمزيق الشعوب والأوطان، والضمائر التي استخدمها، ويواصل...، المستعمرُ الطامعُ الذي لا يكتفي بالنهب الماديّ، بل يطمح إلى النهب المعنويّ والثقافيّ والسياسيّ وتدمير الإرادة وصولًا إلى الإبادة.

لم يأتِ عنوانُ هذا الملف عبثًا، بل هو من زوايا التاريخ القريب المظلمة، والخطَط التي ما زالت قيد التفعيل؛ فبداية مشروع "حدود الدم" جاءت منذ عام 1983، عندما وافق الكونغرس الأمريكي بالإجماع على الخطة الجهنميّة التي صاغها المستشرق المتصهين برنارد لويس؛ وهدفت إلى ما يمكن القول: إنه "تفتيت المفتت"، أي الاستئناف على سايكس بيكو، وتعميق تقسيم الدول العربيّة والإسلاميّة وتفتيتها إلى دويلات على أساس دينيٍّ، ومذهبيٍّ وطائفيّ، ولم يكن تصريح وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كوندوليزا رايس، لاحقًا، إلا تأكيدًا عندما قالت في حديث صحفيٍّ مع جريدة الواشنطن بوست: إن أمريكا ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلّاقة في منطقة الشرق الأوسط، لنشر الديمقراطيّة والحريّة في هذه الدول، وقد شهدنا وحفرت على جلودنا نتائج وعود رايس وجماعتها.

لاحقًا، كتب رالف بيترز؛ الضابط السابق في الجيش الأمريكي، دراسةً بعنوان "حدود الدم.. كيف سيبدو الشرق الأوسط بصورة أفضل؟". وتتحدّث الدراسة عن تقسيم إيران، والعراق، والسعوديّة، والإمارات، وأفغانستان، وباكستان وغيرها، وتصل إلى أن إعادة التشكيل وتحويل المنطقة بأكملها إلى "قسم ممزق" من جغرافيّتها الراهنة مع جعلها دولًا متناحرة.

دراسة بيترز التي نشرت في مجلة الدفاع الأمريكيّة أرمد فورسز جورنال؛ زعم فيها أن إعادة رسم الحدود إثنيًّا وطائفيًّا من شأنه أن ينهي العنف، وفي الواقع وعلى عكس ما نشر بيترز ليست وجهةَ نظرٍ شخصيّة، فهو ليس مبدعًا بحد ذاته، ولكنه يمثّل إطارًا كاملًا من التفكيرً والمصالح العسكريّة الاقتصاديّة الاستعماريّة، وقد وصل لمنصب نائب رئيس هيئة الأركان للاستخبارات العسكريّة الأمريكيّة في وزارة الدفاع، ودعا باستمرار إلى إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط، بما يتّفق مع المصالح الغربيّة للدرجة التي دعاه فيها البعض بلقب "البوق السياسي للرئيس الأمريكي بوش الابن".

وتلك الخطّة ليس لها علاقةٌ بخيالٍ يطارد "مؤامرة"، بل هي واقعٌ مكتوبٌ بدم ملايين الضحايا الأفغان إلى أقصى المغرب العربي، ومن اليمن إلى أقصى سهوب آسيا الوسطى.

وهذا الملف، وإن كان لا يناقش الخطّة بحدّ ذاتها، إلا أنه احتوى على موادّ لا يمكن فصلها عن الآثار العميقة للسياسات الأمريكيّة والغربيّة، ولايمكن تجاهل أن التقسيم الطائفيّ والإثنيّ، ليس وحشًا متخيّلا في الخزانة، بل وحشٌ حقيقيٌّ بدأ بالتهام عالمنا فعلا.. حدود الدم للأسف صارت حقيقة، والسؤال المطروح هنا: كيف يمكن التصدّي لها؟ وكيف يمكن تفكيك الطائفيّة والانصراف إلى بناء وطن؟

العودة إلى الفهرس

مقابلة:

د. سيف دعنا للهدف
كلما كبر «العرب» صغرت «إسرائيل

خاص (الهدف)

في إطار ملفها عن الطائفية والتجزئة يسر مجلة الهدف أن تقدم لقرائها هذا الحوار الثري مع الأستاذ الدكتور سيف دعنا، عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة ويسكنسون، وعضو مجلس الادارة في معهد الدراسات العربية / بوسطن. حيث يلقي الضوء على اهم القضايا المتعلقة بالملف ومسألة فهم نكبة فلسطين وواقع التجزئة وتحديات القومية العربية.

*** لطالما تمّ تناولُ مسألة الطائفيّة وصناعة الأقليّات، والعوامل الداخليّة والخارجيّة التي تقف خلفها، لكن هل ترى أنّ مواجهة ذلك يتوقف على إحياء المشروع القوميّ التحرري الغائب؟ أم ما هو مطلوب أكثر من ذلك؟**

** هذا صحيح، إذا فكرنا بالمشروع القومي، كاستراتيجيّة (أي ليس فقط كأيديولوجيا أو عقيدة)، على اعتبار أنه كلما كبر التكتل الذي ننتمي له في عالم تحكمه الإمبراطورياتُ والقوى الكبرى؛ نصبح "أكثر قدرة على النجاح، أو تحقيق الأهداف والانتصار، أو الصمود بالحد الأدنى. لهذا دائمًا نقول "كلّما كَبُر العربُ؛ صغرت إسرائيل"، وأضيف "كلما كبُر العربُ؛ تصغر حتى أميركا" و «كلما كبر العرب؛ يصبح النصر أكثر إمكانيّة وواقعيّة». وهذا صحيحٌ، أيضًا؛ لأنّ جذور الفكرة القوميّة والمشاريع الوحدويّة/العروبيّة ارتبطت بوعي التجزئة

> الطوائف والمذاهب والأقليات يصبح لها معنًى وتبعاتٌ سياسيّةٌ فقط (خارج معناها المفترض كتعبيرٍ عن خصوصيّاتٍ ما، أو كطرقٍ في التعبّد والتقرّب الى الله) حين تصبح جزءًا من مسارٍ اقتصاديٍّ ومصالحَ يمتدّ نسيجيًّا للخارج.

وإدراكها، كأحد آليات مشروع الهيمنة الغربيّة. بمعنى: أن التجزئة هي إنتاجٌ استعماريّ غربيّ. لكن الاستعمار الغربي لم يرسم خطوط سايكس- بيكو، مثلًا، وحسب، ولم يكتب تاريخ بلادنا بأدوات معرفيّة استعمارية عبرَ غزوٍ أيديولوجيٍّ كاسح قسّمنا قسرًا لطوائفَ ومذاهبَ وأقطار؛ بل أسّس، أيضًا، لمسارات اقتصاديّة ومصالحَ حول هذه الخطوط وهذا التاريخ؛ لجعلها حقائقَ وأمرَ واقع في خدمة مشاريع الهيمنة.

لهذا، فالمشروع القومي أوْ الوحدوي ليس فكرةً أو قيمةً مطلقةً؛ ولا يجب فهمه هكذا – وهو غيرُ ممكن بحد ذاته؛ بسبب عوامل الاستراتيجية، وحقائق التاريخ والجغرافيا السياسيّة (حقائق المكان والزمان) – فكما أن التجزئة، بكل أشكالها (قُطرية، طائفية، مذهبية، إثنية، الخ) لها جذورٌ في الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أو أن التجزئة لها مضمونٌ وجوهرٌ اجتماعيّ (طبقي)، فإنّ الوحدة، أو المشروع القومي، بالضرورة، يجب أن يتميز، أيضًا، بمضمون اجتماعيٍّ اقتصاديٍّ مضادٍّ لمشروع الهيمنة. بهذا المعنى، يجب أن يستند المشروع القومي على أسسٍ اجتماعيّةٍ اقتصاديّة، تمكنه من تأسيس حاضنةٍ شعبيّةٍ

عابرة لكل أشكال التجزئة القائمة، التي لها مصلحةٌ حقيقيّةٌ، ومادّيّةٌ موضوعيّةٌ في المشروع، على طريق فصلها عن أسباب تسييسها المتجذّرة في المضمون الاجتماعي للأنظمة القائمة. هكذا يقف المشروع القومي على قدميه، ودونها يظلّ واقفًا على رأسه. فالطوائف والمذاهب والأقليات يصبح لها معنًى وتبعاتٌ سياسيّةٌ فقط (خارج معناها المفترض كتعبير عن خصوصيّات ما، أو كطرق في التعبّد والتقرّب الى اللّه) حين تصبح جزءًا من مسار اقتصاديٍّ ومصالحَ يمتدّ نسيجيًّا للخارج. هكذا يتم وضع الأقليّة (الطائفة مثلًا)؛ بفعل السياسة والمصالح في مقابل الطبقة والأمة، وتشتيت القوى المتضررة من الهيمنة الاستعمارية، وصاحبة المصلحة الموضوعيّة في المشروع الوحدوي؛ هذا هو في الحقيقة جوهر التجزئة وكونها آلية استعمارية، ومنها يأتي الخلط الكارثي بين الصيغ الأقلوية (طوائف ومذاهب) والدين أحيانا. إذن، فالمطلوب أكثرُ من ذلك، أو بشكلٍ أدقّ؛ المطلوبُ هو مشروعٌ قوميٌّ بمضمونٍ اجتماعيٍّ مضادّ.

*** كثيرًا ما يتم تناول مسألة الطائفيّة والأقليّات في الواقع العربي، مقترنة بالمسألة الديمقراطيّة، في حين أنّ مسألة التحرّر الوطني ما تزال لا تحظى بالأولويّة المطلوبة، وهذه الإشكاليّة تطرح المسألتين التحرّريّة والديمقراطية قوميًّا، وعلاقتهما بالقضيّة الفلسطينيّة، فكيف تقرأ المسألة؟**

** الأهم من الإجابة المباشرة، هنا، هو التشخيص (وسأتجرأ بالقول: تشخيصٌ علمي) لحال الوطن العربي: أولًا، كيف تم إنتاج الهويات الطائفية نقيضًا للطبقة ثمّ للأمّة، وكيف أصبحت هذه الهويات – بسبب من طبيعة إعادة تشكيلها الحديث في السياق الرأسمالي، كما "الديمقراطية الليبرالية" – أهمَّ أدوات الحرب على أمّتنا، وأهمَّ أدوات خراب بلادنا. بإيجازٍ شديد، ماذا حصل للوطن العربي حتى وصلنا إلى هنا:

أولا: خلال العقود الأربعة الماضية فقط، منذ اختراق النيوليبرالية لبلادنا، خضع الوطن العربي (أو أُخضع بالقوة غالبًا) لما يسميه المفكّر الاقتصادي علي القادري عملية "تنمية معكوسة" (Dedevelopment) عبرَ تجريده بالقوة من قدراته وإمكاناته على النمو. إذن، لسنا أمامَ فشلٍ للعمليّات التنمويّة، أو حتى أمام تجاربَ تقليديّةٍ لإنتاج التّخلّف والتبعيّة عبرَ تبني نماذجَ تقودَ لكولونياليَّة اقتصاديّة، بل ما حصل هو تنميةٌ معكوسة. والتنمية المعكوسة؛ هي، باختصار، عملية اجتثاث منهجيٍّ لقدرات الوطن العربي وإمكاناته؛ لعدم النموٍ والتطوّر الاقتصادي. وقد تمّت في غالب الأحوال؛ نتيجة للحروب والخضوع لشروط الهزيمة. كل المؤشرات الاقتصادية (الفقر طويل الأمد، ارتفاع معدلات البطالة ومستويات اللامساواة، تدفق الموارد الحقيقية والمالية، الاستعمار العسكري، وغيرها الكثير مقارنةً بالمعايير العالمية)؛ تؤكد أن ما حصل خلال العقود الأربعة الماضية هو عملية تفكيك متعمّد ومنهجيٍّ لقدرة الوطن العربي على التحوّل هيكليًّا، ومن ثَمَّ اجتثاث قدرته على النمو.

ثانيا: في المقلب الآخر، تعرّض الوطن العربي أيضًا منذ 1967، لغزوٍ أيديولوجيٍّ كاسحٍ قاد لما يشبه إعادة تثقيف لقطاعاتٍ واسعةٍ من الناس؛ نتيجةً للهزيمة عام (1967) وبترافق مع اختراقٍ النموذج الاقتصادي النيوليبرالي. المهم ذكره هنا، هو أن الغزو الأيديولوجي ليس فقط غيرُ منفصلٍ عن مساراتٍ

أخرى، لكن كان في أغلب الأحوال مقدمةً للعنف والحروب. وفي حالات كثيرة، كانت تبعاتُ الغزو الأيديولوجي أخطرَ حتى من الحروب العسكريّة.

هكذا حصل الانقسام الهوياتي، وهكذا تم تسييس الهويات الثقافية؛ نتيجةً لتكامل هذه المسارات القاتلة (اقتصاد نيوليبرالي، الشروط السياسية للهزائم العسكرية مثل علاقات "سلام" مع العدو، الخ). هناك خطأ شائع مفاده أن الهويات الطائفية تنتمي لمرحلة ما قبل الحداثة والرأسمالية (مرحلة الإقطاع). ورغم أنه حدثت فعلا عملياتُ إنتاج هذه الهويات الطائفية والمذهبية وتمثيلها في تلك المرحلة، إلا أن جوهر الهوية الطائفية الحديثة والتقسيمية ومضمونها، كان على حساب العمل/العمال بالمعنى السياسي، أي بوصفها فاعلًا سياسيًّا، ليس بسبب أصولها ما قبل الرأسمالية، بل كنتاج للعلاقات الكولونيالية الرأسمالية، كما يشير مهدي عامل. لكنّ الخطأ يكمن في إسقاط ما حدث في العقود الأربعة الماضية على التاريخ؛ لتتفق هذه الرؤية مع السرديات الاستشراقية العنصرية عن بلادنا.

الهوية، طبعًا، هي دائمًا حالة سائلة ومتغيرة، بمعنى أنه ليس لها أي خاصية جوهرية أصيلة أو عابرة للتاريخ والمجتمع. ولكن خطرها في أغلب الأحوال يتمثّل بالحد من قدرة الطبقة العاملة على زيادة حصتها من الناتج الاجتماعي. لهذا، فالخطر، حقًّا، هو حين تصبح هذه الهويات وقيمها الثقافية نقطةَ تجمع سياسي (كأشكال طائفية جديدة، أو هويات طائفية) فتصبح ذخيرةً اقتصاديةً وأيديولوجية

وحتى عسكرية فعالة لرأس المال، وضد المجتمع عمومًا، والطبقة العاملة خصوصًا. هكذا تصبح الطائفة نقيضَ الطبقة. من جانب آخر، كان هناك ميلٌ واضحٌ في حالة الوطن العربي (ليس هنا مجال للحديث عن أدلّة حسّية وبيانات لكنها متوفرة)، لترافق صعود هذه الهويات، وتداخلها مع التراجع السياسي والأيديولوجيا القومية، وتسارع مع هذا الصعود أيضًا الانهيارُ السياسي للطبقة العاملة والفقراء، وتراجع حصتهم من الناتج، كما يوثق الرفيق علي القادري. هكذا نفهم ما حصل كنتاج للتاريخ، لا رغمٍ عنه، ونعرف، أيضًا، أننا في مرحلة تحرّرٍ وطني.

الأداة الأخرى التي استُخدمت في العدوان على وطننا العربي، وللتعمية على الصراع الأساسي كانت "الديمقراطية الليبرالية" – أنا أكتب عن الموضوع، الآن، وسينشر قريبًا؛ لأنه لا مجال للحديث مطولًا هنا – باختصار، الديمقراطية هي آلية حكم، و"الديمقراطية الليبرالية" كنوعٍ محدد من الديمقراطية، هي آليةُ حكم رأسماليٍّ يتمّ من خلالها تبادلُ السلطة وتداولُها بين النخبة/الطبقة الحاكمة، وليس عبر الطبقات. أي أن رأس المال العالمي يحكم عبر هذه الآلية أساسًا. لكن التعمية على هذا النوع بالذات، وإطلاق مصطلح الديمقراطية عليه، وكأن هناك صيغةً واحدةً هو جزءٌ من الصراع الأيديولوجي، وهو، أيضًا، صراعٌ طبقي/اجتماعي، أي يحدث، أيضًا، في مجال المفاهيم (صراع طبقي على المفاهيم). هذا لا يعني فقط مركزية الصراع الأيديولوجي في الصراع المحلي وامتداداته الإقليمية والدولية فقط، ولكن، أيضًا، يؤشّر لميول قوى اليمين الرأسمالي والمؤسسات والأحزاب اليمينية لاختراع مفاهيمَ جديدة، وحتى استخدام مفاهيمَ يسارية الأصل بعد إعادة تغيير دلالاتها كتكتيك في الصراع. هكذا تعطى المفاهيمُ الأصليةُ معانيَ جديدةً مختلفةً تمامًا؛ بسبب الاستخدام الجديد. مصطلح "الإصلاح" السائد، مثلًا، الذي يُفترض أن له دلالةً إيجابيّةً لدى المستمع "العادي"، يعني حرفيًّا تبني وصفات نيوليبرالية كارثيّة مأخوذة مباشرةً من دليل عمل المؤسسات المالية الدولية أو أدوات الهيمنة الامبريالية المالية).

الديمقراطية الليبرالية تصبح أداةً فتّاكةً وأداةَ خراب ليس فقط بتزويرها للاستبداد الحقيقي (استبداد الطبقة ذات الامتدادات الخارجية، وهم دائما يتجاهلون دور الخارج)، ولكن أيضًا بسبب القوة المادية والأيديولوجية الهائلة للمنظومة الرأسمالية العالمية التي استولدت هيمنةً أيديولوجيّةً شبه مطلقة، خصوصًا مع غياب البديل العضوي بعد سقوط المنظومة الاشتراكية. لهذا، فكل الحلول تصبح من نوع المسبب للمشكلة، مثلا؛ العمل على حل الأزمات الاقتصادية الناتجة من السياسات النيوليبرالية يكون عبرَ اتباع وصفات البنك الدولي راعي تطبيق هذه السياسات. في ظلّ وجود هيمنة أيديولوجيّة دوليّة، تستند إلى قوّة كونيّة، وتعبّر عنها وعن فكرها، فإنّ البديل المفترض الّذي يسعى إليه الكثيرون لا يمكن أن يُنتَجَ محلّيًّا، أو "بعقل محلّيّ" خالص، كما يظنّ بعضُ المتحمّسين الذين لا يعرفون أنّ قوّتهم وقوّةَ مجتمعاتهم، في سياق النظام العالميّ، تقارب الصفرَ في أحسن الأحوال، ما داموا يعيشون في مجتمعات صغيرة، وضعيفة، ومندمجة في بنية النظام الرأسماليّ العالميّ، وتخضع كلّيًّا لشروطِ القوى المهيمنة؛ لهذا قلت: إن الوحدة هي استراتيجيّة أيضًا.

في الحقيقة، واستنادًا إلى التجربة في حالتنا العربيّة (من تونس إلى مصر وما بعدهما)، فإنّ "البديل" أُنتِجَ، ويُنتَج، وَفقَ نموذج الإيديولوجيا الدوليّة السائدة والمهيمنة فقط، أو وَفقًا للفكرة المسيطرة على المنظومة الدوليّة في هذه اللحظة التاريخيّة؛ بسبب بنية عمل النظام العالميّ الراهن وآليّاته. أي أن الديمقراطية الليبرالية تحقّق أهدافها نيابةً عن رأس المال العالمي؛ لأن الخيارات معطى مسبقًا لحدٍّ كبير، لأن الإمبريالية الغربية تستخدم نموذجين من التطويع، أو ما يسمى "علم أصول التربية الإمبريالي، التطويع بالعنف والتطويع بالثقافة، وكل تاريخ الإمبراطوريات الحديثة يدور إلى حدٍّ كبير حول دمج هاتين التقنيتين.

*** الطائفيّة وتأجيج المذهبيّة وانشطار الدولة العربيّة، أحد أهم ركائز المشروع الاستعماري الغربي الصهيوني، ولطالما تطرح هذه الحقيقة، واقع البُنى الاجتماعية – الاقتصادية وتعبيراتها السياسية في ظل الإلحاق والتبعية والهيمنة؛ فهل من قراءة جديدة في مواجهة ذلك؟**

** سأبدأ بمسلمات/افتراضات نظرية: أولًا، النظام العالمي هو وحدة تحليليّة واحدة، بمعنى: أنه لا يمكن فهم ما يحدث في مجتمع ما بمعزل عن المنظومة كلها (لا يوجد مجتمعات جزر أو مستقلة بشكل مطلق). ثانيًا: لا يزال التناقض الرئيسي في العالم هو تناقض الشمال والجنوب (أو مركز وأطراف النظام كمفاهيمَ اقتصادية سياسية)، وجوهره، طبعًا، طبقيٌّ أساسًا؛ لأنّ المنظومة قائمةٌ على النهب والاستغلال. بمعنى: أن جوهر التناقضات والصراعات في أي مجتمع هي طبقية أساسًا، لكن بسبب بنية المنظومة الدولية كوحدةٍ واحدة، لا

يمكن رؤية هذه التناقضات المحلية جيدا وفهمها بمعزل عن كونها امتدادًا وجزءًا من تناقُض اجتماعي إقليمي وعالمي. ثالثاً: في هذا التناقض، هناك شمال في الجنوب، وجنوب في الشمال. فكما أنه هناك معازل وغيتوات جنوبية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الشمال (الأقليات والفقراء مثلا)، هناك وكلاء للشمال في الجنوب، وشريحة تعيش حياة شمال الشمال في الجنوب.

أحد الاستراتيجيات المهمّة طرحها الراحل سمير أمين مقترحًا لاستراتيجية تنموية، يشرحها إلى حدٍّ ما عنوانٌ كتابه «فكّ الارتباط: نحو عالم متعدد المراكز». و «فكّ الارتباط» يستند، أساسًا، إلى مسلّمة مفادُها أنه لا يمكن لدول الجنوب أن تحقق أي نوع من التّنمية (أو حتى تحسين مستوى المعيشة) إذا استمرّت باتباع (والخضوع) لمعايير النظام الرأسمالي العالمي ومقاييسه ووصفاته. ومن أجل النجاح؛ العكس، تمامًا، هو المفترض والمطلوب: أي إخضاع العلاقات مع الخارج لحاجات الداخل ومتطلباته، وهذا يفترض قوةً في مواجهة الخارج « نظرية التبعية مبنية أساسًا على فكرة تشكيل البنية الاقتصادية المحلية (عبر الاستعمار، أولا، وعبر الهيمنة الإمبريالية لاحقا) لتلبي حاجات الخارج الاستعماري أساسًا» لهذا يرى أمين «فك الارتباط»، شرطًا ضروريًّا وأساسيًّا لأي نموذج تنمويٍّ يمكن له النجاح في الجنوب، أن يتضمّن فيما يتضمّنُ تبني استراتيجيات ونماذج وقيم مختلفة عن الشمال. لكن إمكانات وقدرات دول الجنوب، ثمّ، قدرتها -التفاوضية- في مواجهة المنظومة الرأسمالية، وإمكانية نجاح «فك الارتباط» النسبي؛ تتفاوت اعتمادًا على عاملين: القوة الذاتية، وحالة النظام العالمي. كلما كنت أقوى يمكنك أن تكون أكثرَ استقلالا نسبيًّا، وكلما كانت قوى المركز الإمبريالي أضعف أو تواجه تحديات تفقد إمكانية السيطرة. في الحالة العربية الراهنة، مقاومةٌ أكثر؛ فكُّ ارتباط أكثر. وفكُّ ارتباط أكثر؛ صراعاتٌ بينيةٌ أقل. لكن، وكما يرى أمين، يفترضُ أن يخضع جهاز الدولة في الجنوب لتحالف شعبي واسع، لا يعطي الأولوية فقط لحاجات الداخل على حساب الخارج، بل اعتبار «فك الارتباط» مرحلةً انتقاليةً نحو الاشتراكية، أو بشكل أدقّ، اعتبار الاشتراكية آليةً لفك الارتباط. مرةً أخرى، القضية هي في المضمون الاجتماعي لأي مشروعٍ وطني، وهذا يحتاج لقوةٍ في مواجهة المركز الإمبريالي.

هناك استراتيجية أخرى تخص الوطن العربي ومحيطه تحديدًا، وهي الاندماج الإقليمي، كتب عنها العديد من المثقفين العرب، مثل: علي القادري. وفكرة الاندماج الإقليمي تعني باختصار العمل على ترسيخ التنمية في إطار السياسات الإقليمية (أي تشمل غير العرب أيضًا) يتم دعمها بتدابيرَ مشتركة من القوى الإقليمية ذات المصلحة في مواجهة الإمبريالية الغربية، وتكفل المصلحة المشتركة في الإقليم. والفكرة مؤسسة على ذات الأسس النظرية التي اعتمدها سمير أمين في فك الارتباط. أي أنه بسبب كون النظام العالمي وحدة تحليلية واحدة، ولأن الإمبريالية تستخدم أساليب التدمير والحرب، لا يمكن للتنمية السليمة أن تتجذر في بلد واحد، خصوصًا، إذا كان في/قرب منطقة غير مستقرة، مثل: المنطقة العرَبية. هذه استراتيجية شبيهة بفكرة الوحدة العربية. لكن حتى يصبح الاندماج الإقليمي ممكنا، يجب أن يكون نطاق التنسيق الاقتصادي المنظم هادفا ضمن السياسة القائمة على الحقوق، التي تربط الوطني بالإقليمي، وتهدف أساسًا إلى انتشال أكبر عدد ممكن من السكان من مستوى الفقر المدقع، ثُمّ تحويلهم لًحاضنةً لهذا المشروع في الوقت ذاته، وهذه الاستراتيجية يمكن أن تكون فعالة بمقدار، أولا: مساهمة الأيدي العاملة ومشاركتها (لا رأس المال) في صياغة السياسات الاقتصادية للدولة. ثانيًا: مركزية الأمن المالي والاقتصادي الذي يشكل جوهر السيادة الحقيقي. لكن في كل الأحوال، قدرة أي مجتمع على فك الارتباط، كما هو عند سمير أمين، أو إمكانية نجاح أي محاولة من الاندماج الإقليمي يعتمد على مدى القوة المادية والأيديولوجية في مواجهة الخارج.

> الوحدة، أو المشروع القومي، بالضرورة، يجب أن يتميز، أيضًا، بمضمونٍ اجتماعيٍّ اقتصاديٍّ مضادٍّ لمشروع الهيمنة

*** قد قلت: "كان لا بد لمشروع الوحدة أن يتميز بمضمون طبقي مضاد؛ لهذا فمأثرة عبد الناصر الكبرى كانت في تبني نموذج اشتراكيٍّ عالمي ثالثي، أسس لإطلاق آلية لتطور اقتصادي تلقائيّ تجاه الوحدة، كانت العروبة تفتقدها حتى تلك اللحظة: هل ذلك في سياق تأكيد دور -الزعيم - الملهم - القائد الكاريزمي- في الواقع العربي، أم يتوقف الأمر على طبيعة البنى وانعكاساتها ودلالاتها وتأثيراتها في تفاعلها الجدلي؟**

** لا ليست القضية كذلك، بمعزل عن الكاريزما الهائلة التي تحلى بها الرئيس عبد الناصر. المسألة هي في النقاش الذي دار حول الوحدة، كفكرة مطلقة أو كعملية تاريخية، وأيضًا، حول مضمونها الاجتماعي الذي تمت تغطيته في الأسئلة السابقة.

*** سبق لك أن طرحت للنقاش فكرة أن النكبة «قدر» أو «احتمال بين احتمالات» هذا يدفعنا للانتقال إلى طرح آخر أي القراءة التصاعدية للتاريخ، أن نبدأ من الآن ونقرأ ما حدث وأن نتخلى عن المنهج الإنجيلي في كتابة التاريخ وفهمه. إذن، ورغم أن هذا المنهج قد لا يكون مفهومًا تمامًا، هل نبني تحليلنا لأوسلو باعتباره نتيجة للنكبة وباعتبارها قدرًا، أم باعتباره قدرًا ترتب على أي احتمال ممكن؟ لذا، فماذا تفيدنا هذه القراءة حقًا في كفاحنا؟ وما أهمية «التفلسف» ومعذرة للكلمة، حول إن كان يتم تناول النكبة كموضوع أدبي أو كسياق سياسي، ما دامت مستمرة وتحدث الآن؟**

** لا أفهم ماذا تقصد بأن «هذا المنهج قد لا يكون مفهومًا تمامًا»! المسألة في الحقيقة هي منهجية سائدة في كتابة التاريخ وقراءته، تعتمد على فرضية بسيطة: يجب أن يتم صياغة السردية التاريخية وفق النتائج (من النهاية) وليس

وفق الرغبات، كما هو سائد في بعض السرديات الثورية الرومانسية (طبعًا الرومانسية الثورية مهمة وضرورية في البداية على الأقل، ولكن هذه مسألة أخرى ولا علاقة لها بالتأريخ أو صياغة الاستراتيجيات). لهذا نبدأ من النهاية ونسير للبداية، بعكس المنهج الإنجيلي الذي يسرد التاريخ بشكلٍ تصاعدي. هكذا يمكننا أن نتعلّم من أخطائنا، أو على الأقل يمكننا من خلال هذا التمرين تحديد الأخطاء لفهم كيف وصلنا إلى هنا. ببساطة، السرديات الثورية لا يجب (وفي الحقيقة ليس من المفترض) أن تقود لحاضرٍ مأساوي (إذا قادت ثورتك لأوسلو فيجب عليك أن تتساءل لمَاذا؟ ومن أجل الإجابة يجب إعادة تركيب التاريخ وفق هذه المنهجية). ولأنه حصل كذلك، فعلينا أن نعيد قراءتنا للتاريخ لفهم الأحداث بأثرٍ رجعي (وفق نتائجها). هناك مثلٌ كتبت عنه سابقًا وهو «حركة الحفارون» التي شاركت في الحرب الأهلية الإنجليزية في القرن السابع. كانت حركةً بميول اشتراكية، لكن فقط بعد صعود الاشتراكية في القرن العشرين، أصبح المؤرخون ينظرون لهذه الحركة ودورها (بأثرٍ رجعي) بشكلٍ مختلف جذريًّا عن الصورة التي سادت عنها لمئتي عامٍ. السببُ، كما يقول المؤرخ كريستوفر هيل ليس لأن التاريخ يتغير، بل لأن الحاضر يتغير، ولهذا فكل جيلٍ يطرح أسئلة جديدة عن الماضي، لأنه يختبره ويعيش مُفاعيله بشكلٍ مختلف، ومن موقعٍ مختلف عن الجيل الذي سبقه، هذا منَ الناحية المنهجية.ً من ناحيةِ التاريخ، استعدت بعض هذه القضايا المنهجية المؤسَّسة على فلسفة التاريخ؛ من أجل فهم آخرَ للنكبة، ولتفسير بعض الإشكاليّات التي وقع فيها بعضُ مؤرّخي النكبة – نحن لم نفشل سياسيًّا وكفاحيًّا فقط بوصولنا لأوسلو، بل، أيضًا، معرفيًّا لحدٍّ ما، وهو ما تجلى أساسًا في فهمنا للنكبة من جهة الاستراتيجيات الكفاحية التي استولدها هذا الفهم. في الحقيقة، النص الذي كتبته (وهو جزءٍ من مشروع أكبر سينشر قريبًا)، كان يستهدف أساسًا نقدًا للمقاربة الحضارية للنكبة، كما جاءت في المرجع الأهم عنها في كتابي «معنى النكبة» 1948 و«معنى النكبة مجددا» 1967. طبعًا هذا ليس نقدًا للمفكر الكبير قسطنطين زريق بقدر كونه نقدًا للأدوات النظرية/المعرفية واللغوية المتوفرة له ولجيله حينها. لكن، وبسببٍ من طبيعة هذه المقاربة الأورو-مركزية الطابع، تم عزو بعض أسباب النكبة لعواملَ حضارية وحداثية.. الخ. لكننا نعرف اليوم أن جوهر فكرة العنف الثوري، وفي الحقيقة جوهر فكرة الثورة ذاتها، وفكرة حركات التحرّر (كيف ينتصر الضعيف، والأقل حداثة وحضارة بالمقاييس الأوروبية) يقوم أساسًا على رفض منطق المقاربة الحضارية. ثانيًا: المقاربة الحضارية مؤسسة على قَبول بفلسفة تاريخ أورو-مركزية تضع الغرب الاستعماري دائمًا في موقع امتياز كون تاريخه، كما يراه هو ومؤرخيه، هو معيار التطور التاريخي العالمي وفق هذه الرؤية (وبهذا المعنى هي فلسفة استعمارية أيضًا). لهذا السبب تستنتج المقاربة الحضارية، بالضرورة، أن النكبة كانت قدرًا (حتمية هزيمة الأضعف، والأقل حداثة وتعليم، الخ) وأيضًا تؤثر وتحدّد مسبقًا كيفية التعاطي معها أو تجاوزها – هناك نقد عبقري لفرانز فانون في «معذبو الأرض» لرؤية فرديريك إنجلز في قراءة لـ «رونبسون كروزو» حول حتمية انتصار المسدس على السيف، ويصفها بالصبيانية؛ لأنها لا تفسر (بل وتتناقض مع) كيف انتصر الأميركيون على الإمبراطورية البريطانية العظيمة حينها، أو انتصار الإسبان على الفرنسيين وطردهم، رغم كونهم الجيش الأعظم في العالم حينها، يضاف إلى ذلك انتصار فيتنام على أميركا، والجزائر الحبيبة على فرنسا، والمقاومة الإسلامية في لبنان على الكيان الصهيوني، وأخيرا، طالبان في أفغانستان على أميركا – هل يوجد لدى أي أحد شك في التفوق الأميركي وفق المعايير الغربية للحضارة والتقنية على طالبان؟

على عكس هذه المقاربة الحضارية التي لا تميز بين الحداثة الاستعمارية والحداثة كمشروعٍ تحرّري، أو التنوير، والتنوير الكولونيالي، فرضيتي كانت ببساطة، أولًا: رفض القبول بأن التاريخ يختزن مسارًا أو معنًى مسبقًا، كما تفترض الرؤية الحداثية الغربية (هكذا يفقد الغرب امتيازه في البنية النظرية لفلسفة التاريخ)، ثمّ ضرورة اعتبار النكبة مجرد مسار آخر واحتمال ممكن بين مسارات واحتمالات متعددة أخرى كانت ممكنة تاريخيًّا، أو أنه بمقدورٍ مكوّناتٍ الحاضر أو الماضي أن تؤسّس لأكثر من حاضر أو مستقبل؛ بسبب غياب مسارٍ حتميّ لتعاقب الماضي والحاضر والمستقبل. ثانيًّا، أن المشروع الصهيوني هو مشروع استعماري استيطاني بطبيعة إبادية (يصنف وفق علم الاستعمار المقارن كاستعمار استيطاني نقي/صافٍ قائم على استعمار الأرض والعمل) لا يمكن ولا يجب فهمهً، ولو بالحد الأدنى، منَ الزاوية الحضارية (كتبت عن ذلك في مكان آخر).

في رأيي أنّ الرؤية الأولى (المقاربة الحضارية) مسؤولةٌ، إلى حدٍّ بعيد، عن إنتاج خرافة «إسرائيل» وأيضًا إنتاج الفكرة الغبية: أن «إسرائيل لا تقهر» في الوعي العربيّ، ومن ثمّ مسؤولةٌ إلى حدٍّ ما عن الانهيار الذي أصاب صيغة حركة التحرّر الفلسطينيّ لاحقًا. وهذا ما يتّضح من مراجعة بعض أدبيّات الثورة الفلسطينيّة الأساسيّة، التي تكشّفتْ عن وعي تاريخيّ مشوّه يستند إلى تسليم غير نقديّ بثنائيّات استعماريّة متخيّلة للعالم والتاريخ *(«تقدّم/تخلّف»)، فيما هذه الرؤيةً يمكن الاستنادُ إليها لتأسيس مسارٍ جديدٍ يصل بنا إلى نهاية الكيان الاستعماريّ الصهيونيّ وتحرير فلسطين.

القضية الأخيرة هي في التمييز بين الأدبيات السياسية والتاريخ أو التأريخ، حيث وظيفة الأولى تعبويةٌ أساسًا، فيما الثانية تاريخٌ يجب أن نعتمده في صياغة الاستراتيجيات – حتى لا أطيل، يمكن لبيانٍ لحركة فتح، مثلًا، أو لخطيب باسمها، أن يردد عبارة من طِراز «الطلقة الأولى». لكن المؤرخ الجدي يعرف أن شعبنا حمل السلاح منذ عام 1886 حين هاجم فلاحو قريتي الخضيرة والمُلَبِس، مقاومو فلسطين الأوائل، المستوطنة الصهيونية الأولى «بتاح تيكفا» التي أقيمت على أراضيهم المنهوبة. طلقة فتح «الأولى» لا تلغي فقط مئة عام من تاريخ مقاومة شعبنا، بل تزوّر التاريخ، لذا يجب ألا يكون البناءُ عليها أو فهمها خارج إطار الرطانة التعبويّة والحزبيّة.

*** ما يزال التفكير السياسي الفلسطيني؛ يخضع لتوازنات القوة الفصائلية الداخلية، التي تستأثر في الفعل السياسي من جانب، ومن جانب آخر تمارس السياسة وكأنها ترفع شعار «يا وحدنا».. وهذا يطرح مجددًا مسألة الوحدة، ليس على المستوى الفلسطيني فقط، بل والقومي أيضًا: كيف يمكن فكفكة الخطاب غير الوطني**

وغير القومي، المرتبطة حواملُه – في أغلبها – عضويًّا بالإمبريالية الغربية؟

** النقاش الذي ساد في الساحة الفلسطينية في فترة الانتخابات كشف سطحية فهم الأزمة وطبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية لدى الكثيرين للأسف، خصوصًا أنه تركز حول سؤال ساذج برأيي: مع أو ضد الانتخابات؟ ومع أنني مبدئيًّا ضد فكرة الانتخابات في ظل الاحتلال، ومع الدعم المطلق للشرعية الثورية القائمة على المقاومة في حالة حركات التحرر، فضلًا، عن علاقة البنية السياسية التي تجري عليها المنافسة كلها بمشروع أوسلو، إلا أن المعضلة لم تكن في الانتخابات بحد ذاتها برغم كل مساوئها، بل أساسًا في طبيعة الهيمنة السياسية التي كشفت عنها الاستطلاعات. فالقوتين الكبيرتين (فتح وحماس) كانتا تحظيان بما يقارب 75–80% من التأييد (تغيرت قليلا لصالح حماس بعد معركة سيف القدس)، وكان التأييد لإجراء الانتخابات يتجاوز الـ 90%. السؤال المهم برأيي، الذي يحتاج لنقاش ودراسة، ولاحقًا خطة عمل، هو سؤال الهيمنة السياسية في فلسطين. السؤال المهم هو: لماذا بعد ورغم كل ما حصل بعد ثلاثين عامًا يمكن للسلطة أن ترى (بناءً على الاستطلاعات) حتى مجرد إمكانية لتجديد شرعيتها عبر الصندوق؟ كيف ولماذا تستطيع القوى المشكّلة للسلطة (فتح أساسًا) الحصول على ثلث أصوات الشعب الفلسطيني في حالة حصول الانتخابات؟ سأضعها بطريقة أكثر قسوة لتوضيح فكرتي: كيف ولماذا تشير الاستطلاعات الى احتمال تصويت ما يقارب الثلث من المنتخبين لصالح تجديد، أو إعادة إنتاج، سلطة التنسيق الأمنيّ مع العدو ولا تتردد في تصفية المعارضين، كما حصل مع الشهيد نزار بنات، وتعتقل رموز شعبنا مثل الشيخ خضر عدنان، والبطل ماهر الأخرس، وغيرهم... وتعتدي عليهم (هذا حتى لا نقول شيئًا عن الأداء السياسي والاقتصادي، وأيضًا الصحي، كما كشفت أزمة كورونا وصفقة اللقاحات)؟

الجانب الآخر من المأزق الذي نعيشه برأيي يتمثّل بأنّ القوى السياسيّة المهيمنة، سواءً فتح أو حماس، لا تمتلك مشروعًا/استراتيجيّة سياسيًا/ة أو خارطة طريق للتحرير – أنا لا أساوي طبعًا بين القوتين، ويجب الاعتراف بالمقاومة العظيمة في غزة، ودور حماس القيادي فيها، لكن أداة التحرير العظيمة هذه تحتاج لمشروع سياسي متمايز، أو استراتيجية وطنية تبني على البطولات الهائلة التي رأيناها في ومن غزة تحديدًا، وأيضًا في ومن كلّ فلسطين. لكن الباحث والمؤرخ سيلتفت الى التباين بين الأداء الميداني الفذ للمقاومة والمقاومين والوثيقة السياسية الأخيرة لحماس التي أعادت إنتاج جوهر مشروع النقاط العشرة (وحتى برطانة أقل ثورية للأسف).

لم يكن سؤال الانتخابات هو المهم، بل سؤال الهيمنة السياسية إذًا، وغياب مشروع هيمنة مضادة للخروج بالحالة الفلسطينية مما هي فيه. هذا يحتاج لقوى سياسية تتبنى استراتيجية حرب المواقع لتغيير موازين القوى. اللافت أن قرار السلطة إلغاء الانتخابات خشية الخسارة، والميل لتوظيف العنف أكثر، مؤخرًا، يشير لبداية خسارة الإجماع، ويعني أن الواقع الفلسطيني جاهزٌ لهيمنة مضادة، لكنه يحتاج لقوى سياسيةٍ تقوده تجاه إجماع مضاد. مرةً أخرى، لهذا قلت إن الطابة ليست في ملعب السلطة، بل في ملعب القوى المعارضة لها، إلا إذا كان لدى البعض أي وهم حول دور وطني ممكن للسلطة ومؤسساتها بعد هذه التجرُبة الطويلة معها.

*** يعاني الوضع الفلسطيني من تأزّم مستمرٍّ سواءً على صعيد المواجهة مع العدو، أو على صعيد الوضع الداخلي، خاصة في ظل استمرار قيادة المنظمة والسلطة بالرهان على التسوية السياسية، وقبول الاستمرار في القيام بدور الوكيل السياسي والأمني، وكذلك تغوّل يد السلطة على المجتمع الفلسطيني؛ هل لديكم مقاربة غيرُ سائدة في قراءة هذا الواقع؟ وما المطلوب لتجاوزه؟**

أنا أتفق مع فكرة تشكيل «جبهة وطنية» جديدة باستراتيجية وطنية بديلة؛ الخلاف والجدل حول وداخل منظمة التحرير، كجبهةٍ وطنية وإصلاحها بدأ منذ المجلس الوطني الخامس في فبراير 1969، ولا أظن أن قضيتنا تحتمل خمسين عامًا أخرى من الحديث عن إصلاح لن يأتي. آن الأوان لأن نغادر هذا المربع. خلفية تفهميٍ للفكرة سببُهُ قناعةٌ ناتجة من قراءة منهجية وشاملة لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية مفادُها أن «الطابة» لمْ تكن أصلًا في ملعب السلطة والقوى السياسية والاجتماعية التي تقف خلفها. فبعد ثلاثين عامًا من المفاوضات، وخصوصًا بعد تأسيس السلطة في 1994 (أو خمسين عامًا، على أقل تقدير، لمؤرخ قرأ جيدًا مقدمات ومعالم تشكل البنية التحتية لأوسلو، وكل ما تتضمنه من منظومات سياسية وأمنية وثقافية واقتصادية مضادة قبل أيلول 1993 بكثيرٍ، ورأى التمهيدَ لها في انقلابٍ حقيقيٍّ وشاملٍ شهدته منظمة التحرير في حزيران 1974 في دورة المجلس الوطني، ومشروع النقاط العشرة الذي كان بدوره نتيجةً لكارثة هزيمة حزيران 1967) من المؤسف أن يستمر البعض بالإصرار على التعامل مع سياسات القيادة المتنفذة للمنظمة وقراراتها على أنها مجردُ اجتهادٍ خاطئ، أو سوءُ تقدير يمكن التراجعُ عنه، ليس هكذا تفهمُ السياسة. فالسلطة ليست شخصًا أو حتى مجموعةً من الأشخاص، بل هي مسارٌ قاد له تقاطعُ مصالحَ محليةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ هائلة بعد 1991، وإعادة تشكيل المنظومة الدولية، من أجل تأسيسٍ بنيةٍ تحتيّةٍ لشرق أوسط نيوليبرالي، وكانت تصفيةُ القضية

الفلسطينية الخطوةَ الأهم في هذا الطريق، وحين نتحدث عن مؤسسات وأجهزة وبُنًى واتّفاقات مرتبطة مصلحيًّا وبنيويًّا بكيان العدو، وبقوًى إقليمية ودوليّة، فيجب أن ندرك أننا نتحدث عن شبكة مصالحَ هائلة (محلية وإقليمية ودولية) عبر ويعبر عنها مَشروع السلطة، وتصاعدت بشكل هائل محليًّا بعد عام 1994، لدرجة أن الكيان الصهيوني لا يتردد في إظهار قلقه على مستقبل السلطة، كما جاء في تقدير لمعهد الأمن القومي الصهيوني قبل أيام. ليس هناك ما هو غريب في أن تعبر قيادة السلطة عن هذه المصالح، وأن تستمر في هذا المسار، فالتموضع الإقليمي والدولي للقوى الاجتماعية التي تمثلها السلطة كان واضحًا حتى قبل مؤتمر مدريد بالحد الأدنى (في الحقيقة أبعد بكثير)، وهو ما يفسر الترابط البنيوي لمصالح هذه الشريحة، أو هذه القوى حتى مع العدو. الغريب أن تنتظر القوى الفلسطينية الأخرى من السلطة الخروج من هذا المسار، وكأن القرار فردي، ومحض خطأ في التقدير يمكن التراجع عنه!

لهذا قلت الطابة ليست في ملعبهم، بل في ملعب القوى المناهضة لأوسلو والمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى العقائدية/الثقافية الناتجة عنه. فأوسلو ليست مجرد اتفاقية، بل شبكة مصالح تعبر عنها عقيدة وطريقة تفكير وطريقة حياة ومنظومة مفاهيمية (العدو كجار) وعقلانية سياسية بديلة (الفصل التعسفي غير البريء بين المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة) واقتصاد (اتفاقية باريس واتفاقات المعابر ليستا مجرد سوء تقدير) وثقافة وتعليم (هناك الكثير من الدراسات عن تأثير أوسلو على مناهج أطفالنا)، الخ. هذا يعني أن هناك قدرًا كبيرًا من الاستحمار للناس حين يدعي البعض أن أوسلو انتهت، أو فشلت، أو أن الكيان الصهيوني لا يطبقها، إلى غير ذلك من تبريرات الاستمرار في المسار.

المشكلة أن القوتين السياسيتين الأكبر (فتح وحماس) يحتاجان هذه المظلة (أقصد منظمة التحرير) من أجل الشرعية، سواءً للتفاوض والاستمرار في المسار الكارثي خدمةً للمصالح التي يمثلها هذا المشروع (فتح) أو لتحصيل شرعية القيادة والتمثيل عربيًّا ودوليًّا (حماس) ويتصارعان عليها. لهذا لا يمكن توقع حتى الوصول إلى صيغة توافقية (حتى لا نقل كفاحية) وإصلاح م. ت. ف والطابة الأكبر هي في ملعب حماس كقوة كبرى، للبناء على الشرعية الثورية التي توفرها المقاومة (كبديل للشرعية العربية والدولية التي تحظى بها المنظمة) للدفع نحو تأسيس جبهة وطنية جديدة باستراتيجية كفاحية، ومشروع سياسيٍّ مضاد للقائم، والأهم ببنية وهيكلية تنظيميتين تمنعان تكرار تجربة التفرد التي بدأتْ في المجلس الوطني الخامس (شباط 1969) وأيضًا، تعمل على طمأنة من يخشى من الفصائل الأصغر استبدال تفرّدٍ بتفرد.

صحيح أن منظمة التحرير هي إنجاز كبير للشعب الفلسطيني ونضالاته، لكن أصبح واضحًا الآن أن الضرر والأخطار (الوجودية أحيانًا) المترتبة على استغلال القيادة المتنفذة للشرعية العربية والدولية لمنظمة التحرير وتوظيفها (كممثل شرعي ووحيد لشعبنا) في مسار أوسلو الكارثي يتجاوز بكثير حقيقة الإنجاز ومنافعه. الأهم أن الدعوة لتشكيل جبهة وطنية هي أكثر من شعار الآن، فبعد معركة سيف القدس أصبح ممكنًا وواقعيًّا طرحُ فكرة الجبهة الوطنية، ببرنامج واستراتيجية سياسية بديلة. الطابة في ملعب القوى المعارضة للسلطة.

*** في سياق الصراع الأمريكي – الصيني – الروسي على مستوى التحكم والسيطرة على النظام الدولي، وإعادة إنتاج هذا الصراع بأشكال متعددة؛ اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية: هل نحن على أعتاب مرحلة أفول إمبراطوريات وإحلال أخرى؟**

** الجواب أكثر تعقيدًا من أن يختصر بنعم أو لا، وإن كان أقرب إلى لا. بلا شك يمر العالم بمرحلة انتقالية، ولكن حتى نستشرف القادم، علينا أن نفهم أولًا النظام العالمي الذي سبق. النقاش الذي دار منذ سنوات (ولم يحسم بعد) حول تاريخ النظام العالمي يمكن اختصاره بالسؤال: هل كان النظام العالمي الذي تأسّس وهيمنت عليه أوروبا منذ القرن السادس عشر جديدًا، خصوصًا بكونه نظامًا عالميًّا، كما كان سائدًا ومقبولًا لدى المؤرّخين وعلماء الاجتماع، أم أنّ ما حدث كان مجرّد إعادة بناء للنظام العالمي الموجود أصلًا، مع انتقال مركزه فقط من الشرق إلى الغرب. هذا النقاش الذي بدأته جانيت أبو لغد في كتابها "ما قبل الهيمنة الغربية 1250–1350" واستكمله أندريه غندر فرانك في "عودة الشرق: الاقتصاد الكوني في العصر الآسيوي" يناقش السقوط والصعود» كمفهومين، وأيضًا، كحدثين، أي إمّا حدثان منفصلان، حيث شَكّلَ الثاني حالة قطع مع الأول، وفي الوقت ذاته، مَثّلا معًا سقوط وصعود نظامينْ مختلفين،

أم أنهما مفهومان وحدثان مترابطان، مَثلا مرحلتين متمايزتين في تاريخ نظام عالميٍّ واحدٍ وتاريخ مستمرٍّ بلا انقطاع – أي هل كان النّظام العالمي الذي تأسّس وهيمنت عليه أوروبا منذ القرن السادس عشر جديدًا، خصوصًا بكونه عالميًا، كما كان سائدًا ومقبولاً لدى المؤرّخين وعلماء الاجتماع، أو أنّ ما حدث كان مجرّد إعادة بناء للنظام العالمي الموجود أصلًا، مع انتقال مركزه فقط من الشرق إلى الغرب ؟

رغم أنى أميل الى رأي أبو لغد وفرانك في مقابل باقي أقطاب مدرسة النظام العالمي، إلا أن ما يهم في هذا النقاش وهذا التاريخ الجديد للنظام العالمي أيضا أنه يكشف لنا، ليس فقط، أن الاقتصاد العالمي في القرن الثالث عشر (مدهشا في حد ذاته كما كان) لم يحتو على قوة مهيمنة واحدة، بل يكشف أيضًا تباينًا مهمًّا (للمقارنة) مع النظام العالمي الذي نشأ منه لاحقًا، أي النظام الذي أعادت أوروبا تشكيلَهُ لتحقيق أهدافها، وسيطرت عليه لفترة طويلة. هذا التباين (المقارنَة) يشير إلى أنّ خصائص الأنظمَة العالمية غيرُ ثابتة، فلا توجد طريقةٌ واحدةٌ فريدةٌ لتنظيم الأجزاء. علاوةً على ذلك، أنّ الأنظمة العالمية أيضًا ليست راكدة، بل تتطوّر وتتغيّر باستمرار. وفي هذه اللحظة من الزمن، يعيش النظام العالمي الذي نشأ في القرن السادس عشر مخاض التغيير.

قضيةٌ نظريةٌ سريعةٌ لفهم منطق تحولات النظام. النظام الرأسمالي العالمي هو أولًا: نظام، وثانيًا: تاريخي. فكرة النظام تشرح آلية عمله (كيف تلعب شطرنج مثلًا)، وفكرة تاريخي تشرح نشوئه، تحوله، واندثاره. بخصوص كونه نظامًا، فإنه يحتوي على هياكل وبُنًى تظهر على شكل إيقاعات/تواترات دورية (من دورة)، وهذه الآليات تعكس وتضمن أنماط التكرار من دورة لأخرى. ولكن هو تاريخيٌّ أيضًا، بمعنى: أنه لا توجد حركة إيقاعية أو تواتر يعيد النظام إلى نقطة توازن ثابتة. بدلًا من ذلك يتحرك النظام على نقاط متمايزة من خطٍ متواصل. حين تبلغ هذه الاتجاهات ذروتَها في نهاية المطاف يصبح من المستحيل احتواء المزيد من التعويضات عن الاضطرابات المنظمة من خلال آليات تصالحية. ومن هنا يخضع النظام لما يسميه ايمانويل والرشتين «الاضطراب المتشعب» أو ببساطة التحول الكمي والنوعي.

الصراع الراهن حول الصين، والجدل حول صعودها هو صراع "حول طبيعة النظام العالمي، ومؤسساته المالية والسياسية والتجارية"، كما يقول غندر فرانك. لكن الأهم من ذلك، أنّ الصين كانت نموذجًا فريدًا جدًّا في مقاومة النموذج الغربي منذ البداية، كما يقول هيل غيتس في «محرّك الصين». فلقد قاومت الصينُ على مدى قرون الضغوطَ القادمةَ من أوروبا الغربيّة، وتمكّنت من النجاة من كلّ محاولات الإمبريالية الغربية لإعادة بناء العالم. هذا في الماضي. أمّا في الحاضر، فيبدو الآن بوضوحٍ أنّ تجربة شرق آسيا المعاصرة، وتجربة الصين، لا تتناسب جيّدًا مع أي مخطّط نظريٍّ أو أيديولوجيٍّ غربيٍّ للعالم. في الحقيقة هي تتناقَض مع ذلك. القضية، إذًا، أكبر من مجرّد حسابات نمو وارتفاع في المساهمة في الإنتاج العالمي، بالمعنى الكمّي (التي تستخدم لقياس مكانة وهيمنة لأي قوة عالمية)، بل نقلةٌ تاريخيةٌ ممكنةٌ مستقبليًّا في تاريخ النظامَ العالمي؛ هناك ثلاث لحظات هيمنة – تم فيها استبدال القوة المهيمنة بقوة أخرى من قوى المركز - هولندا، بريطانيا، الولايات المتحدة. مقدمات التحول الجاري وطبيعة المرحلة الانتقالية التي نمر بها مختلفة، وليست مجرد استبدال للقوة المهيمنة، كما حصل في اللحظات الثلاث السابقة.

هناك بعدٌ آخرُ لتمييز الصين عن الولايات المتحدة، ويدفعني لذكره أنني أفهم أو أدرس الإمبراطوريات والإمبريالية كسوسيولوجيست، أو من زاوية علم الاجتماع أساسًا. العسكرة والحروب في حالة الإمبراطورية الأميركية تحديدًا هي مجال تراكم ذاتيّ الاحتواء، والطبقة الحاكمة هي المستفيدة والرّابحة الأكبر دائمًا من الحروب. بمعنى: أنه لا يوجد، وَفق منطق التراكم، في الحرب أي خسارة مالية، بل ربح – أي أن التكاليف هي أرباح وليست خسارة، كما قد يفهمها محاسب ينظر إلى الأرقام لا عالم اجتماع يدرك سوسيولوجيا الإمبريالية. في حالة الصين وروسيا هذا غير ممكن. بالعكس، يمكن أن تفلسا من الإنفاق على الحروب بسبب هذا الفرق الهائل. ففي أميركا سندات الخزينة هي التي تموّل الحروب، والتوسّع في المعروض النقدي بالدولار هو مصدرُ التمويل والتوسّع المالي، والأهم أن هذا الدين، في النهاية، وهميّ؛ لأنه حين يقيم بالدولار (وهو ما لا ولن تستطيع فعله روسيا أو الصين) فليس له أي قيمة تناقضيّة حقيقيّة في الاقتصاد. وهذا الدين لتمويل العسكرة والحروب، في النهاية هو أيضًا الثروة المالية الأهم للقطاع المالي، والحربُ هي أفضلُ وسيلة لضمان زيادة الثروة المالية. لهذا، فتوصيف الصين بالإمبريالية إذا لمَ يأت من ببغاوات الدعاية الغربية، فهو يأتي من جاهلٍ بمعنى: الإمبريالية، وأميركا، والصين■

الطائفية: المسار التاريخيّ والدورُ الاستعماري

أ. د. مَكْرَم خُوريْ _ مَخُولْ –أكاديميٌ وباحثٌ سياسي/ بريطانيا

نقطةُ انطلاقنا، أنه 2000 سنة من التفاعل بين الإثنيات والأعراق وكريم المعتقدات، بصورة عامّة، وتعايش الديانة المسيحية مع الإسلام واللغات المختلفة في عالمنا العربي، لا يمكن اختصاره بمقالة قصيرة، لأن الموضوع شاسع ومتشعّب ونصوصه كثيرة، ولكي نفهم ما يجري سأقومُ بتفكيك الموضوع إلى مواضيعَ مختلفةٍ ونضعها تحت دائرة الضوء، لعل وعسى تتّضح لنا معالم الأمور.

الإمبراطوريّة العثمانية ونظام الملل

كيف تبلّور مثلث الحكم الاسلامي – الغربي وعلاقته بالعرب المسيحيين؟

اعتمد نظام الملل العثماني على تعريف أهل الكتاب بالـذميين، وكما يبدو، فإن اضطهاد المسيحيين في مصر المملوكية (مصر والشام والعراق وأجزاء من الجزيرة العربية أكثر من قرنين ونصف القرن، وبالتحديد من 1250 إلى 1517) هو الذي أدى الى تبني مبدئيات الإمام أبي حنيفة (أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفيّ80 –150هـ / 699 –767م)؛ فقيهٌ وعالمٌ مسلم، وأوّلُ الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي)، والتي تتصل بالتفرقة ما بين الدين الواحد والشرائع المختلفة ليعطي الطوائف المختلفة استقلالية داخلية (رضوان).

ونظام الملل هذا استمر وتمأسس عند احتلال العثمانيين (أي بعد المماليك)، حيث عاش العرب المسيحيون مدةً تزيد عن خمسة قرون تحت النظام العثماني الإسلامي-غير العربي، وتعامل النظام العثماني مع العرب المسيحيين كأهل كتاب؛ ذميين - محميين- شريطة قبولهم بسيادة حكامهم العثمانيين المسلمين، ودفعهم لضريبة الجزية وضريبة الأراضي؛ فحصلوا بالمقابل على حرياتهم الدينية داخل مجتمعهم، لكن مع شعاراتٍ تميزهم عن الآخرين، ومنعهم، مثلاً، من حيازة السلاح وركوب الخيل.

المعاملة كانت مع الطوائف المسيحية، وليس مع أفراد أو مواطنين، حيث كان المسؤول عن هذا النظام هو البطريرك؛ فنظام الملل اعتمد على القانون الفردي - النسبي أينما كان في الإمبراطورية - وليس على طائفة معيّنة في مساحة جغرافيّة، وأن الدين هو الذي كانَ أساس تعريف الفرد، وتمَّ تأطير هذه الإدارة المجتمعيّة في إطار فرمانات سلطانيّة...

أتت الإصلاحات في الإمبراطوريّة العثمانيّة بما سمي «التنظيمات» بين الأعوام 1839–1876، بينما كان الاعتراف بالأرثوذكس والأرمن، كطائفتين قد تمّ في 1724؛ جاء الاعتراف ببقية الطوائف المسيحية متأخرًا.. (مثلا بالكاثوليك السريان في 1743، والكاثوليك الأرمن في 1831، وبالكلدانيين في 1843، أما اللاتين - الروم الكاثوليك - فكانت لديهم مكانة خاصة بواسطة وكيلهم/ الاستعمار الفرنسي الذي عهدت له حماية هذه الطائفة.

في 1766؛ كان السلطان العثماني، قد سلّم البطريركية في القدس إلى الكنيسة اليونانية، التي ما زال العرب الفلسطينيون المسيحيون يكافحون لتحريرها وتعريبها من آثار الاستعمار اليوناني.

مع ضعف الإمبراطورية العثمانية؛ تمَّ سنّ دستور للطوائف المسيحية في 1862 و 1863، وتأسيس إطارين: الأول:

للرهبنة، والآخر: للشؤون الاجتماعية والتعليم، إلا أن بطركيات القدس لم تنفذ هذا التغيير الذي كان يعني التقليل من تأثيرها لصالح السلطان.

صدورُ الخطّ الهمايوني

انتهجت الإمبراطوريتان: البريطانيّة، والفرنسيّة، منذ القرن التاسع عشر، حسب قراءتي حتّى يومنا هذا؛ سياسة المقايضة والصفقات - وإن شئتم الابتزاز الناعم - مع الأنظمة الإسلاموية في العالم العربي؛ أقول الإسلاموية، وليس العربيّة؛ لأنني أتحدث هنا عن الإمبراطورية العثمانية غير العربية؛ فنحن الآن تابعنا ما يجري في أوكرانيا والقرم ولاحظنا العداء التاريخي بين روسيا وتركيا، وكيف استعملت روسيا الغالبية الروسية في القرم، وكيف استعملت تركيا الأقليّة التاتارية في القرم؛ ففي فبراير 1856 وبعد أن ساعدت إنجلترا، وفرنسا، السلطان عبد المجيد؛ سلطان الدولة العثمانية في حربه على روسيا؛ تم الاتفاق معه على أن يصدر الفرمان المعروف بـ «الخط الهمايوني»، حيث كان فيه إلغاء الكثير من المحظورات على المسيحيين التي حدّت من حريتهم وقوتهم الاقتصادية بالتحديد.

بين صراعٍ سياسيٍّ وعسكريّ، وتنافس اقتصاديٍّ وامتيازات أجنبيّة في الدولة العثمانية، ومنح سلطات للأوروبيين في حماية بعض الأقليات العربية المسيحية؛ دخل الغرب إلى المشرق العربي من أوسع أبواب الإسلام - من الباب العالي - (طوب كابي أو توبكابي سراي بالتركية) في إسطنبول في تركيا الذي كان مركز الحكم في الدولة العثمانية (من عام 1465م إلى 1853م).

تم تنظيم المسيحيين قانونيًّا أو السيطرة عليهم، وإدارة شؤونهم في الإمبراطورية العثمانيّة وَفقًا لـ«نظام الملل»، وهذا النظام؛ هو نظامٌ طائفيٌّ نما فيما نما؛ الهوية الطائفية تحت حكم غير عربي، حيث تم تنظيم علاقة الدولة مع الأفراد غير المسلمين عن طريق طوائفهم الدينية كرعايا؛ رغم هذا يرى بعض المؤرخين (ألبرت حوراني) أن النظام المركزي حول السلطة للكنيسة على الأفراد، حيث أخذت قراراتهم صفة القانون النافذ، في الشؤون الدينية والمدنيّة أيضًا أحد أبرز سلبيات هذا النظام. إذن، المِلَلُ كانت موجودةً، وقام السلطان العثماني بتنظيمها؛ لتكون دينيّةً طائفيّة، لكن تحت حكم الكنيسة.

منذ الغزو البريطاني لمصر عام 1882، الذي شهد نشاطًا ملحوظًا للمبشرين البروتستانت؛ أخذ القوميّون والمتديّنون المتشدّدون ينظرون إلى الأقباط (مع أنهم كنيسة مصرية لا علاقة لها بالبروتستانت) بشيءٍ من الشك؛ وذلك لظنهم أنهم يتماهونَ مع مصالح القوى الأوروبية المسيحية (Vatikiotis, pp 4-63)، إلا أن تاريخ الصراع على المشرق العربي ما بين القوى المختلفة لم يبدأ في القرن الحادي عشر، ولا في القرن العشرين. بعد 730 عامًا بالتحديد (أي منذ أن انتصر صلاح الدين الأيوبي على الأوروبيين الصليبيين في القدس عام 1187)؛ عاد الأوروبيون، حيث أعلن القائد العسكري البريطاني اللنبي أن الحروب الصليبية انتهت في 1917، عند دخول جيشه إلى القدس.

تاريخيًا؛ كان لتبني الإمبراطورية الرومانية الديانة المسيحية في مطلع القرن الرابع الميلادي، بعد مناهضة المسيحية ثلاثة قرون، ثُمّ انفصال الكنيسة ما بين المشرق السامي عن بيزنطية وروما؛ الأثر الأكبر إلى يومنا هذا.

الصراع السياسي الاقتصادي بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات الأوروبية في مطلع القرن العشرين، الذي أدى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية؛ أتى بمرحلة التمهيد للدولة الحديثة، بعد أن تم التوظيف المالي الأوروبي وامتيازات شبكات المواصلات، كسكك الحديد، ووكالات التنشئة الأوروبية، كالمدارس، والمستشفيات، ودور الأيتام.. الخ...، وقد تجذرت في المجتمعات العربية سياسةُ حمل لواء «الأقليّات»... غير الإسلامية، كاستراتيجية لزيادة نفوذها، الذي هو بالأحرى محافظةٌ واستمرارٌ لنظام الملل بشكلٍ مختلف.

تطورَ تعريفَ المسيحيين في العالم العربي من أهل كتاب، إلى ذميين، إلى تقسيم وَفقًا للملل إلى طوائف؛ سهل الأمر أمام الاستعمار الغربي للدفع نحو الطائفيّة، وبعدها تعريفه أيديولوجيًّا بمصطلح «الأقليات»، كوسيلة ابتزاز تحت لواء أو شعار حمايتهم، وتسمية مسيحيي الشرق بـ The Christians of the East – OR Les Chretiens d' Orient من قبل الباحثين في الغرب على أن العرب المسيحيين هم عرب الإثنية والقومية ولغتهم الأم العربية.

الغربُ الرسمي

وهنا يجب التفريق بين الأنظمة وعامة الشعب، ولكن من يراد بالغرب؟ الكنيسة الغربية؟ وأي كنيسة؟ أم الغرب السياسي والطبقة الاقتصادية المسيطرة... وهل يمكن التفريق؟

نعم... يمكن، ويجب التفكيك: الغرب السياسي الحزبي المقرب من الطبقة صاحبة نفوذ الكنيسة الرسمية أحيانًا، في حالة شبه التماهي مع الحكم أو جزءٍ منَ الطبقة المسيطرة، أو أنها خادمتها... أما الكنائس غير الرسمية أو الأصغر، فتكون عكس ذلك، وهناك أيضًا الهيئات الشعبيّة، أو المنظمات غير الحكومية؛ الأفراد بشكلٍ عام.

الأجوبة تختلف وفقًا للحقباتِ التاريخية والمصالح التي تحكمت بها الدول، وكما قال المطران الذي زار أمريكا مع وفد كنسي عربي في أجراس المشرق: «اكتُشفنا أنهم يعرفون أشياء خطأ.. مجموعة تعمل لترويج المعلومة الخطأ... اتهمونا بأننا عملاء المخابرات السورية، وجاء ماكين يصرخ فينا».

الغرب الذي يستعمل ويسخر ويستغل الدين عن وعي وإدراك وتخطيط مسبق ومستمر - وبالتحديد استغلالَ الديانة المسيحية - كما شاء لخدمة أهداف سياسات مدروسة، ويتم ذلك وفق أبحاثٍ على أعلى المستويات العلمية التي توضع تحت تصرّف متخذ القرار، ولخدمة المصلحة الاقتصادية التي عادةً ما تحميها قوةٌ عسكريةٌ مدعومةٌ استخباراتيًّا، كانت الشريك الأول من شريكين - في عملية تهجير العرب المسيحيين من وطنهم العربي.

بما أننا لسنا في إطار الأساطير الشعبية وحكايات دواوين الدردشة؛ أقترح الخروج في هذه الحالة من فانتازيا مداعبة «نعم أم لا» نظرية المؤامرة، وبدلًا من ذلك البحث عن.. وكشف سبل التخطيط لدى النظام الغربي الذي رغم امتعاضي منه كعربي، لن يعميني عن أن أرى كيف يعمل لمصلحته مستحدثًا باستمرار اساليب جديدة لخدمة ذاته؛ فعلى سبيل المثال، وهذا لم يحصل اليوم ولا مؤخرًا، لا بل منذ قرن بالتحديد؛ تم تأسيس كليات في جامعات عالمية في بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا،

وألمانيا، وغيرها من الدول؛ تتخصص في ثقافات وأديان وحضارات الدول الآسيوية والإفريقية والشرق أوسطية، وأهم مثال على ذلك، أنه عندما أوشكت الإمبراطورية العثمانية على الانهيار، أنشئت أهم وأشهر مؤسسة، هي كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن (SOAS) في عام 1916 - أي في منتصف الحرب العالمية الأولى، وتناسبًا مع معاهدة «سايكس بيكو» لتقسيم المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا، كل ذلك لاختيار أكثر المناهج البحثية التي تخدم صياغة أكثر السياسات نجاعة في السيطرة على هذه الشعوب. وكانت معركة ميسلون، ووضع حدود التقاسم بين الإمبراطوريتين لهذه المنطقة بيد الاستعمار الأوروبي الذي سمي بالانتداب.

ثمة شريحة من المواطنين العرب، وبالتحديد العرب المسيحيين؛ يشعرون بعدم الراحة عندما يشار إلى العرب المسيحيين في وطنهم بتعريف «الأقلية الدينية».. رغم أنه على سبيل المثال؛ يمثل العرب المسيحيون في الأردن حوالي 3-5 بالمئة، لكن لنترك العواطف والمواقف الفردية جانبًا، لكي أذكر أن مفهوم - مصطلح «الأقليات» يعني: أن شريحة اجتماعية - في المجتمع الواحد - تختلف عن الأغلبية، في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: اللغة أو الثقافة أو السلالة أو الدين، هذه المركبات الموروثة أو المكتسبة لا علاقة لها بفكرة القومية العربية؛ الموضوع هو أنه إذا ما كان أحد هذه المتغيرات، أي اللغة أو الثقافة أو السلالة أو الدين؛ يضفي على هذه الشريحة «قسمات اجتماعية - اقتصاديه - حضارية؛ تلون سلوكها (الاجتماعي اليومي) ومواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية».

استخدام المصطلح «أقلية» هنا من طرفي - ليس تصنيفًا سياسيًّا، وإنما لغرض الشرح، لأن مصطلحي الأقلية - والأكثرية مصطلحان إحصائيان ويستخدمان لتبرير التمييز - ليس بين المسيحي والمسلم وحسب، إنما بين المسلم والمسلم: البحرين، عمان، لبنان، السعودية (السني أفضل من الشيعي) والعراق وإيران (الشيعي أفضل من السني) ... بينما التعريف القانوني للأقلية الجهوية والعرقية والثقافية والدينية، يجب أن يكون قانونيًّا، واستنادًا إلى حق المواطنة.

الدين؛ إذن هو أحد المتغيرات الأساسية في المجتمع الإنساني، والتنوع الديني في المجتمع نفسه لا يكتسب أهمية سياسية، إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم (الأخلاقية الخاصة أو العامة والإيمان والمعتقد) أو الثروة أو السلطة؛ فاستعمال مصطلح «الطائفة» - هو استعمال شرعي علمي - لأنه يشير إلى التنوع في المعتقدات فقط - أما استعمال مصطلح «الطائفية»؛ فيشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.

«مجموعة حقوق الأقليات»

أثناء بحثي عن الأدبيات المتعلقة بالاقليات؛ انتبهت إلى أن أكثر من يكتب عن العرب المسيحيين هم، إما «إسرائيليون»، أو يهود صهاينة (في العالم) أو غربيون (وبالتحديد إيطاليون وفرنسيون وإنجليز)؛ منهم من هو علمي ومنهم من هو مخابراتي، وأيضًا جماعات أخلاقية يهمها بالفعل وضع الأقليات.

رغم الرفض الأيديولوجي لاستعمال مصطلح «أقليات»، إلا أن استعماله ضرورة لفهم تعامل الحكومات الغربية؛ بالتحديد أقسامها السياسية والدبلوماسية والمخابراتية، مع موضوع الأقليات... إذ أن حكومات الغرب لا تتعامل مع الأقليات في دولها فحسب، وإنما ترى في محاولة استعمال الأقليات في الدول المختلفة في العالم، كجزء من استراتيجيتها لخدمة مصالحها. فعلى سبيل المثال، في غالبية الأنظمة الغربية هناك أقسام تسمى «مجموعة حقوق الأقليات» - مشكّلة من مندوبين من الخارجية والمخابرات، تدرس وترسم وضع هذه الأقليات في العالم، وأحد الأقاليم الذي تتم دراسته هو العالم العربي؛ إذ أنه عند كتابة أي تقرير سري، تتم قراءته داخليًّا وسريًّا من قبل الجميع، وكل قسم ينفذ ما يراه مناسبًا في الوقت المناسب في خدمة مصلحة هذا النظام أو ذاك.. إليكم بعض الأمثلة:

1) في تقرير مخابراتيٍّ سريٍّ أمريكي - إسرائيلي المصدر، نشر في إطار المبادرة الفضائحية لـ: ويكيليكس وتاريخه في 21 اذار 2003، يتم الحديث حول كيف باعت أمريكا العرب المسيحيين لمصالحها خلال أوسلو وأنابوليس...

2) في تقرير سريٍّ مفصّل بتاريخ 15 نوفمبر 2007؛ يحتوي على أكثر من 1500 كلمة، وموقّع من قبل السفير الأمريكي في عمان آنذاك ديفيد هيل؛ يسرد السفير السابق في عمان وضع المرشحين المسيحيين للبرلمان الأردني.

3) في تقرير مفصل وسري آخر موقع من قبل السفير هيل ذاته الذي كان آنذاك نائب السفير في السفارة الأمريكية في عمان بتاريخ 21 اب 2003؛ يتطرق بالتفصيل لمواقف وآراء عضو البرلمان الأردني السابق (عن المقعد المسيحي) ووضعه العائلي، وعدد أولاده، وماذا درسوا، بما في ذلك عادات تدخينه الثقيل وحبه للأرغيلة.

باختصار... يقول السفير: إن الدكتور عودة قواس، انتقد تقرير حريات الأديان الأمريكي، حيث وجه قواس الاتهامات للمبشرين الأجانب الذين يأتون للأردن، الذين لا يعدون العرب المسيحيين، مسيحيين أصلا.

4) تقرير مخابراتي بتاريخ 9 حزيران 2010 عن سورية، وكيف يرى السوريون المسيحيون سوريا بالنسبة لهم، كجنة مقارنة بدول عربية يسودها عدم الاستقرار. ففي الغرب المشارك فيه، أحيانًا، والمسيطر عليه، أحيانًا، اللوبي الصهيوني يتم رسم السياسات... تلك التي تخطط للاستفادة من الموارد الطبيعية كما الموارد البشرية - تلك التي تقنع أو تضغط أو تبتز وكلاءها العرب المسلمين، بأنه سيحافظ على أمنهم فقط؛ إذا ما تم تدمير حضارات العرب، وتحت هذه الذريعة يتم دمار الحضارة بمال العرب - بالمال الذي يستأجر المرتزقة التكفيريين الذين لا يفقهون شيئًا؛ فضلًا عن عملية غسل الأدمغة - إلا تصفيّة الآخر... ولذلك فإنهم يستهدفون - بشكلٍ خاصٍّ - العربي المسيحي، ورموزه التاريخية ومكونات حضارته؛ ليأتي بعد ذلك تجار آثار الأيقونات، وسارقو المستندات التاريخية؛ لتنتهي كل هذه الآثار في متاحف عواصم غربية... ويتم الاعتناء بها؛ لتنظم لها بعد ذلك أهم المعارض عن المشرق؛ ولتكون مصدر دخل مالي للسياح، وعلى مدى السنين؛ لتدعيم اقتصادها القومي؛ الحضارة العربية - تجارة غربية■

الطائفية...وأسئلة الضرورة

د. عبد الحسين شعبان– مفكّرٌ عربيّ/ العراق

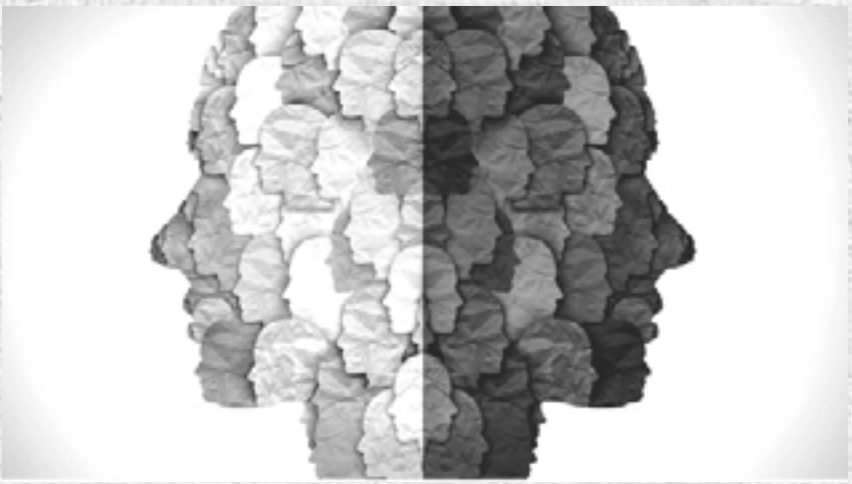

ما السبيلُ للخروج من الشرنقة الطائفيّة التي لفّت المشهد العربي طوال العقود الثلاثة الماضية ونيّف؟ ثم من أين نبدأ؟ هل من النخب، أم من القوانين، أم من المجتمع؟ وما هو تأثيرات القوى الأجنبية الإقليمية والدولية في تغذية هذا الواقع؟ وأين تكمن مسؤولية المثقف؟ وهل هناك من يمثل الطائفيّة، أو ينطق باسمها؟ وما الفرق بين الطائفة والطائفيّة؟ وكيف تتحدّد الهُويّة؟ وأين موقع المواطنة فيها؟ والسؤال الأخير؛ ما هي مستلزماتُ مشروعٍ نهضويٍّ عربيٍّ لمواجهة هذا الواقع؟(1)

الطائفيُّ يتبرّأ من الطائفيّة

ابتداءً، أقول لا أحد يجاهر، أو يعترف بأنه «طائفي»؛ فحتى الطائفيّون أنفسهم يلومون الطائفيّة، أحيانًا، ويعتقدون أن خصومهم وحدهم هم الطائفيّون، وهكذا يبرئ الطائفي نفسه من تهمة الطائفية، أو يحاول إلصاقها بالآخرين، أو إنسابها إلى سلوك وتصرّف فرديٍّ أحيانًا، أو إيجاد ذرائعَ ومبرراتٍ تأريخيّة «بادّعاء المظلومية» أو «الحقّ في التسيّد»، أو ادّعاء امتلاك ناصية الدين، والحفاظ على نقائه إزاء محاولات الغير للنيل منه أو من تعاليمه، الأمر الذي يخوّله ادّعاء تمثيل الطائفة أو النطق باسمها، مع تأكيدات بملء الفم بنبذ الطائفية، أو رميها على الطرف الآخر أو استنكارها، لكن دعاوى تحريم الطائفيّة، وإن اقترن بعضها برغبات صادقة، إلاّ أنها تعود وتصطدم بوقائعَ مريرة، وقيود ثقيلة؛ تكاد تشدّ حتى أصحابَ الدعوات المخلصة إلى الخلف، إن لم تتهمهم، أحيانًا، بالمروق والخروج على التكوينات والاصطفافات المتوارثة.

ولعل بعض العلمانيين والحداثيين، انساقوا وراء مبررات أو تسويغات تقضي بانخراطهم في إطار الحشدً الضخم للكتل البشرية الهائلة ما قبل الدولة أحيانًا، التي تذكّر بعصر المداخن في أوروبا إبان الثورة الصناعية، التي تحرّكها زعاماتٌ مستفيدةٌ من بعض الامتيازات أحيانًا، بإثارة نزعاتها البدائية إزاء الغير، أو الرغبة في الهيمنة، وذلك تحت شعار «الواقعية» السياسية والاجتماعية، وأحيانًا بدعوى التميّز والهويّة الخاصة، التي غالبًا ما تكون على حساب الهويّة الوطنية الجامعة، التي بإمكانها احترام الخصوصيّات والهويّات الفرعيّة.

وبودّي أن أشير إلى أن الطائفية تختلف اختلافًا جذريًا عن الطائفة، ذلك أن الأخيرة هي تكوينٌ تاريخيّ، وامتدادٌ اجتماعي، وإرثٌ طقوسيّ، تواصل عبر اجتهاداتٍ فقهية ومواقف نظرية وعملية، اختلط فيها ما هو صحيحٌ ومنفتح، بما هو خاطئٌ وانعزالي أحيانًا، لكنها تكوينٌ أصيل موجودٌ، وتطوّر طبيعيًّا، وليس أمرًا ملفّقًا أو مصنوعًا، في حين أن الطائفية هي توجّهٌ سياسيٌّ يسعى للحصول على امتيازاتٍ أو مكافآت باسم الطائفة، أو ادّعاء تمثيلها، أو إثبات تمايزات عن الطوائف الأخرى، حتى وإنْ كان بعضها فقهيًّا أو شكليًّا، وأحيانًا، مفتعلًا وإغراضيًّا؛ بهدف الحصول على المكاسب. وإنْ أدّى مثل هذا السلوك إلى التباعد والافتراق والاحتراب؛ ناهيكم عن زرع الأوهام حول «الآخر»، بصورة العدو أو الخصم، ثُمَّ إلى خلق حالة من الكراهية والعداء، في رغبة للإقصاء والإلغاء، بعد التهميش والعزل، مرورًا بالتحريم والتأثيم، وإنْ تطلب الأمر التجريم أيضًا، فتراه لا يتورّع عن التوغل، حيث تتحقق المصالح الذاتية الأنانية الضيّقة، وإن تعارضت مع مصلحة الوطن والأمة.

والغريب في القضية أن بعض هؤلاء المنخرطين في البغضاء الطائفية، أو إشعال نار الحقد والكراهية، لا علاقة لهم بالدين، فهم غير متدينين، فكيف يتعصّبون للطائفة، إنْ كانوا غيرِ متدينين، أو حتى غير مؤمنين أصلًا؟ وهو ما أطلق عليهم عالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي؛ إنهم «طائفيون بلا دين»، وبذلك تكون الطائفية عاملَ تفتيت وانقسام للمجتمع، وإحدى أمراضه الاجتماعية الخطيرة، إذا ما استشرت.

في بعض أسباب الطائفية

عانت بلادنا العربية من هذه الظاهرة الطائفية الانقسامية؛ بسبب ضعف الثقافة الإسلامية من جهة، وشيوع الكثير من الأوهام والترهات إزاء الطوائف الأخرى من جهة أخرى، لا سيّما بالتعصّب والتطرّف والغلوّ، ويعود ذلك أيضًا إلى الموروث التاريخي، والقراءة المغلوطة للتراث الإسلامي بفرقه، وفقهه، وجماعاته المجتهدة، بل إن هناك حقول ألغام تاريخيّة يمكن أن تنفجر في أية لحظة، إذا ما تم الاقتراب منها؛ فبعض مفاصل التاريخ، بما فيها تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة وما بعدهم، يظل مسألةَ احتكاكٍ مستمرة يريد البعض تغذية نيرانها باستمرار.

وينسى هؤلاء أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (الفاروق) كان يردد: لولا علي لهلك عمر، لا سيّما استشاراته في

الكثير من القضايا القضائية، وما يتعلق بالحُكم والسياسة ودلالاتهما وأبعادهما في ظرف ملموس. ولعل تأييد الإمام علي للخليفة عمر لم يكن بمعزل عن شعوره بالقربى الفكرية، خصوصًا في الموقف من العدالة وتجلياتها على صعيد الدولة الإسلامية الناشئة والمجتمع الجديد، ووَفقًا لكتاب الله «القرآن الكريم» وسنّة رسوله.

كما أن ضعف الثقافة المدنية الحقوقية، وبالأخص ثقافة الاختلاف وحق الرأي والرأي الآخر، وعدم الإقرار والقَبول بالتعددية والتنوّع، أسهم في تكريس الطائفية السياسية.

قراءةُ التاريخ

لقد نشأت المذاهب الفقهية الإسلامية متقاربة، وانتقلت بعض الأحكام من هذا المذهب إلى ذاك، تبعًا للظروف من جهة، ومن جهة أخرى للتأثيرات التي قد تقع عليها، فقد كان الفقيه والعالم الكبير أبو حنيفة النعمان تلميذًا نجيبًا للفقيه الضليع الإمام جعفر الصادق، وهما قطبان لمذهبين أساسيين في العالم الإسلامي، المذهب الحنفي (السني) والمذهب الجعفري (الشيعي الإثني عشري) حيث يشكل الأول غالبية ساحقة، في حين يشكل الثاني «أقليّة» متميزة، لا سيّما في بعض البلدان التي يكون فيها أكثرية، أما المذهب الشافعي والمالكي فلهما حضورٌ في شمال إفريقيا وبلدان أخرى، في حين أن المذهب الحنبلي هو خامسُ هذه المذاهب الأساسية.

وإذا كان الاصطفاف عقليًّا واجتهاديًّا، فإن العلاقة التي ينبغي أن تسود بين المذاهب والطوائف ينبغي أن تكون هي الأخرى عقلية وسلمية، وعلى أساس المشترك الإنساني والوطني والعروبي والإسلامي والمسيحي، وليس وَفقًا لمصالحَ سياسية أنانية ضيقة؛ تريد دفع الأمور تجاه الافتراق الذي لا عودة فيه، ولا إمكانية لإعادة لحمته، ولعل بعض أمراء الطوائف سيكونون المستفيدين من هذا الانقسام والتناحر؛ طالما يؤمّن لهم زعاماتهم وامتيازاتهم، وحتى تفاهماتهم مع أمراء الطوائف في الأطراف الأخرى.

المواطنةُ والطائفية

بين الطائفية والمواطنة فرقٌ كبيرٌ وشاسع، والمواطنة ليست طائفية، حتى وإن انتمى المواطن إلى طائفة، إلا أن الأساس الذي يربطه بالمواطن الآخر هو الوطن والمواطنة والحقوق المتساوية، المتكافئة، والمشترك الإنساني في إطار سيادة القانون، وإذا ما أقرّ الجميع ذلك وَفْقَ دستور ينظم علاقة المواطن بالدولة؛ فالأمر يُقتضي أن تكون هي المرجعية، وليس غيرها، وهو ما يتطلب التصدي لمرتكبي الطائفية؛ طبقًا لقانون يحظرها، ويعاقب من يدعو أو يروّج أو يتستر عليها، أو يتهاون في مكافحتها أو يخفي معلومات عنها؛ وذلك بهدف تعزيز المواطنة، وتعميق أواصر اللحمة الوطنية والوحدة الكيانية للمجتمع والدولة.

وإذا ما اقترنت الطائفية والتمذهب بأفعال وأنشطة من شأنها أن تؤدي إلى انقسام في المجتمع، ونشر الفوضى والاضطراب، واستخدام العنف والقوة والتمرّد، وقد تقود إلى حرب أهلية، فإن ذلك يرتقي إلى مصاف جرائم أمن الدولة الكبرى، بما فيها جرائم الإرهاب، وقد تصل إلى جرائم الخيانة العظمى، إذا ما ترافقت مع تحريضات لجهات خارجية وَفقًا لأجندات أجنبيّة، خصوصًا في ظل استفزاز المشاعر الخاصة، ودفعها تجاه عدوان ضدّ الآخر؛ الأمر الذي قد يصل إلى ما لا يُحمد عقباه.

وإذا كان الانتساب إلى الطائفة أمرًا طبيعيًّا، مثل الانتساب إلى الدين، وهي فرع منه، أو الانتساب إلى الوطن، أو الأمة، لا سيّما وأن الإنسان غير مخيّر فيها، فقد يولد الإنسان مسلمًا، أو مسيحيًّا، أو عربيًّا، أو غير عربي، ومن منطقة معيّنة، ومن طائفة معيّنة حسب الآباء والأجداد، في لبنان، أو المغرب، أو الصومال، أو المملكة العربية السعودية، أو العراق، أو إيران، أو أفغانستان، أو الهند، أو إندونيسيا، أو في بعض بلدان آسيا الوسطى، ولم يسأله أحد عن رغبته، وقد لا يجوز له تغيير ذلك، لو أراد بحكم قيود وضوابط قد تؤدي إلى هلاكه، لا سيّما في ظل النزعات المتطرفة والمتعصبة السائدة، لكن التمترس وراء طائفته ومذهبه ضدّ الآخر، وبهدف الحصول على امتيازات، فهذا شيءٌ آخر، خصوصًا إذا كان على حساب المواطنة والمساواة، بما يؤدي إلى التمييز لأسباب طائفيّة؛ الأمر يُلحق ضررًا بحقوق الطائفة ذاتها وأفرادها، مثل: الإضرار بحقوق الطوائف الأخرى، وبالوطن والأمة ككل، جماعات وأفرادًا، وبقضية حقوق الإنسان ككل.

تطويقُ الطائفية

ولتعزيز قيم المساواة والمواطنة وتطويق الطائفيّة سياسيًّا، واجتماعيًّا بعد تحريمها قانونيًّا؛ ينبغي حظر العمل والنشاط السياسي، وتحت أية واجهات حزبية، أو اجتماعيّة أو مهنيّة أو نقابيّة أو ما شابه ذلك، إذا كانتْ تسعى لنشر الطائفيّة أو المذهبيّة (التمييز الطائفي أو المذهبي)، بصورة علنيّة أو مستترة، خصوصًا بحصر الانتساب إلى ذلك الحزب أو المنظمة، أو الجمعية أو تلك، بفئة معيّنة، بادّعاء تمثيلها، أو النطق باسمها، أو التعبير عنها.

كما لا بدّ من منع استغلال المناسبات الدينية للترويج للطائفية، أو المذهبية، بغية إثارة النعرات والعنعنات بين الطوائف، وإضعاف مبادئ الوحدة الوطنية والهوية الجامعة المانعة، التي أساسها الوطن والإنسان، ويقتضي ذلك، أيضًا، منع استخدام الطقوس والشعائر والرموز الدينية بما يسيء إلى الطوائف الأخرى، خصوصًا، من خلال الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني؛ الأمر الذي يتطلب على نحو مُلحّ إبعاد الجيش والمؤسسات الأمنية ومرافق الدولة العامة عن أية انحيازات أو تخندقات طائفية بشكلٍ خاصّ، وسياسيّة بشكلٍ عامّ.

وإذا أردنا وضع اليد على الجرح، فلا بدّ من حظر استخدام الفتاوى الدينية لأغراض سياسية، لا سيما انخراط رجال الدين فيها، خصوصًا، إذا كانت تتعلق بالشأن العام السياسي، وهذا الأمر ينطبق، أيضًا، على الجامعات والمراكز المهنية والاجتماعية والدينية، والأندية الرياضية والأدبية والثقافية، التي ينبغي أن تكون بعيدة عن أية اصطفافات طائفية أو مذهبية.

إن بناء دولة مدنيّة دستورية عصرية، واحترام حقوق المواطنة كاملة (أي دولة تستند إلى حكم القانون) يقتضي وضع حدٍّ للطائفية السياسية؛ تمهيدًا لتحريمها ومعاقبة القائمين عليها أو الداعين لها أو المتسترين عليها، وهي الطريق الأمثل للوحدة الوطنية والهويّة الجامعة – المانعة وحسب زياد الرحباني «يا زمان الطائفية.. خلّي إيدك على الهويّة».

الدولةُ والتوازنُ المجتمعي

تقوم الدولة العصرية على قاعدة المواطنة، وهذه تشمل مبادئ الحريّة والمساواة والعدالة والشراكة والمشاركة. ولا يمكن الحديث عن مواطنة دون الحديث عن المواطن أو الشخص الطبيعي المجرد؛ الأمر الذي يدفع للحديث عن المجتمع المدني، والبنية الاجتماعية المتطورة قياسًا بالبنية التقليدية، وتمتاز الأولى عن الثانية، في كون المجتمع المدني يقوم على أساس منظمات مدنية طوعية يكون الانتساب إليها وَفقًا لاختياراتٍ حرة واعية، وهي منظماتٌ غير حكوميةٍ وغيرُ إرثيةٍ، أي أن العضوية فيها لا تتوارث عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الدين أو غير ذلك، وهي منظماتٌ غير ربحية، وهو ما يميّزها عن القطاع الخاص، فضلًا عن أنها منظماتٌ حداثيةٌ وديمقراطية، أي تمارس الديمقراطية في جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، بين هيئاتها وأفرادها وبينها وبين محيطها الخارجي.

كما يفترض فيها قَبول التعدّدية والاختلاف والتنوّع، في حين أن البنية التقليدية، يمكن أن تشكل مجتمعًا أهليًّا، عشائريًّا، وراثيًّا، أو دينيًّا، أو طائفيًّا، أو جهويًّا، ينتمي إليه الفرد بصورة أوتوماتيكيةٍ وليست طوعية اختياريّة.

وإذا كانت الدولة العصرية قد استقرّت وأصبحت كيانًا قائمًا ومعترفًا به لا يمكن إلغاؤه، لأنه «معطى تاريخي» يقوم بوظيفتين أساسيتين هما: حفظ أرواح المواطنين وممتلكاتهم وصيانتها، وضبط النظام والأمن العام، فإن هذه الدولة لا يمكنها أن تستقيم دون وجود مجتمع مدنيٍّ حرٍّ ومستقلٍ وفاعلٍ، يسهمُ في الرصد والمراقبة والشراكة، خصوصًا، أن وظيفتها اتسعت وتشعبت مدنيًّا وسياسيًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا، وفيما بعد تفرّعت عنها ما يمكن أن يطلق عليه «دولة الحماية» أو «دولة الرعاية» أو «دولة الرفاه»؛ بتشعّب وظائفها وواجباتها، وتنوّع مهمّاتها وتوسّعها، تلك التي يمكن تطويرها من خلال الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لتعديل التوازن الاجتماعي مع الدولة، عبر الضغوط المتواصلة، وتوازن القوى للجماعات والفئات الاجتماعية، التي يمكن أن تسهم في تأمين احترام حقوق الإنسان، وحرياته المتطورة والمتوالدة.

وقد تمكّنت الدولة العصرية من تحقيق عددٍ من المنجزات السياسية؛ (التعايش والصراع السلمي بين الطبقات والفئات والمراتب الاجتماعية، ولا سيما في ظل اتخاذ الصراع الطبقي أشكالًا جديدة) والاجتماعية والاقتصادية؛ (اكتساب الصراع بُعدًا تنافسيًّا بين الفئات، والتيارات الاجتماعية، لا سيّما من خلال الخدمات والضمانات والبرامج والاقتصادية، وارتفاع مستوى الأجور وتحسين شروط العمل، واستثمار أوقات الفراغ والراحة) والثقافية؛ (بالاستفادة من منجزات الثقافة والفن والأدب والعمران والجمال وغيرها). وقد خفّت حدّة النزاعات القومية والإثنية والدينية في الدول المتقدمة، وأصبحت المواطنة قيمةً عليا؛ تقوم عليها القاعدة الدستورية للدولة وهي العنصر الناظم للكيان الاجتماعي، وما زالت الدول النامية تفتقر إليه، ومنها في عالمنا العربي والإسلامي، لا سيما وأن بنيتَها الدستورية والقانونية، فضلًا عن أساسها الاجتماعي؛ ضعيفةٌ. وكذلك ضعف تأثير المجتمع المدني.

بنيةُ الدولة العربية

إنّ البنية السياسية العربية ما تزال محكومةً بقواعدَ أخرى، بعضها ما زال بعيدًا عن التطور الدولي، سواءً على الصعيد الدستوري والقانوني، أو على الصعيد السياسي والمدني، أو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فضلًا عن قصور نظرته إلى المشترك الإنساني؛ حيث يعدّ البعض هذا التطور مجرّد بدعةٍ وضلال يستهدف الأمة ودينها وقيمها وتراثها.

وإذا كان الناظم الدولي ذو الأبعاد الإنسانية؛ يقوم على مبادئ المشاركة بإجراء انتخاباتٍ حرّةٍ ودورية، سواءً على مستوى الحكومة، أو البرلمان، فإن الكثير من البلدان العربية ما تزال مستغرقةً بمقارباتٍ أخرى، حتى لو أجرت انتخابات، فإنها ستكون شكليةً في الكثير من الأحيان، أو أن الدولة تتدخل في التأثير على نتائجها، خصوصًا في الدول الشمولية، أو التسلطية، أو المنغلقة، أو توظّفها على شكلٍ سلطويٍّ لامتصاص النقمة، وللتساوقِ مع التطور الدولي، والظهور بمظهر المستجيب للضغوط الدولية.

الهُويّة والمواطنة بضدّهما

أحيانًا لا نتحدّث عن الشيء إلاّ بضدّه، وحتى فهم التاريخ حسب ألتوسير المفكر الماركسي غير التقليدي، هو قراءة الوعي بضدّه، وكما يقول الشاعر علي بن جبلة:

ضدان لما استجمعا حَسُنا والضدّ يكشفُ حسنَهُ الضدُّ

ذلك أن غياب أو ضبابية مسألة الهويّة، وتشوّش مسألة المواطنة والتباسها عندنا؛ ناهيكم عن اختلاطهما في المنافي والمهاجر، ودخول عوامل جديدة عليهما سلبًا وإيجابًا، لا زال يثير هواجسَ وتداعيات كثيرة، سواءً على الصعيد الفردي، أو على الصعيد الجماعي، وفي الوطن والمنافي على حدٍّ سواء، خصوصًا، في ظل بدائل ملتبسة؛ دينية أو طائفية أو إثنية أو غير ذلك، حيث يصبح التذرّر عائقًا حقيقيًّا أمام الدولة وفي طريق المواطنة، بما يؤدي إلى تعثر مشروع الحداث؛ باستمرار القدامة لمرحلة ما قبل الدولة وتشظياتها وتقوقعها.

إن الإحساس المتنامي لدى فئات غير قليلة بالاغتراب أو الشعور بالحيف أو الغبن أو التهميش أو الاضطهاد، لهوّياتها الفرعية، ولّد لديها حاجةً متنامية ورغبةً ملحّةً في التعبير عن نفسها، وإظهار خصائصها وتميّزها، وسعيها لتأسيس كيانيّة خاصة، تمثّل هوّيتها سواءً كانت دينيةً أو قوميةً أو لغويةً أو غير ذلك.

وفي بعض الأحيان خلق مثل هذا الإحساس لدى هذه الفئات شعورًا بالانعزال وضيّق الأفق؛ جرّاء سياسات الاستعلاء الطويلة الأمد، ومحاولات الهيمنة من جانب هوّيات أخرى تحت عناوينَ مخادعة، مثل: «الأغلبية» أو «الأكثرية» الّتي تفترض التسيّد لعددها أو حجمها، بحيث تكون في مكانة علوية أو سامية أو حتى «شرعية» باستخدام المسطرة الديمقراطية على نحو يتعارض مع جوهرها، ونعني بها مبادئ المساواة، لا سيّما عندما يتصرّف من يزعم تمثيل هذه «الأغلبيات» أو الأكثريات العددية لإخضاع «الأقليات» (الأقل عددًا أو الأصغر حجمًا)، سواءً بمحاولة الاستقواء عليها، أو تذويبها، أو تهميش هوّيتها الفرعية، أو عدم الاعتراف بها، على قدم من المساواة، وعلى أساس المواطنة مع الهوّيات الأخرى، أو محاولة احتوائها، وتدجينها تحت ذرائعَ ومبرّراتٍ مختلفة.

ومهما كانت المزاعم، فإن مثل هذا الأمر يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والمساواة المفترضة بين الهوّيات، بغض النظر عن نسبتها العددية؛ طالما تمثّل خاصيّات معينة تختلف عن الخاصيّات الأخرى، إثنيًّا أو دينيًّا أو لغويًّا أو غير ذلك، وتفترض هذه الخصوصيّة التعامل على نحو متساو، ومن مسافة واحدة من جانب الدّولة معَ الهوّيات المُختلفة دون تمييز أو محاباة تحت أية حجة كانت؛ فالدولة ينبغي أن تكون محايدة إزاء الأديان، أو القوميات، أو اللغات، أو أية خصائص مشتركة لجماعة من الناس، مثلما عليها أن تتعامل معَ الجميع على أساس المواطنة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو اللّون أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك. وقد أعادت حركات الاحتجاج الشبابية والشعبية أو ما أطلق عليه «الربيع العربي» هذه الإشكالات إلى الواجهة على نحو صارخ، سواءً ما يتعلق بالهوّيات، ولا سيّما الفرعية، أو ما يتعلق بمبادئ المواطنة التي ظلّت منقوصة في عالمنا العربي؛ بسبب نهج الاستبداد والتسلّط وشحّ الحريات في ظلّ الأنظمة التي حكمت ما بعد فترة الاستقلال، وزيادة الشعور بضرورة تحقيق المساواة والكرامة الإنسانية، وصولًا إلى مواطنة يحميها القانون الذي لا يميّز بين المواطنين لاعتبارات دينيّة أو إثنيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة أو لغويّة أو سلاليّة أو جنسيّة أو لأيّ سببٍ كان.

مكابحُ الحداثة

مكابحُ حقيقيةٌ وقفت أمام التوجّه نحو الحداثة، وارتدّت الكثير من البلدان التي وقفت عند بوابات الحداثة، أو عند مداخلها إلى مرحلة ما قبلها، وتراجعت إلى الخلف؛ بحكم البدائل الملتبسة، الدينية، والطائفية، والقومية، والمناطقية، والجهوية، التي تبنّتها قوى محافظة، أو تراجعت عن مواقفها الحداثية تجاه المحافظة، وهذه الأخيرة، ولا سيّما من القوى الدينية التي هيمنت على المشهد السياسي في العديد من البلدان العربية.

إنّ موجة انبعاث الهوّيات والتشبّث بالخصوصية التي شهدها العالم العربي والإسلامي في العقود الثلاثة ونيّف الأخيرة، هي استمرارٌ لمطالبات سابقة لحركات وتيارات وقوى أخذتْ تتبلورُ في ظرفٍ دوليٍّ جديد، كجزء من موجة عالمية؛ ارتفعت بعد انهيار الأنظمةً الشمولية في أوروبا الشرقية، وانتهاء عهد الحرب الباردة القديم، وبداية عهد جديد للصراع الأيديولوجي العالمي، حيث اكتسبت مسألة الهوّيات مكانةً متميّزةً، وخاصة فيه، وقد عبّر كل فريق من جانبه بوجهة نظره إزاء ما حصلَ من تطوّرات، سواءً بوجهها الإيجابي الذي كان يفترض فيه إقامة دولة المواطنة، أو بوجهها السلبي الذي اندفعت فيه قوًى وحشودٌ تم شحنها طائفيًّا أو دينيًّا، بما يتعارض مع مشروع الدولة والمواطنة والحداثة.

والأمر لا يقتصر على الصعيد الداخلي فحسب، بل إن امتداداته دولية، حيث جرى الحديث عن صراع الحضارات وصدام الثقافات، سواءً من جانب مفكرين أمريكان أو غربيين مثل فرانسيس فوكوياما أو صموئيل هنتنغتون أو غيرهما، وارتفعت هذه الموجة وتصاعدت بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) الإرهابية الإجرامية، لا سيّما إزاء الحضارات والثقافات الأخرى والإسلام في مقدمتها.

ومن جهةٍ أخرى؛ ارتفع رصيد الفكرة الكونية لحقوق الإنسان التي تستند إلى احترام الخصوصيات القومية والدينية واللغوية، وحرصها على اعتماد مبادئ المساواة والمواطنة المتساوية، بما يعزّز احترام الهوّيات، سواءً كانت صغيرة أو كبيرة، لأنها تمثّل في واقع الحال مشتركات خاصة ومتميّزة لجماعة من البشر، لها خصائصها المختلفة عن الخصائص الأخرى.

خلاصاتٌ واستنتاجات

إن دراستنا لمسألة الهويّة والمواطنة ومقاربتها الفكرية مع المنظومة الحقوقية الدولية، من موقع البدائل الملتبسة الدينية والطائفية، والوحدات التذرّرية التفتيتية، سواءً في العديد من البلدان العربية، وتعثّر مشروع الدولة الحداثيّة التي كانت واعدةً وتتقدم بالتدريج والتراكم، وإنْ كانت ببطء أحيانًا، على أساس مقدّمات للاعتراف بالمواطنة وتوسيعها، وبتأكيد مبدأ المساواة، يوصلنا إلى عدد من الخلاصات والاستنتاجات في ضوء المشروع النهضوي العربي بأركانه الستة: التحرّر السياسي، والتنميّة المستقلّة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والوحدة العربية، والانبعاث الحضاري، وأهم تلك الخلاصات والاستنتاجات هي:

أولها: عدم الانفصال بين الخصوصية والشمولية، والمحلية، والعالمية؛ فالخصوصية ليست معزولةً عن الشمولية والعالمية، وبقدر ما هي واقعٌ ومعطى، فلا بدّ من ملاحظة درجة اشتباكها وترابطها وتفاعلها وتداخلها مع العالمية، وبهذا المعنى، بقدر ما تكون للهوّية من خصوصية، فهي في الوقت نفسه تكتسب الصفة الجامعة؛ ذات الأبعاد الإنسانية بغض النظر عن حجمها أو عددها، سواءً على المستوى الجماعي أو الفردي؛ فاحترام فردانية الفرد وهوّيته جزءٌ من احترام حقه، كإنسان في أن تكون له خصوصياته، دون أن يعني انعزاله عن الهوّيات الأخرى.

لقد عبّر ديكارت عن خصوصيته عندما قال: أنا أفكر فأنا موجود؛ موطّرًا علاقة الأنا بالوجود الحقيقي، ولا تكتمل هوّية الأنا إلاّ بهوّية الآخر، ولذلك فإن الخصوصية بقدر اعتزازها بتميّزها، فإنها في الوقت نفسه تتلاقى وتتلاقح مع العالمية، وتصبح عنصر تواصل وتفاعل، وليس عنصر تفريق وتباعد، وخصوصًا بالمشترك الإنساني.

وبالطبع، فإن الإحساس والشعور بالتمييز لدى فئات معيّنة أضعفُ إلى حدود غير قليلة مِن مبادئ المواطنة، ولا سيّما المساواة والمشاركة، الأساسان اللذان لا غنى عنهما في الدولة العصرية، خصوصًا، إذا ما اقترنتا بالحرّية والعدالة، كشرطين لازمين للمواطنة السليمة والمتوازنة، وعكس ذلك، فإن أي حديث عن المواطنة سيبقى ناقصًا أو مبتورًا أو مشوّهًا، إذا ما جرى إضعافُ أحد مبادئها الأساسية، أو الإخلال بمعادلتها الضرورية للتطوّر والنمو والازدهار، للتعبير عن الهويّة، سواءً بمعناها الجامع الذي تلتقي عنده الهوّيات المتعدّدة، في مجتمع متعدّد الثقافات، أو بمعناها الفرعي الخاص الذي يتم التعبير عنه من جانب مجموعة من السكان على أساس دينيٍّ أو إثنيٍّ أو لغويٍّ أو غير ذلك.

وثانيها: أن تحقيق المواطنة المتساوية دستوريًّا يساهم في تعزيز الاعتراف بالهوّيات دون تمييز؛ بسبب حجمها، أو عددها، أو لغتها، أو لأي اعتبار آخر، ذلك أن الإقرار بوجود هوّيات فرعية يعزّز من الوحدة الوطنية، والهويّة المشتركة الجامعة التي تمثل عددًا من الهوّيات الفرعية، لا سيّما إذا كانت حقوقها متساوية، وبأخذ الخصائص المشتركة التي يتكوّن منها المنتظم الاجتماعي لمجتمع ما، مع الاعتراف بالهوّيات الفرعية؛ وحقّها في النمو والتطوّر والتعبير عن نفسها بالشكل الذي تريده، وبقدر ما يتم احترام الهوّيات بعضها لبعض، ويتم تقنين الحقوق دستوريًّا وقانونيًّا، فإن المواطنة المتساوية تجد طريقها للتعايش المجتمعي، والتفاعل والتطور بما يعزز الهوّيات المشتركة والمتساوية.

وثالثها: كلّما تحقّقت المواطنة المتساوية حدث نوعٌ من التصالح بين الدولة والمواطن وبين الدولة والهوّيات المختلفة، ذلك أن هذه المفاهيم المفترضة للمواطنة أو للتعبير عن الهويّة، كانت غائبةً أو مغيّبةً أو محدودة التأثير في البلدان النامية بشكل عام، ومنها بلداننا العربية بشكل خاص، حيث تزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدّمة التي يتصالح فيها المواطن مع الدولة، وتجد المجاميع والهوّيات الفرعية طريقها لتأكيد خصوصيتها والاعتراف بها، في حين أن المواطن في تعارض مع الدولة عندنا، وهذه الأخيرة في عداء في أحيان كثيرة مع المواطن، مثلما مع المجاميع الثقافية ذات الخصوصية القومية، والدينية، واللغوية وغيرها.

صحيح أن الكثير من البلدان المتقدّمة لا تزال تعاني من اختلافات وتجاذبات بين الهوّيات، وتطمح بعضُ الهوّيات الفرعية التعبير عن نفسها بشكل أكثرَ مساواة وخصوصية، لكن مثلُ هذه الاختلافات يتم اللجوء إلى حلّها سلميًّا، وبالتفاهم في غالب الأحيان، مع وجود استثناءات، خصوصًا، باللجوء إلى استخدام القوة أو العنف، في حين أن معالجة مسألة الاختلاف في الهوّيات عندنا كان مختلفًا، حيث كانت القاعدة هي اللجوء إلى القوة والعنف والإقصاء وممارسة سياسات متعصّبة ومتطرّفة، وفيها الكثير مِن الغلو ضد الهوّيات «الأضعف»؛ الأمر الذي يحتاج إلى إعادة معادلة علاقة الهويّة الفرعية بالدولة، لا سيّما من جانب الأخيرة، وعلاقة الدولة بالمواطن، على أساس مبادئ المساواة والمواطنة؛ بهدف تحقيق السلام المجتمعي.

ورابعها: أن هناك كوابح خارجية وداخلية وقفت أمام الاستمرار في طريق الحداثة، وظلّت قوى داخلية وخارجية تشدّ المجتمعات العربية إلى طريق القدامة، تحت عناوينَ مختلفة سواءً، أصولية دينية، أو تعصب طائفيٍّ، أو تطرف قومي استعلائي وغير ذلك.

وإذا كان هناك أسبابًا موضوعية؛ بحكم الهيمنة الاستعمارية الطويلة الأمد، فإن هناك أسبابًا داخلية وذاتية أيضًا، لا سيّما وأن قسمًا كبيرًا منها يعيش في مرحلة ما قبل الدولة، ويعاني من صراعات عرقيّة، ودينية، ولغوية، وطائفية، وعشائرية وغيرها، بل إن عودةً إلى الخلف قد بدأت لمرحلة ما قبل الدولة، وذلك بعد التغييرات التي حصلت في بعض البلدان العربية، مثل: العراق، وليبيا، واليمن، وسوريا، وعلى نحو أقل، في بلدان أخرى، خصوصًا، أن أسلوب العنف والفوضى والإرهاب أخذ طريقه إلى المجاميع والحشود السكانية التي تمترست في ظل غياب هيبة الدولة، وانهيار بعض أجهزتها ومؤسساتها، سواءً الجيش أو الأجهزة الأمنية أو الإدارية، وتراجع دور المجتمع المدني ومؤسساته ذات التوجّه الحداثي. وبدلًا من المضي مرحلة أكثر تطوّرًا، وهو ما عملت من أجله قوى وتيارات سياسية مختلفة؛ بهدف الانتقال والتحوّل الديمقراطي، فإذا بالتغيير يقود إلى قطع خط التطور التدريجي، لننتقل من مرحلة الدولة التي كنّا عند عتباتها، إلى مرحلة ما قبل الدولة التي تفصلها هوّة سحيقة، ومسافة شاسعة عن الدولة، وخصوصًا، بمفهومها العصري الذي يقوم على حكم القانون والمساءلة والشفافية؛ ناهيكم عن فصل السلطات واستقلال القضاء وإجراء انتخابات دورية لاختبار الشعب لممثليه. وأصبحَ السلاحُ والتعويل على قوى مجتمعية متزمّتة وخارجيّة أحيانًا، هو الفيصلَ في توازن القوى، خصوصًا بضعف قوى التنوير والطبقة الوسطى الحامل للتغيير. وإذا كانت ثمّة اختلافات في تجارب بلدان «العالم الثالث» وتوجهاتها، إلا أنها تجتمع في عدد من السمات والمشتركات العامة التي تعاني منها.

وخامسها: أن العولمة جعلت العالم كلّه قرية كونية، وخصوصًا، في ظل تطور الثورة العلمية – التقنية التي حققت من المنجزات خلال ربع القرن الفائت ما فاقت به القرون الخمسة المنصرمة

في تاريخ التطور البشري، ولذلك؛ فالهويّة الخصوصية مهما حاولت الحفاظ على عذريتها، وأحاطت نفسها بسور سميك، إلا أنها لا يمكن أن تعزل نفسها أو تحيط كيانّيتها بموانعَ عن الهوّيات الأخرى وتأثيراتها؛ لأن هذه بحكم تكنولوجيا الإعلام أصبحت عابرةً للحدود والدول والقارات وتدخل البيوت، بل غرف النوم دون استئذان.

لقد أحدثت العولمة انقلابًا كونيًّا خطيرًا، لا سيّما وأن المعلومة ونظامها غيّرا إلى حدود غير قليلة من الأفكار ووسائل العمل، وخلقا نمطًا جديدًا للحياة؛ ترك تأثيراته على نطاق الهويّة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، إضافة إلى القيم الجديدة التي يمكن للبشر أن يأخذوا بها، فيما يتعلّق بالمواطنة والمساواة وحقوق الإنسان. وإذا كان للعالم القديم هويّته ومركز استقطابه ويقينياته الراسخة؛ الدينية واللاهوتية والماورائية، فإن هوّية العالم الحديث امتازت بصعود نجم الانبعاث القومي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا سيّما في أوروبا، وفي مرحلة لاحقة في العالم العربي وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما القرن العشرين فقد امتاز بالصراع الأيديولوجي، خصوصًا، بين الرأسمالية من جهة، وبين الاشتراكية وحركة التحرر الوطني من جهة أخرى، وفي أواخره كان هناك انبعاث لمسألة الهوّيات، لا سيّما بانهيار النظام الشمولي في أوروبا الشرقية وانبعاث الهوّيات الفرعية بالتعبير عن نفسها، وهذا قاد أحيانًا إلى احترابات وصراعات عنفية، حيث تحوّل الجدل بين بعضها البعض إلى عنف منفلت من عقاله في محاولة لفكّ ارتباط منّ جانب الهوّيات الفرعيّة بالهويّة العامة المشتركة؛ بسبب الكبت الطويل، وسعي الهوّيات المتسيّدة إلى إبقاء القديم على قدمه أو استعادة المواقع من جانبها، يضاف إلى ذلك شيءٌ جديدٌ هو: أن الهويّة الجديدة التي أخذت بالتشكّل تأثرت بالعولمة والفضاء الإعلامي المفتوح ودور التكنولوجيا، والعلم والطفرة الرقمية «الديجيتل»، بل أن العالم اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تتمثّل بالطور الرابع من الثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة، ومثل هذا العالم الجديد بدأت تجاذباته من خلال الوعي بالهويّة المجتمعية والثقافية والبحث عن مشتركات إنسانية للمواطنة. (2)

وبقدر خصوصية الهوّيات وفرعيّتها، فإنها لا تستطيع العيش بعزلة، أو مثل جزر متباعدة؛ لأن العولمة فتحت الكثير من الأبواب المغلقة وقرّبت المسافات، حتى باتت الهوّيات متفاعلة ومتداخلة وتجمعها الكثير من المشتركات الإنسانية. ولهذا فإن العالمية والشمولية لا تعني التحلّل أو التملّص من الهويّة الخاصة؛ بزعم الهويّة الكونية الإنسانية، أو محاولة الهيمنة عليها أو تطويعها، لدرجة محو بعض ملامحها، بل على العكس من ذلك بتأكيدها ومراعاة خاصياتها واختلافاتها؛ انطلاقا من الإقرار بالتنوّع الثقافي في مجتمعٍ متعدد الثقافات.

وسادسها: أن الهويّة مفتوحة وليست نظامًا مغلقًا أو منغلقًا على نفسه مهما حاول ذلك، وأن تفاعل الهوّيات على المستوى العالمي حقيقةٌ لا يمكن التملّص منها أو الزوغان عنها. وإذا كنّا لا نستطع التعبير عن هويّتنا الخصوصية؛ فالأمر ليس بسبب الاستتباع فحسب، بل يعود إلى غياب المواطنة الحقيقية وعدم قدرتنا على دخول عالم الحداثة، واللّحاق بالعالم المتقدّم الذي عرف واستثمر العلم والتكنولوجيا، بما فيه التطوّر الهائل في تكنولوجيا الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات. وهكذا لم تعد الهويّة نظامًا مغلقًا من المعتقدات القومية والأيديولوجية والدينية، كما أنها لم تكن قبل كذلك، ولكن التطوّر الهائل الذي حصل في العالم جعل من مسألة تفاعل الهوّيات والتأثيرات المتبادلة؛ أمرًا قائمًا وحقيقةً ملموسة، خصوصًا، في ظل العولمة وقوانينها. وإذا كان الوجه السلبي للعولمة قد أخذ بالتوحّش بفعل انهيار الكتلة الاشتراكية وهيمنة قطب واحد على السياسة الدولية، الذي عمّمَ وعولَم كل شيء، من الإرهاب إلى السلعة، ومن وسائل العيش ونمط الحياة والاستهلاك إلى التكنولوجيا، إلاّ أن وجهًا آخرَ إيجابيًّا كان من نتائجها، وهو ما تحتاج إليه هوّياتنا للتفاعل مع التقدّم الحضاري، والتشبّث بالوجه الإيجابي للعولمة، ونعني به عولمة الثقافة وعولمة حقوق الإنسان وعولمة العلم والتكنولوجيا، إذ ليس بالإمكان حجب ذلك عن شعوب البلدان النامية التي ينبغي أن تقنص الفرصة للسير في طريق التقدم والتنمية.

الهويّة، إذًا، معطى مفتوح يتعزّز بالاعتراف بالحقوق والحريات وبمبدأ المساواة، بل إنه يتفاعل مع الآخر بالانفتاح وبالتأثر والتأثير الإيجابي، وفي فضاء إنسانيٍّ طلق؛ تشكّل لحمته وسداه الإنسان وحقوقه والمشترك الجامع بين بني البشر، وتلك أهم سمة للشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

وسابعها: أن اختلال معادلة الهويّة والمواطنة يكمن أساسه في غياب عدد من العناصر الأساسية، لا سيّما بانعدام الفرص المتكافئة، والحكم الرشيد وشيوع مظاهر الفساد المالي والإداري، ومحاولة التسيّد على الآخر وتوظيفه بالاستعلاء عليه أو الانتقاص منه أو تهميشه، وهذه كلها أدّت إلى ضعف الشعور بالمواطنة، وساهمت في زيادة حدّة التناحر بين الهوّيات المختلفة، خصوصًا، في ظلّ ضعف التنمية بمعناها الشامل أو ما يسمّى بالتنمية المستدامة، وبسبب ذلك ازداد الإحساس بغياب العدالة والشعور بالتمييز بين المواطنين على المستوى الفردي والجماعي، ومثل هذا الأمر لم يكن بعيدًا أيضًا، عن تفشي ظاهرة الأمية، وشحّ فرص التعليم، وضعف المعارف في مجتمعاتنا، الأمر الذي شجّع على التطرّف والعنف والإرهاب.

إن عدم الاعتراف بالهوّيات وغياب المواطنة المتساوية وفشل خطط التنمية وانعدام تكافؤ الفرص؛ دفع

العقول والأدمغة المفكّرة إلى الهجرة بحثًا عن ظروف عمل أفضل، وفي ظل حرّيات أوفر، لا سيّمًا للبحث العلمي؛ الأمر الذي أضعف الشعور بالمواطنة، وزاد الأمر تعقيدًا للهوّيات الفرعية التي لم يتم الاعتراف بها وبالتنوّع الثقافي فحسب، بل ارتفعت في أحيان كثيرة جوانب غير المساواة؛ بزعم «وحدة» المجتمعات ورغبة من يدّعي تمثيله للأكثرية، والتسيّد على الآخرين، لأسباب قومية أو دينية أو لغوية أو أيديولوجية أو غير ذلك، وقاد ذلك إلى صراع ماراثوني بين الهوّيات، ولا سيّما في العالم الثالث، وهو صراعٌ غالبًا ما يتّسم بالعنف.

وثامنها: أن عدم الاعتراف بالتنوّع الثقافي على قدم المساواة مع السائد من الهوّيات؛ قاد إلى بروز ظواهر العنف والإرهاب، خصوصًا، في ظلّ كبت الحرّيات، وعدم الاعتراف بحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، ووضع عقبات أمام تمكينها لتقوم بدورها المطلوب، باعتبارها نصف المجتمع. وقادت تلك الأوضاع ملايين البشر إلى الهجرة والنزوح، وليس غريبًا أن يكون عددُ النازحين من العالم العربي الأكثرَ على المستوى العالمي، وترتفع أعدادهم باستمرار، سواءً قبل انتفاضات ما أطلق عليه «الربيع العربي» الذي سبّب خيبات بعد أن كان المعوّل عليه إنجاز تغييرات جذرية، أو بعده، وبالطبع فإن غياب مبادئ المساواة والعدالة، وعدم الإقرار بالهوّيات الفرعية والكرامة الإنسانية، كانت أسبابًا مباشرة إلى ذلك، خصوصًا، في ظل أوضاع سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية متردّية.

وتاسعها: أن أخطرَ مظهر للصراع في مسألة الهوّيات هو التوظيف الديني والطائفي والإثني؛ لأن ذلك سيبدو تناحريًّا لا حلّ له إذا أراد كل طرف إما التسيّد على الآخر، أو التحلل من العلاقة معه، وهذا يعني تعريض الدولة الوطنية للتشتت والتشظّي والتذرّر إلى جماعات وجزئيات ما قبل الدولة، وهو ما يتعارض مع مشروع الحداثة المنشود.

إن دخول عنصر الدين أو المذهب على خط الصراع في مسألة الهويّة، خصوصًا، بالاستغلال والتوظيف السياسي، جعل مسألة التحريم والتجريم، بعد التأثيم سائدةً في العديد من مجتمعاتنا، وهكذا وجدت طغمًا فاشيةً دينيةً أو مذهبية؛ أخذت تتحكّم في موضوع فرض هوّيتها على الآخر أو إجباره على الرضوخ لها؛ الأمر الذي جعل المواطنة المنشودة في الدولة العصرية، في مرحلة من التراجع لم تشهدها الدولة العربيّة منذ مرحلة الاستقلال، بل إنها في بعض البلدان في مرحلة التقهقر.

وعاشرها: أن معالجة بعض ظواهر الصراع والنزاع بين الهوّيات، وتحويله إلى جدلٍ مثمر ونافع، حيث يتمّ التفاعل والتلاقح بينهما، بما يُؤدي إلى تعزيز كلٍ منها؛ يحتاج إلى تعاون شامل وتكامل دوليٍّ وحلول محلية داخلية وإقليمية ودولية؛ تتجاوز الحدود الإثنية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ إذ لا يمكن مواجهة هذه المشاكل. كما أنه ليس بإمكان أي مجتمع وحدَهُ إيجاد الحلول المنشودة لهذه الظواهر المعقدة والمتشابكة والعابرة للقارات، خصوصًا، قضايا الفقر واللاجئين والإرهاب واستثمار الثروات والموارد الاقتصادية؛ الأمر الذي يحتاج إلى تعاون دوليٍّ فعّال يأخذ، في الاعتبار، المصالحَ المشتركةَ للشعوب (3).

وإذا كانت مشكلة التنوّع الثقافي قد جرى إقرارها في الغرب، مع أن بعض ذيولها لا تزال قائمةً أو نشأت ظروف جديدة تستوجب إعادة النظر بها، خصوصًا، بعد الانبعاث العالمي لمسألة الهويّة، لكن حلول تلك المشاكل في الغرب كانت مختلفةً عن الحلول التي عالجت فيها البلدان النامية مشاكل المجاميع الثقافية في مجتمعات متعدّدة الثقافات، لأنّ الأنظمةَ الديمقراطية في الغرب لا أعداء لها من الجيران، وهو الأمر الذي يتمّ الارتياب منه عربيًّا وإقليميًّا، بل يشكّل هاجسًا للعديد من البلدان العربية والإقليمية والعالمثالثية، ولا تخشى الدولة في الغرب من «الأقلية» القومية أو جماعة السكان الأصليين، في أن تتعاون أو تتواطأ مع عدو مجاور أو مُعتد محتمل، حسب ويل كيمليكا، لأن ذلكَ لا وجود له (4).

أما عندنا، فإن مجرد حدوث مشكلة بين بلدين عربيين، فإن الضحية الأولى ستكون السكان المدنيين الذين خارج دائرة الصراع، وسيُعدّ بعضهم طابورًا خامسًا يستحق الإجلاء، وأحيانًا، يتم ذلك بصورة جماعية ولا إنسانية، وكأنه يُراد الانتقام منهم، حتى إذا افترضنا أن مواقف حكوماتهم سلبية أو عدائية، فما ذنبهم وهم ليسوا طرفًا في الصراع؟

ويعود السبب في ذلك إلى عقلية الارتياب الأمنية من جهة، وعدم الثقة بالنفس من جهة أخرى. وقد يكون غياب المواطنة المتساوية؛ سببًا في ذلك لدرجة أن فئات من السكان تشعر بالغبن والحيف، وهو الأمر الذي يولّد شعورًا لدى الحاكم باحتمال تعاونها مع الخارج، ضد بلدانها. وإذا كان الغرب، بشكل عام، أوجد بعض الحلول لموضوع «الأقليات» بإعادة التعدّدية الثقافية إلى جذرها الداخلي، وقطع إلى حدود كبيرة خيط التدخل الخارجي (5)، فإن المشاكلَ التي لا تزال قائمة فيه؛ يجري الحوار عليها سلميًّا وبالطرق السياسية والديمقراطية في الغالب، ولو تمكنا من إقرار مواطنة متساوية، وغير ناقصة، أو مبتورة، وفي إطار حقّ تقرير المصير للتنوّع الثقافي، لا سيّما القومي والديني، وطبقًا للخيار الديمقراطي، خصوصًا، بالحدّ الأدنى من العدالة الاجتماعية ووضع حدٍّ لظاهرة الفقر والأمية، فإن مثل هذا التشظّي الذي خلّفته الأنظمةُ السلطوية الحاكمة ليس بمقدوره أن يترك أية هواجسَ أو مخاوفَ تحت زعم الولاءِ للخارج، أو أية مزاعمَ أخرى■

مصادر

1- أنظر: كتابنا جدل الهويّات في العراق- الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم، «ناشرون»، بيروت، 2010. كذلك كتابنا: الهوية والمواطنة - البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016. ط2، 2020.

2- قارن: علي حرب - حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهويّة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 2000، ص11.

3- تبنّى منتدى غرب آسيا - شمال أفريقيا العام 2001 ميثاقًا جديدًا بوصفه وثيقة للتعاون ترتكز على الكرامة الإنسانية وصولًا إلى تأمين العيش المشترك للأجيال الحالية القادمة، أنظر صحيفة الخليج (الإماراتية) 2011/4/27.

4- أنظر: ويل كيميلكا - أوديسا التعدديّة الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوّع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، 377، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بيروت، 2011،ص 149 وما بعدها.

5- أنظر: المصدر السابق

تأثيرُ التفتيت العرقي والطائفي على القضية الفلسطينية

رضي الموسوي– كاتبٌ صحفي/ البحرين

في اللحظات الفارقة، وفي المفاصل التاريخيّة؛ تتصارع الأطرافُ المعنيّةُ بالحدث باحثةً لها عن موقع تحت الشمس لاستثماره لصالحها، وليّ عنق الحقيقة والتاريخ، إن تطلبت المصالحَ خطوةً كهذه. في هذا الجانب، ليس هناك أكثر خبثًا، وأكثر سقوطًا أخلاقيًا من الكيان الصهيوني، الذي يقوم على مبدأ «فرّق تسُد» وهو المبدأ نفسه الذي كانت تمارسه بريطانيا العظمى، صاحبة وعد بلفور المشؤوم، التي كانت تطبق هذا المبدأ على الشعوب الخاضعة تحت احتلالها وانتدابها، كما هو الحال مع بلدان الخليج العربي.

يمارس الكيان الصهيوني سياسةً تقسيميّة؛ مستفيدًا من قدراته الاستخباراتية المدعومة أمريكيًّا وغربيًّا، ويحرص على التقاط الفرص وتوظيفها في المسار الذي يخدمه؛ حصل هذا عندما سقطت العاصمة الأفغانية كابل منتصف آب (أغسطس الماضي) في أيدي مسلحي حركة طالبان، فقد سارع مراسل قناة «كان» الصهيونية وبث تصريحًا مفبركًا منسوبًا للمتحدث باسم الحركة «سهيل شاهين» في العاصمة القطرية الدوحة، التي تحتضن المفاوضات «الأمريكية – الطالبانية»، في وقت كانت فيه الفوضى تعتمل في كابل؛ محدثةً مفاجأةً للجميع، وربما لطالبان نفسها أيضًا، وذلك نظرًا لسرعة سقوطها، وما أعقبه من هروب كبير للأمريكان، يشبه هروبهم من فيتنام، وترك عملائهم يلاقون مصيرهم على أيدي ثوار هوشي منه والجنرال جياب. في التصريح الإعلامي المزعوم؛ أوضح شاهين في تغريدةٍ له أنه «ربما يتنكر بعض الصحفيين، ولكني لم أجرِ مقابلةً مع شخص يقدم نفسه بأنه من وسائل الإعلام الإسرائيلية»، هكذا تتصرف الدولة العبرية وإعلامها، وبما يخدم الاستراتيجية الصهيونية في إحداث الفرقة والتشظي، وتفتيت المنطقة العربية ومحيطها الإسلامي، ودفعه إلى هاوية الإقتتال الداخلي على أسس طائفية ومذهبية وعرقية. يُذكّر الحدثُ الإعلاميُ في الدوحة بما جرى قبل 39 عامًا؛ عندما تنكر أحد الصحفيين الأجانب، وحضر مؤتمرًا صحفيًّا للقائد المؤسس الراحل جورج حبش في مبنى مجلة الهدف بكورنيش المزرعة في بيروت، بداية الغزو الصهيوني للبنان صيف 1982؛ خرج المراسل الأوروبي – الصهيوني في اليوم التالي بتغطية للمؤتمر نشرته صحيفةٌ بديعوتٌ أحرنوت، وقد أثار تعليقات وتفاعلات كثيرة. وقتها؛ كان الكيانُ الصهيونيُ يبحث عن تسجيل نقاط؛ يريد من خلالها الإشارة إلى أنه حاضرٌ في عقر دار المقاومة؛ محاولًا بذلك إبهار العالم بقدراته، وبث روح الإحباط في صفوف المقاومين، وضرب إسفين بينهم.

إنّ سياسة التفتيت، والاختراق، ومحاولات تعفين و«تدمير القلعة من الداخل»؛ هي سياسةٌ اتخذتها الحركة الصهيونية منذ ما قبل تأسيس الكيان حتى الوقت الراهن؛ فهذه الحركة لا تعيش إلا على شطب الآخر وإقصائه ومحوه من الوجود، كما تمنّت جولدا مائير ذات يوم: «كل صباح أتمنى أن أصحو ولا أجد طفلًا فلسطينيًّا واحدًا على قيد الحياة.

زلزال أفغانستان هو جزءٌ من السعي لتحقيق اختراق يوصل إلى الأهداف التي وضعها قادةُ الحركة الصهيونية، المتمثلة في بسط السيطرة على المنطقة العربية، خصوصًا دول الطوق من خلال إضعافها من الداخل؛ بإثارة الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية فيها، وحصارها اقتصاديًّا، وسياسيًّا، والضغط على الدول المحيطة بها عبر الولايات المتحدة، التي لا تتردد في استخدام العقوبات المتعددة الأشكال ضد الدول والشعوب التي لا تسير في الركب الأمريكي المطلوب، ولا تتبع تعليمات البيت الأبيض. لقد كشف وزير الخارجية الصهيوني الأسبق شيمون بيريز؛ أهداف الكيان واستراتيجياته في كتابه الشهير «الشرق الأوسط الجديد» الذي صدر بُعيدَ مؤتمر مدريد بقليل، حيث الوضع العربي يتجه نحو منحدراتٍ خطيرة مثل اتفاق أوسلو.

أكد بيريز في كتابه على أن قيادة المنطقة ينبغي أن تكون للكيان مركزًا، والدول العربية أطراف قوامها أكثر من 300 مليون نسمة، ليست إلا مجتمعات مستهلكة للإنتاج الصهيوني، وأن تتغير التسمية إلى الشرق الأوسط؛ لتتوسع المنطقة، ويضاف للجغرافيا الجديدة كلٌ من: إيران، وتركيا، وباكستان، وإثيوبيا، ودول إفريقية أخرى. كانت الاستراتيجية تقوم على ما ثبّتته الحركة الصهيونية في مؤتمراتها الأولى التي وضعت فيها

خارطةَ طريقٍ واضحةً، ترتكز على خلق التوترات داخلَ كلّ دولة، كضمان احتلال فلسطين، وإقامة الوطن القومي لليهود حسب الوعد. بدأت بالخواصر الرخوة؛ فكان السودان الذي تمكن منه الصهاينة وشظوه إربًا، وحققوا الانفصال الأولي؛ بتأسيس دولة جنوب السودان. بينما تعمّقت الحرب الأهلية في الأقاليم الأخرى، وأهمها: إقليم دارفور، الذي استنزفت مقدراته وثرواته، وتركته للفقر والمجاعة والمرض؛ تماشى مع ذلك التوجه صوب أرتيريا؛ بخلق علاقات حميمة معها طمعًا في موطئ قدم في باب المندب؛ فكان أن حرّض الكيان الصهيوني أرتيريا على احتلال جزر حنيش اليمنية في تسعينات القرن الماضي؛ عندما كان اليمن يعاني من حالة الضعف الاقتصادي والسياسي والعسكري، ورغم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، إلا أن الكيان مارس عملية تحريض بين مكونات الشعب المصري؛ بهدف إشعال الفتنة بينها.

أما الخارج العربي؛ فقد مارست الدولة العبرية سياسة تطويق البلدان العربية من جوارها غير العربي؛ عبر التحذير من قوة النفط، وفكر القومية العربية وخطرها على دول الجوار، ومارست تحريضًا لزعزعة الاستقرار الداخلي؛ بالعمل على اختراق الأقليات العرقية، وتوجيهها ضد الدولة المركزية؛ مستفيدةً من غياب الاستراتيجيات والانفراج الأمني والسياسي؛ ففي مؤتمر حزب العمال الصهيوني عام 1960؛ قالت وزيرة الخارجية، حينها، جولدا مائير «لقد نجحنا في إقناع الدول المحيطة بالدول العربية لإقامة حلف الدائرة، ليشكل سورًا من حول تلك الدول؛ يدرأ الخطر، ويقي هذه الدول، ويصونها من حركة القومية العربية «.

بالتوازي مع إقامة أسوار الحضارات، كان التعاون الأمني مع ثلاث دول محورية، هي: تركيا، وإيران، وأثيوبيا؛ يشكّل هدفًا رئيسيًّا؛ فعقدت هذه الدول لذلك العديد من اللقاءات والاجتماعات السرية بين رؤساء أركانها في نهاية خمسينات القرن الماضي، وأرسل بموجبها الكيان آلاف الخبراء العسكريين، بلغ عددهم في 1978-1977 أكثر من عشرين ألف خبير عسكري وأمني؛ فضلًا عن تزويد تل أبيب الدول الثلاث بصواريخ ومدافع ورشاشات.

الآن، وحيث تعيش المنطقةُ إرهاصاتٍ وتطورات فارقةً ومفصلية؛ يسعى الكيان إلى تعميق الهوّة بين مكونات البلدان العربية وفسيفسائها؛ مستفيدًا من حالات الفساد والاستبداد التي تعاني منها الشعوب العربية، وغياب الحريات العامة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة والمرض، ما زاد من عدد الدول الفاشلة، وهي اللحظة التي التقطها «دوري غولد» رئيس مركز القدس للشؤون العامة، ومستشار رئيس الوزراء الصهيوني السابق بنيامين نتنياهو، ليعبّر بقوله: «إن ما يحدث في المنطقة العربية هو نقطةٌ لخلق شرق أوسط مختلف، تعّم فيه الفوضى، ويعدُّ تحقيقًا لأمنيات وطموحات بعيدة لدى صانعي السياسة الصهيونيّة المهتّمين جدًّا بالتطورات الإقليمية».

حالة الضعف والتفتت التي بلغتها المنطقة، وغياب المشروع العربي الموحد؛ أكدت على حقيقة أن الدول العربية عاجزةٌ عن القيام بالحد الأدنى من برامج التنمية الإنسانية، حيث يعشعش الفساد المالي والإداري، والتفرد في اتخاذ القرار، وتهميش الآخر المختلف وعدم الاعتراف به، وإغراق الموازنات بالعجوزات المالية المتكررة على مدار عقود من الزمن؛ أدت إلى تراكم الديون العامة؛ الداخلية منها والخارجية؛ أفقد الدولة سيادتها واستقلالية قرارها، وأصبح اقتصادها مرهونًا لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية العالمية الدائنة، هذه المعطيات أدت إلى انقضاض الكيان الصهيوني على أغلب الفرص؛ بهدف خلق الفوضى، وإضعاف الدول العربية، خصوصًا، دول الطوق التي تعاني شعوبها كثيرًا، ما شجّع الدولة العبرية على تطوير مشاريعها بالتعاون والتنسيق والدعم غير المحدود من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ فكانت «صفقة القرن» أحد المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية التي اجترحتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، إلا أن الموقف الفلسطيني الصلب الرافض والمناهض لهذه الصفقة؛ أفشل مخططات الكيان والبيت الأبيض؛ رغم اختراقات التطبيع بما يسمى «الاتفاقات الإبراهيمية» التي تمكن منها الكيان مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

يراهن الكيان الصهيوني على استمرار الأنظمة العربية في السير بخطى سريعة نحو إجبار الشعوب العربية على اللّجوء إلى الهويات الفرعية، بدلًا من الهوية الجامعة المؤمنة بالدولة الوطنية الجامعة، التي هي جزءٌ من الوطن العربي الكبير، ما يعمق حالة التفتيت والتجزئة، والاختراقات الصهيونية، لإبعاد البلدان العربية من الاقتراب والتنسيق الاقتصادي والسياسي، وبالتوازي يعمل الكيان بقوة على الاقتراب أكثر من منابع النفط والمقدسات؛ تنفيذًا لحلم جولدا مائير التي قالت يومًا وهي واقفةٌ على شاطئ خليج العقبة «إنني أشمّ رائحة أجدادي في خيبر»، في إشارة للأطماع الصهيونية في المملكة العربية السعودية التي تعكف مراكز البحث على رصد التعويضات التي يمكن للكيان فرضها على الرياض والعواصم الخليجية الأخرى، كانعكاس لحالة الوهن التي بلغتها الأمة؛ بسبب تشظيها وتفتّتها إلى فرق وشيّع وكانتونات لا حول لها ولا قوة؛ همُّها البحث عن رغيف الخبز والماء والكهرباء، وهذه المعطيات لا تقود إلى تضامن عربيٍّ يواجه الصهاينة الذين يتمتعون باقتصاد قويٍّ يبلغ 395 مليار دولار في 2019، ويبلغ دخل الفرد فيه نحو 32 ألف دولار، وهو دخل أعلى من دخل الفرد في كل من مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب وسورية مجتمعين! بينما يتجاوز دخل الفرد في السعودية والكويت والبحرين وعمان؛ رغم الثروات التي تتمتع بها بلدان الخليج العربية. كما يأتي الاقتصاد الصهيوني بعد السعودية (793 مليار دولار) والإمارات (421 مليار دولار) وأعلى من مصر (303 مليار دولار)؛ علمًا أن السعودية والإمارات؛ تعتمدان أساسًا على عائدات النفط، بينما يعتمد الاقتصاد الصهيوني على الخدمات والصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

إن الانزلاق نحو الهويات الفرعية؛ سواءً الإثنيات العرقية، أو الانتماء الطائفي والمذهبي؛ سببه الرئيس تخلي الدولة عن واجباتها تجاه المواطن، وهو ترجمةٌ لغياب العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، أي غياب دولة المواطنة المتساوية، ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، ويضع المواطن العربي في دائرة ضيّقة تقود إلى انفجار الأوضاع برمّتها، ويلقي بأعباء ومترتّبات جمّة على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة■

التعدد العرقي والديني في الوطن العربي: نعمة أم نقمة؟

كاظم الموسوي– باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ العراق

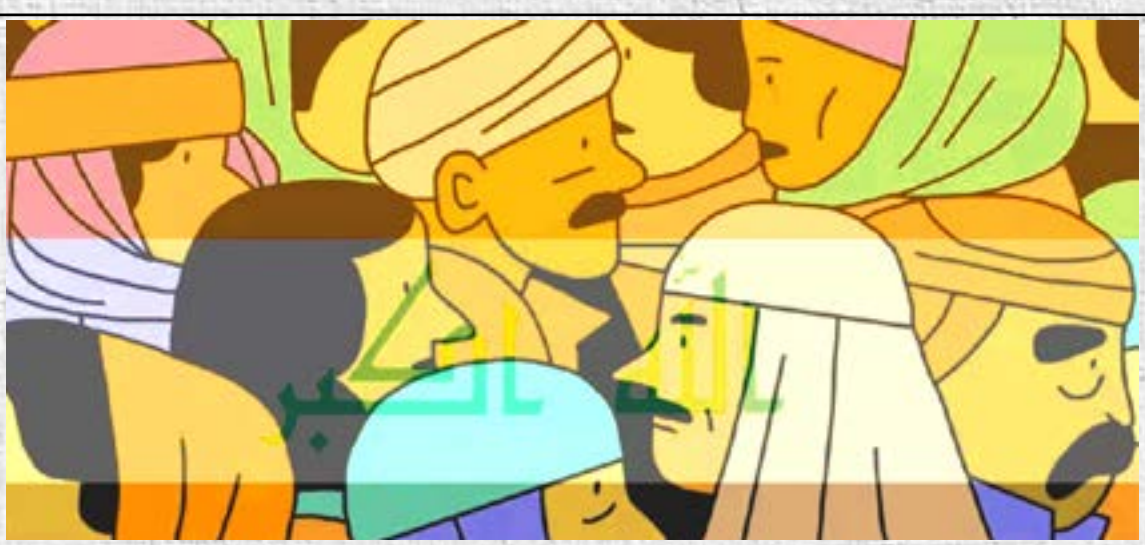

ضمّ الوطنُ العربي في حدوده الجغراسياسية الحاليّة، سكانًا من مختلف الانتماءات العرقيّة والدينيّة، عاشوا بين حدوده وتحدّثوا لغته الأساس، وغلب عليهم من تسميته بالوطن العربي، الهويّة العامة، ولحجم السكان العرب ونسبتهم العدديّة التأثير العام. وتعايش السكان دون تحسّس من مكونات أجناس وأعراق وأديان، آلاف السنين على هذه المساحة الممتدة من المحيط الأطلسي، وحتى الخليج العربي، وتقبّل الأمر واقعَ حال، بل وأعطى لطبيعة التعايش والمساهمة البنّاءة في المجتمع والتنمية والتطورات، حالة إنسانيّة عامة، رغم فترات سجّلها التاريخ، شابتها توتراتٌ أو صراعاتٌ من بين أسبابها: الاختلافاتُ العرقيّة أو الثقافيّة عمومًا، ولكنها لم تبقِ الأوضاعَ الأمنية على توتّرها، كما حصل في فترةٍ لاحقة.

بدأت هذه الفترة اللاحقة مع التغلغل الاستعماري للمنطقة، وعمله من خلال قاعدته الذهبية، كما سميت «فرّق تُسد»، من قبل أكثر من قرنين من الزمان، وقد عمل عليها في وقتها بما وفّر الفرص للدخول إلى الخلافات والتباينات الموجودة أساسًا، لكنها غيرُ ظاهرة على السطح، وجعلها في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة، من أجل مُخططاتهِ ومشاريعه المعروفة في التفتيت والسيطرة، والتمكّن من التحكّم في خيرات المنطقة وسكانها. فتم له الشحن بإظهار الاختلاف العرقي والديني والثقافي بين السكان، واستفاد منه في زرع الفتنة والفرقة، من خلال التركيز على الخصوصيات والميزات، وتشويه العلاقات.

بالمقابل كان المفروض أنه لا بد من التأكيد على التنوّع، وقَبول التعدّد الإثني، والديني، والثقافي؛ لديمومة المشترك بين أقوام أو جماعات بشريّة ارتبطت ببيئة جغرافية واحدة، ومصالح مشتركة وتاريخ ممتدّ، ولا بد من مأسستهِ قانونيًّا ودستوريًّا عبر تكريس نوع من الوحدة في إطار القانون الضامن للتعدّد والتنوّع والاختلاف تحت دولة المواطنة والقانون؛ ليكونَ الإقرارُ بالتنوّع نعمةً لبناء مجتمع متعدّد ومتجدّد، ومتغلّب على الإنكارِ وصناعةِ الأزمات والتهميش والإقصاء، وكسر فرص استغلالها بتعزيز روح التعايش والمشاركة، بعيدًا عن سيطرة مركزيّة مهيمنة، دونَ اعتبار أو اعترافٍ بالتنوّعِ والاختلاف، وغلبة نزوع الهيمنة أو التفرد على حساب المجموع، حيث يتوجب التعايش بين الجميع، كما حصل في التاريخ والجغرافية والاحترام الإنساني، للتصدّي للمخططات و المشاريع الاستعمارية.

رأت الباحثة د. فرناز عطية أحمد في دراسة لها صدرت عن المعهد المصري للدراسات بعنوان: الانتماء العرقي والديني والأمن القومي: إطار نظري، أنه: «من الصعب المضي قدُمًا في دراسة القضايا الاجتماعية والسياسية دون إلقاء الضوء على المفاهيم الرئيسية التي تتعرّض لها الدراسة، خاصة في ظلِّ تعدّد تعريفات المفهوم الواحد، طبقًا لكل مفكرٍ أو مدرسة فكرية»، وحول مفهوم العرقية، كتبت: على الرغم من البساطة الشكليّة التي يتّسم بها مفهوم "العرقيّة" إلا أنّ المفهوم في غاية التعقيد، حيث تتعدد تعريفاته، وتتعدد اقترابات دراسته، فالجماعات العرقية على حسب تعدد المفاهيم قد تتنوع من كونها مجموعات صغيرة داخل الدولة مثل: الأمازيغ في الجزائر، أو تتّسع؛ لتشمل الآسيويين، واللاتينيين، والعرب، والأوروبيين، والأفارقة، ويرى كلٌّ من: جون هيتشنسون، وانتوني سميث، أنّ مصطلحَ العرقية مصطلحٌ جديدٌ نسبيًّا، ظهر أوّل مرّة في قاموس أكسفورد الإنجليزي عام 1953، إلا أن أصوله تعود للصفة "عرقي" التي كان يتم استخدامها بكثرة في العصور الوسطى، إلا أن الكلمة تعود في أصولها للكلمة اليونانية (ethnos) التي تشير إلى القبيلة، أو مجموعة الأفراد.

وفي العصر الحديث بدأ استخدام المفهوم على نطاق واسع كسبيل للتفرقة بين "نحن" و "هم"، بحيث تشير "نحن" إلى الأغلبية، بينما هم "غير العرقيين"، في حين أن "هم" كانت تشير إلى الأقلية "العرقية".

هذا يعني، أن المجموعات البشرية، هم، لهم ما يميّزهم عن الأكثرية الغالبة عدديًّا وامتدادًا سكانيًّا، ويجمع بينهم الكثير من العوامل المؤثرة، تاريخًا ومصالحَ مشتركة، والإدراك، والمعتقدات، والتوجهات الاجتماعيّة، والجنسيّة، والدينيّة، والأيديولوجيّة، وعادات وتقاليد تتجاوز حدود (الـ نحنُ والـ هُمْ) وترسم فسيفساء ملونة.

خلصت الباحثة بعد شرح تحليليٍّ لتعريفات العرقية، أنه: «وبشكل عامٍّ يمكن تعريف الجماعة العرقية على أنها: جماعة من البشر يرتبط أفرادها فيما بينهم بقواسمَ وسمات مشتركة من الناحية البيولوجية الفيزيقية والتاريخية والثقافية والتركيز الجغرافي، مما يجعلها مختلفة عن الجماعات الأخرى المتعايشة معها في المجتمع نفسه، ويؤدي إدراك أفرادها واعتقادهم بهذا التمايز إلى توليد الولاء والتضامن فيما بينهم داخل الجماعة، كما يتم تكريس هذا التمايز من خلال عمليات التنشئة التي يخضع لها الفرد في إطار جماعته».

ضم هذا التعريف «عددًا من الخصائص التي تتميّز بها الجماعة العرقية:

– التمايزُ الذي يتّسم به أفراد الجماعة العرقية عن غيرهم من الجماعات المحيطة بهم في إطار المجتمع الأشمل، وينقسم هذا التمايز إلى:

* تمايز يرتبط بالعوامل البيولوجية والفيزيقيةو الوراثية.

* تمايز يرتبط بالعوامل الثقافية و التاريخية والجغرافية، والتي تشمل: وحدة الدين والعادات والتقاليد واللغة والبيئة.

– أفراد الجماعة يؤمنون بتمايزهم؛ مما يولّد لديهم شعورًا بالولاء لجماعتهم، ويزيد من وحدتهم وتضامنهم في إطار الجماعة.

– استمرار الجماعة بخصائصها المميزة، يتأتى من عمليات التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم الثقافية في أفراد الجماعة».

هذا أمرٌ مهم، حيث لا يمكن إنكار أو تجاوز الخصوصيات والخصائص والسمات، التي ينبغي أن تتمتع بها الأقوام وأصحاب الأديان في الوطن العربي، كما هي في طبعها وطبيعتها، وتتطلب النظر إليها في إطار أوسع، كما ثبته الإعلانُ العالمي لحمايةً التنوع الثقافي، الصادر عن منظمة اليونسكو في الدورة الـ31 للمؤتمرِ العام، سنة 2001، ليضع قاعدةً قانونيةً دولية تُلزم الدول الأعضاء باحترام التنوع الثقافي بكل أشكاله، وعرفت وثيقة اليونسكو «التنوع الثقافي» بأنّه: تراثٌ مشتركٌ للإنسانية يتجلى في أصالة الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات، التي تتألّف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري، ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الكائنات الحية.

يشمل هذا حال الوطن العربي، وتطور التفاهم بين الأقوام العرقية المتعايشة مع الأكثرية العربية فيه. وقبل التآمرِ الأجنبي، لم يشكل الموضوع مأزقًا للبلدان العربية. وللأسف الشديد، تمكن الأعداء السياسيون والطبقيون للأمة العربية من جعل التنوع العرقي والديني والثقافي، في فترات متتالية، مصدرَ توتر وصراع مصطنع لأهداف أخرى غير ما كانت عليه الأوضاعُ الداخليةً. استهدف منه ابتزاز الحكومات وإضعافها، وزعزعة استقرارها، وجعلها تضطر إلى طلب الدعم أو اللجوء إلى تلك القوى الاستعمارية، وتشويه المصطلحات القانونية والإنسانية بصبغها بمفهومها الاستعماري وهيمنتها الإمبريالية،

العودة إلى الفهرس

كمفهوم حقوق الإنسان، أو التوافقية السياسية، أو الحماية الإنسانية. ويأتي كل هذا للضغط الخارجي والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلدان، لفرض الهيمنة الاستعمارية واستغلال ثروات الأمة وطاقاتها، وحتى بعد تفتيتها، السعي إلى تجزئتها أكثر مما هي عليه، والأبرز فيها الاحتلال الاستيطاني. وتداخلت هنا مشاريع ومخططات صهيوغربية في الموضوع، ونُشرت دراساتٌ وأبحاثٌ تدعو إلى استغلال التنوع العرقي والديني، واستخدامه عاملاً وذريعةً لأهداف أبعدَ منه، حتى بات الحديث عن سايكس بيكو آخر، أكثر تفتيتاً وتقسيماً للوطن العربي، من أمثال: مخطط برنارد لويس، وما بني عليه. ويزيد الأمرَ تعقيدًا إنكارُ صيغ التنوع، أو قَبولها من بعض الحكومات أو أطراف مسيطرة في البلدان العربية، التي تتمتع بالتنوع العرقي والديني، وتدفع المجموعات العرقية، أو الدينية، حينها إلى التمترس بسماتها ومميزاتها، كما تتصورها أو تريدها، لا سيما إذا تولتها جماعاتٌ سياسيةٌ لا تجد بالتعاون مع عدوها الخارجي ضدَّ أبناء شعبها خطرًا عليها، وتستثمر التآمر وخطط النزاعات والصراعات الداخلية، وتصنع حالات تتحول فيها نعمة التنوع إلى نقمةً في تلك البلدان، وتدمير التعايش الإنسانّي بين الأقوام المتعايشة في الجغرافية والتاريخ. وبالتأكيد أن من طبيعة الاجتماع البشري وجودَ اختلاف وتنوع، وهذا ما منح مجال القانونِ والدستور أهميته، وجعله مصدرًا لحلّ ما يعقد أو يؤزّم التفاهم والتعاون بين الأقوام المتنوعة، وهو الضامن للاعتراف بالاختلاف، وضدّ الإنكار، أو التجاوز المركزي على المجموعات الأخرى في البلد الواحد، أو في الوطن الأكبر.

اختلاف العرقيات والأديان في الوطن العربي يقتضي البحث المشترك لحلول مشتركة تحتفظ بما يجعل من كل الفسيفساءً صورةً ناصعةً لطبيعة العلاقات، ويزيّنها بتعدّدها وتنوعها، ويجمع ما بينها بالمشاركة الجمعية، ومن بين الوسائل التي بُحثت في هذا الموضوع نظرية التوافق القانوني والدستوري، كحلٍ للتعايش السلمي الاجتماعي، والمشاركة في السلطة والثروة الوطنيّة والقوميّة، دون تشنّجاتٍ واندفاعاتٍ وتعصّبٍ وغيرها، منطلقين من طبيعة التكوين الحضاري والتاريخي في هذه المساحة والبيئة الجغرافية، وإضافةً للنعم المتوفرة تتقدّم نعمة التوافق المشترك. ونقل د. وحيد عبد المجيد في دراسة له عن عالم السياسة الهولندي- الأمريكي أريند ليجفارت، وهو أول من سعى إلى رسم ملامح هذا النموذج عام 1982، وتحديد ملامحه على النحو التالي، برأي الباحث (مع بعض التصرّف):

1- نظامٌ سياسي يقوم على ائتلاف واسع يضمّ ممثلي كل الجماعات الثّقافيةً، أو معظمها، سواءً في صورة حكومة ائتلافية، أو مجلس أعلى، أو هيئةً استشارية ذات نفوذ قوي في مجالً التوفيق عند نشوب خلافاتٍ على خلفيةٍ ثقافية.

2- «فيتو» متبادل لحماية مصالح الجماعات الأصغر يُنَصّ عليه في الدستور أو القانون، ويُلزم باتخاذ قراراتٍ معنيةٍ بالإجماع، أو بأغلبيةٍ خاصّة.

3- نظام حصص أو «كوتا» يضمن تمثيل مختلف الجماعات الثقافية أو أهمها، بحيث لا تُهيمن إحداها، أو يُستبعد بعضها أو يُهَمّش.

4- درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكل جماعة ثقافية في إدارة شؤونها الدينية والتعليميةً والاجتماعية، مع تحييد الإتجاه صوب الفيدرالية في حالة تركّز كلٍ من الجماعات الثقافية في إقليمَ معين.

ورغمً عموميات النموذج وتطبيقاته في بعض البلدان، لا يرى الباحث نجاح هذه الأفكار في التجربتين، اللبنانية والعراقية، ويدعو إلى دراستهما مع ما نقله من رأي، للخروج بما يتوافق مع واقع الحال، وإمكانات البناء عليه في حلٍ دائم يرضي الجميع، ويتوافق نموذجيًّا مع التطور والمتغيرات المحيطة، سواءً بالأقوام العرقية، أو أصحاب الأديان والمذاهب، أو في السلطات واستقلاليتها، في القرارات والإجراءات التي تعبر بها عن طبيعة التعدد والتنوع والاختلاف والوحدة، في إطار القانون والوعي الجمعي.

لعلّ التعدّد العرقي والديني والثقافي، متمثلًا بوجود أقوام تتعايش في الوطن العربي مع أكثريته العربية: كالأكراد، والتركمان، والأرمن، والسريان، والأمازيغ، وذوي البشرة السمراء، وأقوام أخرى...، ومن الأديان والمذاهب المتنوعة أيضا يكون نعمة للجميع، وتواصُل روح التعايش والتسامح والتعاون والبناء المشترك، وهو ما أنجز بناءَ حضارة عربية إسلامية ممتدة أبعدَ من حدود الوطن العربي حاليًّا، وأسهم في معمار الحضارة الإنسانية، من خلال تنوعه وتعدد أقوامه ومذاهبه، دون حساسيات أو تباينات فئوية.

في كلّ الأحوال، تظلّ العواملُ الخارجية، الاستعمارية، أبرز الأسباب في تكريس الفرقة والتطرف، والإنكار والتعصب العنصري، أو الديني، وتركيز اختلافها وصراعها، بحيث تتحوّل إلى نقمةٍ لا تحمد عقباها، ولا تكون نعمةً حضاريّةً متميّزة، وهو ما شهده التاريخ في الوطن العربي وخارجه أيضًا، مستغلًا ظروفًا أو أوضاعًا أو عواملَ داخليّةً، مهّدت الطريق أو ساهمت في الوصول إلى المآسي والنكبات، ولا سيّما الاحتلال الاستيطاني الذي يكون أبرز أسباب النقمة والتدمير للتعايش الإنساني، والأبرز في هذه السياسات: التطهير العرقي، وتهجير السكان، وحرمانهم من كل حقوقهم المشروعة، سواءً للأكثرية أو للأقوام الأخرى. وبحكم طبيعة هذا النوع من الاحتلال الاستيطاني، فإنه يكون عاملًا مؤكدًا لنهج التدخل والتآمر الأجنبي، وتخريب العلاقات الإنسانية. ولعلّ أبرزَ مثال مشروع جو بايدن لتقسيم العراق، (2007) عرقيًّا ومذهبيًّا بعد احتلاله، بتكريس العناوين العرقية والطائفية الدينية، لتمزيق النسيج الوطني وتدمير الوحدة الوطنية والقومية. وشكّل الاحتلال الصهيوني لفلسطين، نموذجًا في ذلك، وصنع مظالمَ كبيرةً بحقّ الشعب العربي الفلسطيني، وشوّه التاريخ وروايته عنه، وتركيبته الاجتماعية والثقافية والدينية، ممارسًا تلك السياسات تحت عناوينَ استعماريّة ومخادعة، ومثله أو نموذجًا آخرَ، مًا حاوله الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكشف أهدافًا ومشاريعَ أخرى، تضاف إلى تلك السياساتِ وتجاربها التاريخيّة، حيث وضّح مثلُ هذا الاستيطان نموذجًا آخرَ لتعميق الاضطهاد العرقي والديني، وأهدافًا جغراسياسية أخرى، وتحويلَ التعامل معه بأي شكل من الأشكال إلى نقمةٍ على الشعبِ والأمّة■

الصراعُ مع إيران: المذهبيّ والسياسيّ والمشروع الصهيوني

سعادة مصطفى ارشيد– كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

أطلق الغربُ على الإقليم الذي نعيش فيه أسماء عدة، منها الشرق الأوسط (Middle East) الذي يمتد من مصر، وشرق المتوسط إلى الهند، وباكستان، وإيران، وما بينهما، ومنها الشرق الأدنى، أو القريب (near east) ويشمل شرق المتوسط، وتركيا، وإيران، التي تكون بيئة جوار تاريخي، ومستقبلي مشترك، تعيش فيها اليوم أربعُ جماعات، ثلاث منها أصيلة، نحن و إيران و تركيا، ورابعة غريبة وغربيّة ، دخيلة ومعاديّة، تمّت صناعتها في مختبرات السياسة الغربية، ومنحت القوة والدعم، وصنعت لها شرعيّة وهميّة قائمة على أساطير التاريخ الديني ونظريات العرق الصافي، وتم توظيفها قلعة متقدمة للاستعمار بأشكاله في خدمة مصالحه وأجنداته المتضادة مع أجندات الأمن القومي والمصالح العليا للمجموعات الأصلية الثلاثة، وإن نالنا من أذاها و شرها الحصة الأكبر .ترى إيران ذاتها على أنها دولة أمة (nation state) وأنها وريثة إحدى أعظم الإمبراطوريات في التاريخ القديم، حكمت في حقبة من الزمن معظم العالم القديم، ومثلت القطب المعادل لليونان وورثته الرومان، توسعيًّا و فلسفيًّا و فكريًّا، فهي حضارة موغلة بالقدم، أنتجت الأديان والفلسفات والآداب شعرًا و ملاحم. وفي حين تفوّقت الإمبراطورية الرومانية بالقانون، فقد تفوّقت الإمبراطورية الفارسية في أنظمة الإدارة والمحاسبة ومسك الدفاتر، وقد ورثت معارفها الإدارية والمالية ودرجت على اعتمادها كل من الدولة الأموية ثم العباسية.

ترى إيران أيضًا أنها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، والحاملة لأمانة الفقه الأمامي – الإثنا عشري، ومعه دماء الأمة وتراثهم ووصاياهم، وأصبحت بعد انتصار الثورة عام 1979، صاحبة مشروع طموح، يتجاوز في مداه حدود إيران القومية، إلى مجال إقليمي – عالمي من خلال نظرية تصدير الثورة التي أطلقها الإمام الخميني، وبقي المفهوم يتطور على يد خليفته الخامينئي؛ ليصبح أكثر عصرية ومقبولية، وهذا ما سيعود له المقال لاحقًا. أما كيف رأى أهل الإقليم؛ إيران، وأخص العرب المحسوبين على الغرب في زمن الحرب الباردة؟

فلقد رأوا إيران دولةً قويةً عصرية، ومثالًا يحتذي، واتّسمت علاقات هؤلاء بإيران الشهنشاهية بالود والحميمية، وإن كانت بشكل دوني تبعي، وجند هؤلاء منظوماتهم السياسيّة والإعلاميّة والثقافيّة وحتى الدينيّة (السنية) في خدمة إيران والشاه المتعالي عليهم، الذي لطالما تطاول عليهم واستخف بهم، وإنْ برتوكوليًّا أثناء حجيجهم الدائم لطهران؛ وإن في احتلال الجزر الثلاث؛ أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، عند انسحاب الإنجليز من الخليج في سبعينات القرن الماضي، وهو الأمر الذي قوبل بالصمت غير المعترض؛ استطرادًا لرؤية البعض لإيران (الشاهنشاهية) الصديقة والحليفة والجارة العزيزة، التي تجندت الفتاوى الدينية (السنيّة) في دعم سياساتها وشرعنتها ووضعها في خدمة الإسلام وعداء الملاحدة في الاتحاد السوفييتي، وفي تبرير الصداقة معها، ما لبثت أن انقلبت رأسًا على عقب، عندما تحولت إيران من حليف للغرب الأطلسي وحليف (إسرائيل) الأوّل في العالم الإسلامي، ومزودها بالنفط الزهيد الثمن، ووقوفها إلى جانبها سياسيًّا واستخباريًّا ونفطيًّا بشكل علنيٍّ في حرب 1973، إلى عدو لها؛ فاستيقظت الحمية السنية عند فقهاء أولئك السلاطين والأمراء والرؤساء، وأصبحت إيران المعادية للمشاريع الغربية، خاصة الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر، والمتناقضة الرافضة وجوديًّا بالجوهر مع (إسرائيل – الشيطان الأصغر)؛ فاحتل طلبتها السفارة الأمريكية واحتجزوا دبلوماسييها، وطردوا (الإسرائيليين) وحولوا سفارتهم إلى سفارة فلسطين؛ بهذا السلوك الإيراني الجديد، الذي مثل نقطة تحول استراتيجي لا إقليمي فحسب، إنما عالمي أيضًا؛ فأصبحت إيران عدوًا لهؤلاء من عرب أميركا ومسلميها؛ فإيران شيعية رافضية. وهذا السياق كان له؛ بحكم المنطق، أن يسير في طريقه المشبوه، وذلك باستبدال العدو الحقيقي (المشروع الغربي عمومًا الصهيوني) وأداته، بإيران الشيعية التوسعية، التي تهدد

العودة إلى الفهرس

الأمن القومي والمصالح العليا، إنها غضبة مضرية؛ ثأرًا للسيدة عائشة ودفاعًا عن الراشدين الأوائل، من هنا علينا طرح الأسئلة الاستنكارية – لا الاستفهامية، ما الذي يريده هؤلاء؟ وهل يمكن تبرير ذلك بالعمى السياسي والاستراتيجي؟ أم أنهم يملكون الرؤية والمعرفة بأن وضعهم لأنفسهم ومقدرات بلادهم في خدمة المشروع الغربي هو سر بقائهم؟

إذا كان تحالف وصداقه هؤلاء الملوك والأمراء والرؤساء مع إيران الشاه؛ بسببٍ قربه من الغرب وتحالفه العضوي مع (إسرائيل)، وإن كان عدائهم لإيران الثورة للأسباب ذاتها، فإن المواطن والحاكم لدينا المرتبط بأمته وشعبه، الذي يرى أن لا مصالح تتفوق في أهميتها على مصالحه القومية، وأن لا أمن يستدعي اهتمامه أكثر من أمنه القومي، فإنه حكمًا، يرى في إيران الثورة الحليف والصديق، الذي أثبت ذلك على الدوام بدعمه لقضايانا العادلة من فلسطين ومقاومتها، بغض النظر عن مذهبتيها السنية أو علمانيتها، وفي دعم اليمن في مواجهه الهيمنة الغربية (الاستكبار وَفقًا للقاموس السياسي الإيراني)، وأدواتها السعودية – الإماراتية، وفي دعم لبنان مقاومةً وتنميةً واقتصادًا ومؤخرًا نفطًا -وإن خشي بعض اللبنانيين من شيعية الوقود الإيراني- وها هي حاملات مشتقات البترول في طريقها إليه دون أن نغفل دورها في العالم ودعمها أيضًا لفنزويلا الصديقة المحاصرة.

يقلق البعض مما صدر قبل أربعة عقود من الإمام الخميني، وشعار تصدير الثورة الدينية، ذات لون مذهبي (شيعيه، إماميه، ملتزمة بنظرية ولاية الفقيه)، لكن علينا ملاحظة تطور هذا المفهوم على يد خليفة الإمام الراحل، فقد تطور هذا الشعار ليصبح تصدير أفكار ومسلكيات سياسية– اقتصادية –تنموية، مرتبطة بالتصدي للغرب المتوحش وسعيه للهيمنة على الشعوب الفقيرة ونهب ثرواتها، لها علاقة بالمشاركة بالحكم من خلال الممارسة الديمقراطية والانتخابات، وتداول السلطة وحق الشعب في اختيار ممثليه بنزاهة وشفافية، واختيار رئيسه، هذا المفهوم أصبح يتضمن تصدير قيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وطريقة معقولة في توزيع الثروة؛ أصبحت تجربة حصار أربعة عقود محرضة للعناد الإيراني في إقامة التنمية وفق نموذجها الخاص لا وفق وصفات البنك الدولي المسمومة، واتفاقات التعرفة الجمركية الدولية (UNGATT)، أو نشاط منظمات غير حكومية مدعومة من الغرب، وتقوم بدور مشبوه. أثبتت إيران بذلك أن إمكانية التطور والتصنيع ليست حكرًا على النموذج الليبرالي الغربي، لا بل إنها ممكنه ذاتيًّا.

إيران اليوم متقدمة في الطب والعلوم والرياضيات والحاسوب والعلوم السيبرانية، لها صناعاتها المتقدمة في جميع المجالات وحتى الثقيلة منها، التي تشمل السيارات والأسلحة المتقدمة والطائرات بأنواعها، حتى إن طائراتها المسيرة أصبحت من أكثر طائرات العالم المسيرة نجاحًا.

مذهبيًّا: الشيعة ليست دينًا مستقلًا، إنما تعني الجماعة التي شايعت الإمام علي، أي أيدته ونصرته والتزمت برأيه في خلافه مع لفيف من الصحابة الأجلاء. بقي الإمام علي يبادلهم ويبادلونه الحب والتقدير والاحترام، ولم يكن الخلاف، ولو مرة واحدة، حول العقيدة والقرآن والمسائل الإيمانية التي تطابقت وجهات نظرهم فيها، وإنما كان الخلاف سياسيًّا، ويدور حول أحقيته بالخلافة، وحول رأيه في بعض الأمور المالية والإدارية التي رأى أنها غير مناسبة، ولم يمس الخلاف العقيدة والإيمان، فبقي القرآن هو الحكم والقاسم المشترك للفرقاء بين جمهور الصحابة وتابعيهم، وبما يتجاوز خلاف الإمام علي مع سابقيه الثلاثة. لذلك؛ فالخلاف سياسي إداري بامتياز، وبعيد كل البعد عن القضايا الإيمانية والدينية، ولم يكن في ذهن الإمام إنشاء مذهب خاص على الإطلاق، هكذا بقيت علاقات الإمام بالخلفاء الراشدين تحكمها المحبة والمودة، وإن شابها خلاف في وجهات النظر.

ومن الجدير ذكره، أن الإمام علي أرسل بولديه الحسن والحسين إلى بيت الخليفة عثمان أثناء حصاره الأخير ليدافعا عنه، ثم إن للإمام علي أربعة عشر ابنًا غير الحسن والحسين، وثلاثة منهم حملوا أسماء الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل، فأحد أبناءه حمل اسم أبي بكر، وأمه ليلى بنت مسعود، وآخر حمل اسم عمر وأمه الصهباء بنت عباد التغلبية، وثالث حمل اسم عثمان، وأمه أم ولد، ولم يكن ذلك إلا حبًّا لهم وتيمّنًا بهم.

الصراع المذهبي بين السنة والشيعة أمر ظهر في صدر الإسلام، و ما لبث أن خبا وانخفضت حدته، لكنه عاد وتخلّق صناعيًّا مع انتصار الثورة في إيران عام 1979، وتم توظيفه في عملية السيطرة التي نشأت مع غياب حارس الخليج والوكيل الأمريكي القوي، وإلا لماذا لا نرى صراعًا مع ديانات أخرى سماوية (وإن كنا لا نحب ذلك ولا نرغب به مطلقًا) أرضية تختلف معها العقيدة الإسلامية بما يفوق خلاف السنة و الشيعة؟ فكيف بالدين الواحد الذي يحكمه كتاب (قرآن) واحد، وإن اختلف الأتباع ببعض اللوائح والأنظمة، وهو خلاف قد يكون أيضا بين الشيعة والشيعة، و بين السنة والسنة، لا بل بين أتباع مذهب من مذاهب أهل الشيعة أو أهل السنة؟

هذا وقد رأى الأئمة الأربعة أن أستاذهم جميعًا كان الإمام جعفر الصادق، وكان الإمام أبو حنيفة قد درس على يديه سنتين قبل وفاته، واشتهر عنه قوله: لولا السنتان لهلك النعمان. وقد بقي الأزهر حتى عشرينيات القرن الماضي يدرس الفقه الجعفري أسوة بالمذاهب الأربعة.

لكل دولة مصالحها العليا الثابتة وحاجاتها السياسية المتحركة، التي تديرها وفق تلك المصالح، ولا يعتقد أحد أن إيران جمعية خيرية، وهذا ما لا غبار عليه، فهي بلا شك دولة ذات حساسية بالغة لأمنها القومي، ومصالحها العليا، التي تضعها في المقدمة، لكن أمنها القومي ومصالحها العليا تتقاطع إيجابًا مع أمننا ومصالحنا القومية، ونحتاج إلى العمل الدائم والمستمر على توليد الأفكار الخادمة لهذا التوجه وتطويرها، ولا يعني ذكر التجربة الإيرانية الناجحة في التنمية عصمة إيران عن الفساد والخطأ، فلا عصمة لأحد، والعمل على صياغة استراتيجية مشتركة تتكامل بها مصالحنا القوميةً مع مصالح إيران القومية، كما تقوم على مشتركات، وعلى رأسها التصدي للتهديد الغربي المشترك، وسنانه المشرع المتقدم (إسرائيل)، والاتفاق الاستراتيجي مع إيران لا يعني التطابق معها في المذهب، أو الالتزام بنظريتها الحاكمة (نظرية ولاية الفقيه)، فلا زال كاتب المقال يحلم ويعمل من أجل الدولة العصرية؛ العلمانية؛ الحداثية؛ القومية ■

الطائفية وقضية الأقليات: ما العمل؟

التيتي الحبيب– عضو الكتابة الوطنيّة لحزب النهج الديمقراطي/ المغرب

يسعدني أن أستجيبَ لدعوة الرفيقات والرفاق في هيئة تحرير الهدف؛ للمساهمة في موضوع الطائفيّة والطوائف، من خلال تناول العوامل الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة في العالم العربي؛ تكمن أهميّة الموضوع إلى جانب بُعده التاريخي، في راهنيّته بعد الموجة الجديدة من السيرورات الثورية التي عاشتها شعوبنا مع نهاية سنة 2010. لم يعد من المقبول تجاهل أو تغييبُ طرح موضوع الطائفية وقضايا الأقليّات عند كلّ صياغة جديدة لمعادلة التغيير الثوري بمنطقتنا، وهذا ما سنحاول تناوله باقتضابٍ شديدٍ احترامًا للحيّز المتاح في الملف بالمجلة.

ارتبط الاهتمامُ البالغُ بموضوع الطوائف وتعبيراتها الفكريّة والسياسيّة المشمولة فيما نسمّيه بالطائفيّة مع تشكّل الدولة المركزيّة، أو القوميّة، المنبثقة عن مرحلة الاستعمار المباشر. غنيٌّ عن القول: إنّ التدخل الاستعماري، أو التوسّع الإمبريالي في العديد من المناطق من العالم استعمل الطوائف والأقليّات بشكلٍ عامٍّ، «كحصان طروادة»؛ لتسهيل سيطرته. وتشمل الطوائف المعنية هنا، كل الطوائف الدينية أو العرقية/ الإثنية أو اللغوية والثقافية. ومن جهة أخرى، يلاحظ المهتمون بأن استعمال الطائفية لم يخضع لنموذج تدخّل واحد، بل تم اعتماد نماذجَ متنوعةً تفرضها طبيعةُ الوضع القائم في كلّ حالة لخدمة المصالح الاستعمارية المباشرة؛ فعندما كانت تقتضي تلك المصالحُ تأجيجَ تناقضات الطوائف، وتسعيرَ الطائفية من أجل تسهيل الهيمنة والسيطرة العسكرية، كانت الإمبريالية توظّف ترسانتها الاستخباراتية والأكاديمية والبعثات الاستكشافية لزرع الفتنة، أو إشعال فتيل الاقتتال الطائفي، وفي حالة أخرى، إذا كانت المصالح الاستعماريّة تقتضي إقامةَ السوق الواسعة، وإخضاعَ المناطق الشاسعة، فإنّ القوى الاستعمارية كانت تقمع الطوائف وتقتل روحها... وفي حالات أخرى تمت المزاوجة بين الخطتينً سالفتي الذكر.

بشكل عام؛ يمكننا القول، ودونَ أن نجانبَ الصواب: إنّ استعمال الطائفية وتأجيج تناقضات الطوائف عرف تطورًا نوعيًّا مع هيمنة الدول الرأسمالية على العلاقات التجارية العالمية، وبلغ مستوى غيرَ مسبوق مع دخول الرأسمالية إلى المرحلة الإمبرياليةً؛ هذا ما تجلّى في استعمال العنف ضدّ الشعوب، متمثّلًا: في الاستعمار المباشر، وحتى الاستيطان للعديد من البلدان عبر العالم. لقد تم تدمير البنيات الاقتصادية والاجتماعية، أي أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية السائدة في تلك البلدان، وتم تعويضها باستنبات نمط إنتاج جديد هجين نسمّيه نمطَ إنتاج الرأسمالية التبعيّة. كان من نتائج هذا التدخل العنيف، إجهاضُ النمو والتطور الطبيعي لقوى الإنتاج التي كانت تشكل الأساس المادي

العودة إلى الفهرس

لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، ودمّروا معه علاقات الإنتاج وكل البنية الفوقية السائدة آنذاك.

في هذا الإطار، فإن منطقتنا تعرضت بدورها إلى نصيبها من التدخّل العنيف، استهدف مؤسّسة القبيلة (وفي بعض البلدان العشيرة). لقد خضع المجتمع القبلي لعملية تدمير ومحاولة اجتثاث غير طبيعيّة طالتْ بنيتَهُ الفوقية، وشكلَ تنظيمِ السلطة التي كانت تحملها القبيلة، وعُوِّضتْ ببنية جديدة عبارةً عن أنوية الدولة المركزيّة، كدولةٍ ترعى مصالح كتلة «طبقات» أو فئات اجتماعية مرتبطة المصالح مع الاستعمار المباشر. على أنقاض التشكيلات الاجتماعية القديمة؛ قامت تشكيلاتٌ اجتماعيّةٌ جديدةٌ مختلقة، وكأنّها خرجت من العدم، ولأنّ عوامل المجتمع القديم لم تتح لها إمكانيّة النضوج والتطور الطبيعي، ولم يخرج المجتمع الجديد من أحشاء القديم، فإنّ كلّ مكونات نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي التي كُبح تطورُها الطبيعي؛ بقيت مطمورة تحت الأنقاض، خاصّةً منها: القبيلة، وبنيتها، وذهنيتها، وتناقضاتها، وأيضًا كلّ ما يتعلّق بالتناقضات الإثنية، أو العرقية، وبالإرث الثقافي واللغوي، وفي بعض الحالات: الجانب الديني والمعتقدات، أي بالمجمل ما يمكننا اعتباره خصوصيّات من صميم هذه التشكيلات الاجتماعيّة القديمة أو المطمورة.

من أجل معالجة سديدة لقضية الأقليّات والخصوصيّات

استعملت الإمبريالية من أجل سيطرتها إلى جانب العنف والحروب الاستعمارية كلّ الوسائل بما فيها: قضايا الطوائف، أو عوامل الخصوصيّات، وفي مراحلَ معينة، في بعض المناطق، عملت هذه القوى الغاصبة على خلق عوامل التفرقة والمنازعات واستنباتها، ومنها، على سبيل المثال: وضع حدود تمزّق أوصال العائلة الواحدة، فما بالك القبيلة، أو العشيرة؟

إنّ الوضع الراهن لجميع الشعوب التي خضعت للاستعمار المباشر أو غير المباشر، يتّسم بوجود حالة تفتيت وتصدع تضرب في العمق كلّ مقوماتِ الوحدةُ الديمقراطية والطوعيّة لهذه الشعوب. لقد زرعت في أحضانها قنابلَ الفتنة والتشظي التي تهدد بالانفجار كلما دعت مصالح الإمبريالية وعملائها إلى ذلك، هذا ما عايشه العديدُ من القوى الثوريّة، لمّا عزمت على إطلاق شرارة الثورة التحرريّة من قبضة الإمبريالية ووكلائها.

فما العملُ من أجل معالجة قضايا الأقليّات والخصوصيات؟

عند الجواب على هذا السؤال ينتصب أمامنا توجّهان رئيسيّان:

التوجّه الأول، ويمكننا اعتباره استئصاليًّا لا يعترف بالأقليّات، أو بالخصوصيّات. يرى أصحاب هذا التوجّه مصلحة كلّ مكونات شعبهم تخضع لقرارهم، وهم من يمثّلون جميع مكونات الشعب، وينطقون باسمها، وهذا التوجّه يُعطي نفسَهُ حقّ الإنابة عن الشعب، وتعويضه في القيام بما يعدُّهُ نضالًا وكفاحًا ضدَّ الاستعمار ووكلائه. واستطاع هذا التوجّه أن يفرض سلطته وأن «يوحّد» كل المكونات تحت قبضته. لكن اتّضح فيما بعد، أن تلك الوحدة كانت شكلية، وأن التناقضات والخصوصيات بقيت تنخر المجتمع، وهي ما اعتمدتها القوى الإمبريالية والصهيونية في تفتيت تلك المجتمعات، وضرب وحدتها في مقتل، وهذا ما تشهد عليه حالة السودان والعراق وليبيا. ازداد هذا التوظيف للتناقضات الداخلية في فترة السيرورات الثوريّة التي شهدتها شعوب منطقتنا بعد 2010. لقد أدركت القوى الرجعية، ومعها حماتُها الإمبرياليون والصهاينة، بأن هذه السيرورة الثورية تختلف عن التجارب السابقة؛ لأنّها اندلعت بعد أن تأكّد لجميع شعوبنا أنّ معارك الاستقلال والتحرر الوطني قد أُجهضت، وأنّ الأنظمة القائمة لا تعدو عن كونها عميلةً، وتخدم مصالح الاستعمار غير المباشر، وبأن موعد استكمال معاركَ التحرر قد أزفَ ولم يعد هناك مجال للانتظار أو الصبر.

أما التوجّه الثاني في معالجة قضية الأقليات والخصوصيات؛ فهو الذي يعدّ أن الثورة اليوم تتخذ طابعًا طبقيًّا ووطنيًّا، أي أنّ للثورة بعدين يتفاعلان جدليًّا، ولم يعد من الممكن حصرُها في بُعد وحيد. إنّ مسألة البعد المتعلّق بوجود الأقليّات في المجتمع، وما يترتّب عليه من حقوق أساسيّة لا يمكن طمرُهُ أو استبعادُهُ من برنامج الثورة وأهدافها.

يعدّ أصحاب هذا التوجه هذه الأقليات وقضية الخصوصيات ذات مفعول متناقض: من جهة، يمكنها أن تكونَ عاملَ قوة، ومهمّاز إشعال الثورة والتقدم بها خطوات، ومن جهة أخرى، يمكنها أن تكون عاملَ تشتيتِ الصفوف وتمزيقها، ومدخلًا لقتل روح الثورة في المجتمع برمته. إن إدراك هذه الحقيقة هو ما يميز هذا التوجه النضالي عن التوجه الاستئصالي الأول.

لم تعد قضيّةُ الوحدة النضاليّة للشعوب مقتصرةً على تأجيج مشاعر السخط على العدو، فهي تتطلّب أيضًا، معالجةَ التناقضات الثانوية والداخلية لتلك الشعوب معالجةً ديمقراطيّةً، تعبر فيها الأقليّاتُ وأصحابُ الحقوق الخاصة، الثقافية أو اللغوية أو الإثنية عن مواقفها، وتعقد التحالفات الاستراتيجية لتلبية تلك الحقوق ولحل تلك التناقضات، ومثل هذه الاتفاقيات الاستراتيجية، تصبح هي الخط الاستراتيجي الذي تقوم على أساسه الثورة والتغيير المنشود.

تجدر الإشارة إلى كون هذا التوجه الثاني يتشكل بدوره من مرجعيات وحساسيات مختلفة، مع العلم بوجود مكون رئيسي له مرجعيةٌ فكريةٌ وأيديولوجيةٌ وسياسيةٌ توحّد جدليًّا النضال الطبقي بالنضال الوطني؛ وهي مرجعيةٌ تعدّ الثورة من صنع الطبقات الاجتماعية التي لها مصلحةٌ في القضاء على الاستغلال، وبناء اقتصاد متحرّر من القبضة الإمبريالية. ومن خلال التجارب العالمية ذات الصلة بالموضوع، ومن أجل اكتساب الدروس ومراكمة عوامل النجاح والانتصار لهذه الثورات؛ لا بدّ من تحصين كل العملية الثورية، وذلك بتحمل مسؤولية القيادة، والتوجيه إلى الطبقة الاجتماعية التي لا يمكنها أن تتحرّر إلا بتحرّر المجتمع برمته، وهي الطبقة العاملة. وتؤكد دروس التجارب التاريخية أيضًا، بأن الطبقة العاملة بقيادة حزبها المستقل قادرةٌ على عقد التحالف الاستراتيجي مع الفلاحين الفقراء والمعدمين، ومع كادحي المدن عبر بناء جبهة الطبقات الشعبية الأساسية؛ لقيادة خوض معارك التغيير من أجل الدولة الوطنية الديمقراطية في أفق المجتمع الاشتراكي■

كونفدراليات طائفية بدل سايكس ـ بيكو

د. موفق محادين– باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

بعد مضيّ ثمانية أشهر على اندلاع الحرب العراقيّة الإيرانيّة، تم الإعلانُ في العاصمة الإماراتيّة أبوظبي عن تأسيس مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة، وذلك في الخامس والعشرين من مايو/ أيار1981، كردّ فعل أمنيّ وسياسيّ على ما كانت المنطقة تمور به من عدم استقرار واحتمالات امتداد شظايا الحرب إلى العواصم الخليجيّة، وقد حدث ذلك فعلاً بعدَ سنوات عدّة من نشوب الحرب التي دامت ثمانيَ سنوات عجاف، أكلت الأخضرَ واليابسَ وكلفتَ الدولتينِ المتحاربتينِ مئاتِ مليارات الدولاراتِ ومئاتِ آلافِ الضحايا.

وهكذا، إذا كانت اتفاقية سايكس – بيكو قد مزّقت الشرق العربي في بداية القرن الماضي؛ فمنذُ السنوات الأولى للقرن الحالي والمستعمرون الأجانب والصهيونية العالمية؛ يسعون لاستبدال دولة التجزئة القطرية السابقة، وأيًا كانتِ طبيعة الحكم فيها، موالية أو مناوئة لهم، بشكل جديد من الخرائط، هو الكانتونات الطائفيةُ والمذهبية المتناحرة، التي تستدعي تفكيك وتفجير هذه الدولة، واستبدال مكوناتها المركزية (الجيش والبيارق) بمليشيات، ورموز طائفية...!

على هذا النحو، بالذات، صرنا إلى ما وصلنا إليه باسم (الربيع العربي)، وجرى ضخ مليارات الدولارات لأدوات الهدم الملائمة، وهي: الجماعات الأصولية التكفيرية.. وهكذا انتقلنا، أو انتقلوا بنا، من أدوات التفكيك وخطابه، إلى أدوات التركيب وخطابه، ولكنه أبدًا ليس تركيبًا مدنيًّا أو ديموقراطيًّا أو حضاريًّا أو ليبراليًّا؛ رأسماليًّا أو شموليًّا، بل هو تركيبٌ من طبيعة وطينة التفكيك والمصالح الاستعماريّة والصهيونية، وقوامُهُ أشكالٌ من كونفدراليات الطوائف التي تضبط الفوضى (غير المحسوبة).

تنطلق السيناريوهات لتفكيك الشرق العربي، وضرب النزعات المضادة لهذا التفكيك، وهي النزعات القومية، من أن العرب لم ينجزوا ثورتهم البرجوازية الديمقراطية ويترجموها في دولة قومية ومجتمع مدني، وأنهم ما زالوا مجاميعَ طائفيةً ومذهبيةً وعشائريةً في إطار دول مركزية هشّة قابلة للانفجار والاحتقانِ الطائفيِّ والجهويِّ. ومن أبرز الذين اشتغلوا على ذلك «موشي دايان، ودانيال بايبس، وبرنار لويس، ورفائيل باتاي» (دراسته عن العقل العربي) الصحراوي المتناثر الفردي الانفعالي العدواني مقابل (العقل اليهودي). كما شكّلت دراسة المستشرق الفرنسي «رينان» مرجعيةً أساسيةً لهذه الأفكار، التي كان أكثر ما يذعرها ويخيفها المد القومي، كأيديولوجيا توحيدية، وبدائلَ نظرية عن الشرط الموضوعيّ الغائب والمغيَّب، (الثورة البرجوازية القومية الديمقراطية). وكذلك تشخيص «بريجنسكي» (للشرق الأوسط) بوصفه مادةً متفجرة، مفتوحةً على شرق أوسطَ من الكانتونات الطائفية والجهويّة.

وكانت البدايات مع فريق «بن غوريون» 1953، ثم مؤتمر «سيفر» (1956/10/22) الذي بحث سيناريوهات وآفاق العدوان الثلاثي: البريطاني، والفرنسي، والصهيوني، على مصر بعد تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس، وقد دعا المؤتمر إلى تقسيم العرب مجدّدًا بما في ذلك (بلدان صديقة) مثل الأردن ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كتابَ (خنجر إسرائيل) الذي أصدره الصحفيُّ الهندي «كارنجا» عام 1957؛ يعد أول وثيقة منشورة بشكل علني، بالنظر إلى أنها جاءت على شكل حوار مع موشي دايان، ولأهمية الكتاب؛ فقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بإعداد مقدمته والتعليق عليه. يدعو دايان، جهارًا نهارًا لتقسيم البلدان العربية الأساسية عن طريق تغذية الاحتقانات الطائفية والمذهبية (مسلمون ومسيحيون سنة وشيعة... إلخ)، وإذا كانت سوريا آنذاك شوكةً في خاصرة (إسرائيل)، مما يفسر دعوةَ دايان إلى تفجيرها وتقسيمها طائفيًّا على غرار ما كانت عليه قبل الاستقلال (اتحاد كيانات طائفية)، فما الذي يفسر دعوته لتمزيق العديد من البلدان العربية الأخرى؟

ذلك ما أجاب عليه دايان في حينه (1957) من ضرورة قطع تطور أي بلد عربيٍّ نحو الوحدة والمجتمع المدني، وإعادته إلى عناصره البدائية الأولى من طوائفَ وعشائر.

شرقٌ بلا دول: المدينةُ مقابل الدولة

كانت المدينة (بوليس) في الإغريقية، وقرت أو قرية في الكنعانية، على غرار قرطاجة (قرت تاجه) وقير مؤاب بالكنعانية، هي الشكل السياسي الأول في التاريخ، وكانت الساحة أو الميدان

أو الأغوار الإغريقية (الحاكورة) هي مركز هذا الشكل، كما كانت المواطنة لا تشمل (الغرباء والنساء والعبيد)؛ أساس ما عرف بـ دولة – المدنية.

وكان من أشهر نماذج هذا الشكل السياسي؛ المدن الإغريقية، مثل: أثينا، وإسبارطة، والمدن السومرية، والكلدانية، والآشورية، والكنعانية، والآرامية، مثل: دمشق، وأوغاريت... الخ، وقد تحولت هذه المدن إلى دولٍ محليّة، ثم إلى مراكز إمبراطورية بسبب طرق التجارة، وذلك قبل أن تدخل طور الأفول مع تحول هذه الطرق، في دورة تشبه الكائن الحي إلى حدٍّ ما؛ ذهبَ إليه أفلاطون وابن خلدون وفيكو.. كذلك، ورغم انبثاق الدولة القومية في عصر الثورة الصناعية البرجوازية، في أوروبا وهي التي عرفت بدولة وستفاليا (نسبة إلى اتفاقية 1648 التي أنهت الإمبراطورية الرومانية الجرمانية) إلا أن دولة المدينة استمرت في أماكنَ أوروبية عديدة، سواءً بصورة مستقلة أو على شكلٍ يشبه الحكم الذاتي داخلَ دولة ما، أوٍ على شكلٍ ديني.. ومن نماذجِ الأولى: جنوى، والبندقية التي اشتهرت في عهد الوزير ميكافيللي، وانتهت مع حملة نابليون، ومن نماذج الثانية: المدن التي أخذت شكلاً كوزموبوليتيا تحت سيطرة التجار الأجانب والقناصل، مثل: الإسكندرية، وسالونيك، وسميرانا (أزمير).. ومن الأزمنة الحديثة: موناكو، وهونغ كونغ وسنغافورة، ومن نماذج الثالثة: دولة الفاتيكان، وفرسان مالطة.. وكان ملاحظًا في كل هذه المدن التنافسُ الذي وصل حد المذابحِ المتبادلة بين الجاليات نفسها، خاصةً بين اليونان والأرمن من جهة، وبين البيوتات المالية اليهودية من جهةٍ ثانية.

اليوم، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار المنظومة الاشتراكية؛ ثمةَ سيناريوهاتٌ وتصوراتٌ في مراكز المتروبولات الإمبريالية بأن الدولة في مناطقَ شاسعة من الجنوب والشرق؛ مشروعٌ زائدٌ عنَ الحاجة، ومفهومٌ بائد، وأن من الأفضل تحويل هذه المناطق، خاصةً، الشرق الأوسط إلى مناطقَ مدارة تحال إلى شركات ومؤسساتٍ كبرى، تنطلق من المتروبولات.

ويشار هنا إلى كتابات الأمريكي؛ ألفين توفلر (تحول السلطة) والفرنسي آلان تورين (المجتمع ما بعد الصناعي) والأمريكي برتران بادي (انقلاب العالم) التي أشارت جميعها إلى أن عصر ما بعد الثورة الصناعية يشي، أيضًا، بنهاية المفهوم التقليدي للدولة. وإذ يجادلون في الأشكال المتوقعة للاعبين الجدد في الشمال، فإن الشرق والجنوب يغيبان كمركز مهمش، عليه أن يتكيف لحاجات التحولِ الكبير في المتروبولات المهمة إلى أذرعتها المختلفة؛ الناعمة والخشنة على حدٍّ سواء، وفي كل الحقول المستهدفة؛ فالبنك وصندوق النقد الدوليين والمؤسسات المالية الإمبريالية ذات الصلة، تفرض إملاءاتٍ عالميةً في (هارمونيكا) تجري في الوقت نفسه تقريبًا، من عناوينها: رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات السياسية، وزيادة الضرائب غير المباشرة، والجماعات الليبرالية العاملة باسم المجتمع المدني وغيره؛ تتولى صناعة البديل السياسي (للمجتمع السياسي) ووراثته، وقوى الضغط والتدخل العسكري المباشر أو عبر الجماعات الأصولية المتطرفة؛ تتولى تحطيم الجيوش والأذرع الأخرى للدول المستهدفة.

وبالمحصلة، نحن أمام سيناريو لإنهاء (الدولة السابقة) واستبدالها بأشكالٍ من (الدولة – المدينة)، ومنها:

- نموذج الدولة الميناء
- نموذج الكانتون
- نموذج البانتوستان
- نموذج (المحطة) شأن (المدن - الدولة) التي قامت على طريق شركة الهند الشرقية أو في خدمتها، مثل: سنغافورة، وهونغ كونغ، والبهرة.

وفيما يخص الشرق الأوسط تحديدًا؛ يشار إلى تصورات «شمعون بيريز» ومؤسسة راند الأمريكية، التي تتحدث عن كيانات برسم الفك والتركيب باسم اللامركزيةً السياسية، وفدرالية المكونات المذهبية، ومجمل توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين ومخرجاتهما ونصائحهما. ولم تعد الدولة – الكانتون أو البانتوستان أو المدينة البديل للدول الحالية؛ مشروعًا مقتصرًا على المجالات الحيوية للعدو الصهيوني، بل صار النموذج المطلوب وَفْق السيناريوهات الأمريكية – الصهيونية لمجمل المنطقة؛ فبالإضافة (للشرق الأوسط) المستهدف السابق في السيناريوهات المذكورة، فإن البحر الأحمر يبدو المسرح الثاني لهذه السيناريوهات، وذلك من خلال ما تشهده هذه المنطقة من مشاريعَ وحروب؛ عنوانُها الموانئُ بشكلٍ خاص؛ فمن مدينة نيوم التي تظهرُ موازنتها الخيالية – إنها جزءٌ من استراتيجية الثقوب السوداء لبلع الدول – إلى الصراع على موانئ البحر الأحمر وتحويلها إلى محميات تجارية - عسكرية كوزموبوليتية؛ تتمتع بإدارات ذاتية بتصرف القوى المستأجرة أو المسيطرةً عليها، ومن ذلك: الموانئ اليمنية التي تفسر الأسباب الحقيقية للتدخل في هذا البلد (باب المندب، عدن، المخا، الحديدة)، وكذلك الموانئ الجديدة الأخرى في الصومال، وجيبوتي، والسودان..

ومن الملاحظ، على هذا الصعيد؛ أن القوى النفطية المعنية بهذا الصراع في - على البحر الأحمر؛ تحتفظ بعلاقات سرية وعلنية مع العدو الصهيوني، مما يؤشرُ على الصلة الوثيقة بين الاستراتيجية الصهيونية في مجالها الحيوي المباشر، وبين هذه الاستراتيجية في البحر الأحمر.. فنحن إزاءَ عملية تفكيك وتركيب أمريكية – صهيونية؛ لبناء منظومةٍ متكاملة من دولة المدينة أو البانتوستان، وهوَ ما يعني أننا أمامَ شكلٍ جديدٍ من شركة الهند الشرقية، وحربٍ الطرقِ والموانئ، هو الشكل الذي تظهر فيه تل أبيب، والبيوتات المالية البريطانية والأمريكية واليهودية؛ جنبًا إلى جنبٍ مع البيوتات النفطية■

لبنان: انهيارُ الدولةِ والنظام... معركة البديل

خالد حدادة – الأمينُ العامُّ السّابقُ للحزبِ الشّيوعيّ اللبنانيّ/ لبنان

«الطائفيّةُ السياسيّةُ والدولةُ اللبنانيّة: رؤيةٌ جديدة» هو العنوانُ الذي اقترحه عليّ الرّفاقِ في «مجلة الهدف» هذا العنوان، أعادني إلى سلسلة الالتباسات التي خضعت لنقاشات طويلة ومعمّقة حول مفهوم الدولة في لبنان، تحديدًا «الدولة الطائفيّة»، التي، هيَ بالذاتِ، أعادتِ النقاش إلى أصوله الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر، وبشكلٍ خاصٍّ في بدايات القرن العشرين.

والعودة إلى التاريخ هنا، ليس فرادةً جغرافيّة، هنالك الكثير من المناطق في العالم عانت ما تعاني منه منطقتُنا، هي الحقبةُ التاريخيّة التي بدأت فيها الرأسمالية الغربيّة (الأوروبية) تتجه إلى المناطق التي ما زالت تعيش الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، وحتى ما قبل الإقطاع، ونتحدث هنا عما سُمّيَ «بالعالم الثالث»، أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا (ومن ضمنها الشرقُ الأوسط).

وحكمًا... فإن الشرق الأوسط له موقعٌ خاصٌّ في إطار هذه الجغرافية الاقتصادية؛ لأهمية الموقع، وللتعدّد الديني والثقافي داخله، وبشكلٍ خاصٍّ، كونه «السوقَ» الأقربَ، ولاحقًا «الأغنى» إلى أوروبا، في الخلاصة؛ نتحدث عن مرحلة تاريخيّة بدأت فيها الرأسماليةُ صعودَها تجاهَ «أعلى مراحلها» الإمبريالية، بما تعنيه من نهبٍ وسيطرةٍ وحروب.

وبطبيعة الأمر، في مرحلة «صعودها» وسيطرتها، لا بدّ أن تلجأ هذه الرأسمالية الصاعدة للاستفادة من شروط تكوّن هذه المناطق، الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ خاص، من التنوع الكبير الذي لم تستطع الدولةُ العثمانيّة التابعة، معالجةَ مشاكلها؛ لأنها بالذات سعت إلى تعميقها، وسبقت الاستعمار الغربي إلى منطق «فرّقْ تسُدْ»، الذي عاد وارتدّ عليها.

وحتى لا نعود عميقًا في التاريخ، ونناقش كل الالتباسات التي تكوّنت، سنركز على المرحلة التي تلت انهيار الدولة العثمانية، أي مرحلة القرن العشرين منذ بداياته، ودراسة جذوره السياسية والاقتصادية.

شيءٌ من التاريخ

الظاهرة الطائفية، ودورها السياسي، ليست فعلًا خاصًّا بلبنان، ولا مستجدًا في القرن العشرين، فهذه الظاهرة، على سبيل المثال، استُغلّت في تحويل ثورة الفلاحين «ذات الطبيعة الطبقية» إلى حربٍ طائفية، مهّدت للدخول السياسي المباشر للغرب الأوروبي إلى الداخل اللبناني، حتى في ظل العهد العثماني، ومهدت لحكم المتصرفية، الذي رسم الحدود الجغرافية – السياسية للبنان الصغير، وهي كانت أيضًا قد استُعملت في مواجهة إبراهيم باشا ومحاولات والده؛ توحيد المنطقة لإنشاء دولةٍ كبيرةٍ ومتطوّرة في هذا الشرق.

وحتى لا نسترسل أكثر في التاريخ؛ نلخص بأن ظروف نشأة لبنان «الكبير» أو بالأحرى، ظروف صناعته وتحديد وظيفته، جاءت بعد هزيمة تركيا وانتهاء سيطرتها على المنطقة، وأتت نتيجة تقاطع ثلاث خطوات للتحالف الفرنسي – البريطاني.

الأولى والأساسية؛ اكتشاف البترول في الخليج العربي، تحديدًا السعودية وبكميّات واعدة، جعلت السيطرة على المنطقة أساسًا في تصليب عود الرأسمال الأوروبي، ثمّ في تجاوز أزماته البنيوية، خاصّة، الأزمة التي كانت قد بدأت بوادرها وانفجرت عام 1929.

أما الخطوة الثانية؛ فكانت مكمّلةً للأولى، أي أنه لتأمين السيطرة كان لا بد من منع قيام كيانٍ موحّد في الولايات العثمانية السابقة؛ فكانت اتفاقيّة الشؤم الأولى؛ سايكس بيكو؛ لتقاسُم هذه المنطقة بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وكان لبنان من حصّة فرنسا.

الخطوة الثالثة كانت ضرورة خلق كيانٍ ضامنٍ للمصالح الغربية، ويشكل رأسَ حربةٍ أمنيًّا للمشروع الإمبريالي؛ فكان الوعدُ المشؤوم، وبدأ تأسيس الكيان الصهيوني على حساب شعب فلسطين.

إنه مثلث التآمر الإمبريالي؛ السيطرة على الثروة؛ تقسيم المنطقة، وخلق الكيان الصهيوني.

بالعلاقة مع هذا المثلث، وبتشجيع فرنسي؛ طرحت فكرة إنشاء لبنانٍ الكبير على الساحل السوري الممتد من الإسكندرون حتى صفد في فلسطين، ولكن البطريرك الماروني، ولأسبابٍ تتعلق بالوجود المسيحي غير المارونيّ في الساحل الممتد من الإسكندرون حتى طرابلس؛ رفض الفكرة، ورسم حدود لبنان الكبير بشكله الحالي.

لقد طُرحت فكرةَ هذه الدولة الوليدة، بالتقاطع بين بريطانيا وفرنسا، وكذلك بمحاولة بعض رجال الدين الموارنة والرأسمالية بشكلٍ خاص، بأن يكون هذا الكيان الجديد «دولةً للموارنة» أو بمعنى أدق «دولة يحكمها الموارنة». وبهذا الفهم جرت، وتحت يافطة «تحالف الأقليات»؛ لقاءاتٌ بين وايزمان ووفود من الكنيسة المارونية، للتنسيق المستقبلي بين «الدولتين» وبين «الشعبين» الأكثر تطورًا وتقدمًا في المنطقة.

طبعًا لم يكن الموارنةُ موحدين في فكرة التحالف مع الصهاينة، بل كان قسم كبير منهم يرفع شعار الانتماء

العربي لحماية لبنان، وكان لهم منذ البداية موقفٌ مواجهٌ لنشأة الكيان الصهيوني لما سيتركه من آثار سلبيّة على «الدولة الوليدة» (مراجعة المزيد في كتاب ديفيد هيرست «تاريخ للبنان»).

في كل الحالات؛ حصلت المساومة وما يسمى الميثاق الذي وضع الأطر السياسية للدولة الجديدة «لبنان الكبير» وتحددت وظيفة هذا الكيان، في أنه سيكون واجهة الشرق على الغرب؛ خلافًا لما أراده البعض في أن يكون واجهة الغرب على الشرق.

إن هذه الظروف، دفعت بمنظّري «الصيغة اللبنانية» إلى تحديد إطارها السياسي:

- هو دولة ذات وجه عربي وليست دولة عربية
- دولة قوتها في ضعفها، وفي حماية الغرب لها.
- هي دولة يحكمها نظام طائفي، حيث تتحاصص فيه الطوائف السلطات السياسية.
- هي دولة ذات اقتصاد حر؛ تشكل مصرف العالم العربي، وطريق الترانزيت نحوه، خاصّة نحو الخليج.

هذا هو «لبنان» الذي خلقوه؛ ارتبط فيه الكيان بالنظام، ويرتبطان سويًّا بالاقتصاد الريعي غير المنتج.

وطبيعي أن هذه الوجهة لهذا النظام أن لا تنظر إلى الكيان الصهيوني عدوًّا طبيعيًّا للبنان، ولذلك كان السعي دائمًا للبقاء خارج الصراع مع العدو رغم اعتداءاته.

بهذا المعنى؛ فإن النظام ودولته «الطائفية» كانا على الدوام منتجين للحروب الأهلية التي كانت دورية، وهي اليوم حربٌ أهليةٌ مستدامة، وبأساليب مختلفة لا تقتصر على الأساليب الأمنية. ولأنها كذلك؛ دولة طائفية، فهي جعلت «الحمايات وليس الحماية الخارجية» أساسًا في ضمان وجودها، وبهذا المنحى؛ فإن العمالة فيها أصبحت وجهة نظر وليست خيانة. الذين تعاونوا مع العدو الصهيوني وأصبحوا جزءًا من مؤسسات الدولة ما بعد الطائف؛ يصرّحون اليوم وكل يوم؛ أنهم لجأوا إلى «إسرائيل» لحماية أنفسهم وطائفتهم، والصحيح أنه لحماية الامتيازات السياسية والاقتصادية. والأسوأ من ذلك يصرّحون بأنهم لو عادوا للظروف نفسها سيلجأؤون «للتحالف ذاته»، ويعودون «البطريرك»؛ آل الجميّل؛ القوات اللبنانية» كل يوم لتَكرار منطق «قوة لبنان في ضعفه» وفي الهجوم على فعل مقاوم للعدو الصهيوني؛ كانوا كذلك في مواجهة المقاومة الوطنية، واليوم هم كذلك في مواجهة المقاومة الإسلامية.

في الاستنتاج، فإن مساومتي، الطائف والدوحة، لم تؤديا إلا لتغيير موازين القوى داخل المحاصصة الطائفية، وهما استمرارٌ وتعميقٌ لمنطق النظام الطائفي نفسه، وما أزمة الطائف اليوم، إلا تأكيد ما قلناه نحن في الحزب الشيوعي اللبناني على الدوام بأنه دليلٌ إضافي لأزمة النظام الطائفي نفسه. وبما أنّ لكل «مساومة طائفية» ظروفَها الإقليمية؛ فما الذي ساعد، إقليميًّا، على انفجار صيغة الطائف؟

إن اتّفاق الطائف جاء نتاج حرب الخليج الأولى، حيث تقاطعت مواقف الولايات المتحدة؛ السعودية وسوريا، وكلّفت سوريا بتطبيق الاتفاق، الذي ظنوا أنه أنهى الحرب الأهلية، وعندما بدأت حرب الخليج الثانية ضدّ العراق؛ انتهت الظروف التي أنتجت الطائف، وتركت آثارها كما في سوريا؛ في لبنان. في هذه الفترة، تبلور المشروع الأميركي بصيغته الجديدة؛ إعادة تركيب المنطقة، وبشكل خاصٍّ، تفتيت معظم كياناتها على أساس عرقيٍّ وطائفي، والهدف الرئيسي استمرار السيطرة على الثروات، وحماية الكيان الصهيوني.

إن تحرير الأراضي اللبنانية عام 2000، وكذلك مواجهة عدوان 2006، وحروب غزة، وانتفاضة الشعب الفلسطيني؛ أكدت انتهاء وظيفة الكيان الصهيوني، وعجزه حتى عن حماية نفسه؛ فكيف له حماية مصالح الإمبريالية الأميركية وحلفائها في العالم وفي المنطقة؟

هذا ما دفع الأميركي إلى صياغة خطّة من وجهين، الأول: الوجود العسكري المباشر؛ لتعويض فقدان أو ضعف العامل الصهيوني، والثاني: إعادة تركيب المنطقة بما يخدم خطتهم.

بالاستنتاج؛ عدَّ الأميركي أن سايكس بيكو انتهى، ولا بدّ من صيغة جديدة بديلة تحمي مصالحه من خطرَ النفوذ الاقتصادي الصيني، والدور السياسي المتصاعد لإيران وروسيا، وانعكاس هذا الاستنتاج على لبنان؛ كان عبر تصريحات العديد من المسؤولين الأميركيين بقولهم إن: «لبنان هو حماقة فرنسية».

باختصار، نحن في وضعية هي التالية:

- سايكس بيكو انتهى. والمنطقة أمام مخاطر حروب جديدة؛ هدفُها التفتيتُ، وإنقاذ وظيفة الكيانْ الصهيوني، وهذا ما يبرر السياسة الأميركية المصادرة للانتفاضات العربية، والمطلقة للحروب الخارجية والداخلية من العراق إلى سوريا، إلى ليبيا..وبشكل أساسيٍّ محاولة كسر مقاومة الشعب الفلسطيني.
- «الطائف» كمرحلة من مراحل النظام الطائفي اللبناني قد مات، أو هو في طور الموت.

سأحصر اهتمامي في الجانب الثاني، أما الوضع على مستوى المنطقة، الذي لم يعد خارجيًّا، بل هو عاملٌ داخليٌّ في لبنان؛ فسأتركه لمناسبات أخرى.

إذنْ، في ظل منطقة تعيش مرحلة انتقالية خطيرة، فإنّ الدولة الهشة والكيان الهش؛ يعيشان بالتزامن مرحلة

انتقاليةً خطيرة. لقد مات الطائف، ويموت معه النظام الطائفي، ليست أزمة فقط يمكن تجاوزها، حاولوا ذلك في اتفاق الدوحة وفشلوا. وخطورة الوضع في لبنان اليوم، أن أي تغيير في «المعادلات الطائفية» يُنتج حربًا أهلية؛ «مذهبية وطائفية» واسعة.

وإذا عدنا لأساس الطائف؛ فهو ليس نظامًا سياسيًّا فقط، بل هو نظامٌ اقتصادي؛ شكّلت الظاهرةُ الحريرية وجهَهُ بحمايةٍ سعوديةٍ مباشرة، وبتنسيقٍ مع سوريا «قبلَ عام 2000» وعندما حصل الخلاف السوري مع المشروع الأميريكي «والسعودي ضمنًا» انتهى دور الظاهرة الحريرية؛ الاقتصادي، وربما السياسي لاحقًا.

الحريري؛ أتى لتطوير النظام الاقتصادي الحر؛ أضعف إلى حد التلاشي أيّ دور للاقتصاد المنتج لصالح الاقتصاد الريعي، وتحويل لبنان إلى «واحة استثمارية للأجانب، وواحة مصرفيةً للبنان والعرب، وواحة عقاريّة؛ يشكلُ الريع العقاري أحد أسسها»، وكل ذلك قائم على الاستدانة؛ محميةً باحتضانٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ أميريكيٍّ وسعوديٍّ.

انهار نظام الطائف، ومعه الصيغة الاقتصادية الهشة؛ بالتزامن مع تحولات الوضع السوري لغير صالح أميركا و«إسرائيل»، وأصبح وجود أيّ نوع من المقاومة في لبنان، كما في فلسطين، مهدِّدًا للكيان الصهيوني وللمشروع الأميريكي، ويمثّل مسارًا معاكسًا للهرولة تجاهَ التطبيع مع الكيان، الذي يشكل الغطاء الضروري لتمرير المشروع الصهيو-أميريكي.

مؤسسو «الكيان اللبناني»؛ ربطوا النظام والدولة بالكيان والاقتصاد الرأسمالي؛ الاقتصاد انهار، ومعه تفاقمت الآثار الاجتماعية؛ الجوع وغياب كل الخدمات تقريبًا؛ المحروقات والكهرباء والدواء؛ الحصار الاقتصادي الخارجي «على سوريا ولبنان» فاقم وضاعف مفعول الفساد الملازم لطبيعة النظام الطائفي.

النظام السياسي انهار؛ الفراغ في المؤسسات هو الطبيعي، ووجودها هو استثناء. ازداد الرهان على العامل الخارجي، في أدنى الواجبات الحكومية والاقتصادية، وتزاحم معه الحنين إلى فرنسا، وأميريكا، والسعودية، وإيران، وغيرها..من الدول التي تجد قاعدة طائفيةً لدورها في لبنان.

إذنْ، لا بد من تسجيل حقيقة انهيار الكيان وليس النظام فقط؛ المشكلة هنا ليست في هذا الانهيار؛ المشكلة أنه جاء والمنطقة تمر بحالةٍ انتقاليّة خطيرة، وفي غياب حالة تقدميةٍ – ديمقراطية في العالم العربي؛ تحتضن حلًا لبنانيًّا متماشيًا مع هذا الإطار.

الأميريكي يستخدم كل رصيده: النظام الطائفي؛ الرأسمال اللبناني التابع؛ البدائل الطبقية الممولة؛ «NGO»، التي وضع أمامها مهمة قيادة أي حراك شعبيّ، ومنع تكوّن حركةٍ شعبيّةٍ ديمقراطيّة.

والمؤسف أيضًا، أن البديل الديمقراطي المفترض؛ راهن بشعبويّة مفرطة على التحالف مع هذه «القوى البديلة» وقدّس عفوية الجماهير، ولم يضع خطةً متكاملةً على أسس وطنيّة وطبقيّة؛ تبني حركةً شعبيّةً قادرةً على إحداث فارقٍ حقيقي.

وفي مجال آخر؛ «المقاومة» في لبنان غلبت بنيتُها الطائفية على وظيفتها المقاومة، وساعدت في حماية النظام وقواه الطائفية، وبعد التطورات الأخيرة وانكشاف دعوات الحياد المتضمّن انحيازًا واضحًا للعدو، وفي إطار الوضع الإقليمي والهجمة الأميريكية؛ أصبح على المقاومة بكلّ أطرافها؛ واجب الانضواء في مشروعٍ وطنيٍّ وتقدميّ، وهذا ينطبق على حزب الله كما حماس.

وبالنسبة للبنان؛ فأصبح واضحًا أن الخطر على المقاومة الوطنية أولًا، والإسلامية اليوم، هو النظام الطائفي بقدر ما هو العدو الصهيوني.

لا نطلب من المقاومة اليوم أن تترك «إسلاميتها»، بل أن تنخرط في إطار مشروعٍ وطنيٍّ مقاوِم له امتداده ومفاعيله الداخلية على مُستوى تركيبة النظام، والانحياز للحركة الشعبية وحاجاتها الملحّة.

أعرف أن ذلك طلب صعب، ولكنه لن يكون مستحيلًا؛ الصراع بين «البنية» و«الوظيفة» يجب أن يحسم لصالح الوظيفة، وليس البنية، وإلا ستضيع الوظيفة في خضمّ صراع طائفي؛ تستطيع الرأسمالية اللبنانية التابعة إطلاقه في كل وقتٍ على ضوء التأزّم الحاصل.

أما بالنسبة لنا؛ كيسار لبناني، تحديدًا في الحزب الشيوعي اللبناني؛ فبرنامجنا واضحٌ في المؤتمر الوطني الحادي عشر، الذي سجّل حقيقتين: انهيار النظام، وصعوبة «إلى حد الاستحالة»؛ بناء نظامٍ ديمقراطيٍّ وطنيٍّ بمعزلٍ عن حالةٍ عربيّةٍ ناهضة؛ لذلك خطونا خطواتٍ فاعلةً تجاهَ بناء «اللقاء اليساري العربي» والسعي إلى تحويله إلى مؤسسةٍ فاعلةٍ على المستوى العربي العام.

صعوبة التغيير في لبنان «وفي أي بلد عربي بمفرده»، لا تعني الاستكانة والانتظار، بل تعني بذل جهد مضاعف لتطوير حالة ديمقراطية؛ تكوّن قادرةً على الفعل، ليس في لبنان فقط، بل في العالم العربي، ولذلك سألخص في نقاطٍ عدة:

أولًا: بناءُ حالة ديمقراطية شعبية وتطويرُها تتخطّى من جهةٍ الضياعَ القائم في الانتفاضة الشعبية، تجاهَ الفرز داخلها ما بين قواها الديمقراطية، وبين القوى التي يدفع بها الخارج؛ لتكون حالةً تابعةً بديلةً لنظام تابع. بمعنى آخر؛ تطوير انتفاضتنا؛ برنامجًا وقيادةً.

ثانيًا: بما أن التغيير بوسائلَ أخرى غيرُ ناضجٍ، وربما غيرُ فاعلٍ حاليًّا، في الداخل اللبناني؛ يبقى تشكيلُ القاعدة الشعبية هو الأساس؛ معطوفًا عليها الضغط من أجل:

أ – قانون انتخابي على أساس الدائرة الواحدة والنسبية خارج القيد الطائفي.

ب – الضغط بكل الوسائل وصولًا للعصيان المدني؛ من أجل تغيير السياسات الاقتصادية السائدة؛ انطلاقًا من ضرورة الانفتاح على اقتصاديات الدول الصاعدة في هذا المجال، ومن خلال دعم الصناعة والزراعة المحلية.

وإذا لم نبادر نحن لهذا التصعيد؛ ستعم حالات الفوضى التي قد تستخدمها القوى الطائفية ذاتها في صداماتها، تحديدًا، في تمويلها لاستكمال الحصار الخارجي ضد المقاومة، وتجاه الدفع نحو الالتحاق بقطار التطبيع.

ثالثًا: تأكيد موقع الحزب في إطار حالة تقدمية عربية مقاومة؛ تكون جزءًا فاعلًا من التصدّي للمشروع الأميريكي الجديد.

التركيز على بناء حالة شعبية، يستدعي التهيؤَ لحمايتها من كل تصعيدٍ انعزاليٍّ فاشيٍّ مارسته ضدّها أطرافٌ عديدة؛ آخرها مجرمو «القوات اللبنانية»؛ هذا ما نراه مدخلًا لبناء حالة ديمقراطية لبنانية؛ قادرة على فرض شروط التغيير الديمقراطي، وتحافظ على الموقع المقاوم للمشروع الأميريكي الإسرائيلي، وتجسّد مقولتنا التاريخية في تلازم «التحرير والتغيير»■

عن الطائفية والصراع الطائفي

خاص الهدف

يرى بعضُ الباحثين، أن الطائفيّة تنتمي إلى ميدان السياسة، لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقًا موازية للسياسة، أكثر ممّا تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينيّة لجماعة خاصّة، كما أنّ الطائفيّة لا علاقة لها في الواقع بتعدّد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تمامًا أن يكون المجتمع متعدّدَ الطوائف الدينيّة دون أن يؤدّي ذلك إلى نشوء دولة طائفيّة أو سيطرة الطائفيّة على الحياة السياسيّة، ثمّ لتقديم هذا الولاء على الولاء للدّولة والقانون الذي تمثّله.

وفي هذا الجانب، فإن "مفهوم الطائفيّة، أصبح يستخدم بدلًا لمفاهيم "الملّة، والعرق، والدين" التي كانت سائدةً قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيمُ جميعًا في بيئة متزامنة، فكريًّا وسياسيًّا، فأنتجتْ مفهوم "الطائفيّة" باعتباره تعبيرًا عن حالة أزمة يعيشها المجتمع، حيث أصبحت الطائفيّة مذهبًا، وإيديولوجيّة، وهُويّة، حلّت محلّ الهُويّات الأخرى، والانتماءات الأعلى، بل بدأت تتعالى عليها. وقد تبدّى الاستعداد للتقاطع معها، وأخذ موقعها، وهذا ما يهدد، اليوم، وحدة الشعوب، كما هو الحال في لبنان، والعراق، وسوريا، وغيرها، كما أن دولًا عربيّة أخرى تتّخذ من الطائفيّة ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحريّة والعدالة الاجتماعيّة" (1).

في هذا السياق، يحدّد المفكّر اللبناني، الشهيد مهدي عامل، الطائفيّة في المرحلة الراهنة، بقوله: "هي شكل النظام السياسي، والنظام الأيديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازيّة الكولونياليّة سيطرتها الطبقيّة". ويحدّدها، في مكان آخر، بقوله: "الطائفيّةُ علاقةٌ سياسيّةٌ محدّدةٌ بشكل تاريخيٍّ محدّد من حركة الصّراع الطبقي، في شروطٍ البنية الاجتماعيّة الكولونياليّة" (2).

ويضيف قائلًا: "من الضروري ردُّ الطائفيّة إلى بنية علاقات الإنتاج الكولونياليّة لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسماليّة، حتى لو كانت هذه العلاقاتُ هي الرحم الذي منه أتت، فارتباطها بها في البنية الاجتماعيّة الكولونياليّة يجد تفسيره في تطوّر الإنتاج الكولونيالي، لا في تطوّر الإنتاج ما قبل الرأسمالي، الإقطاعي أو الاستبداديّ الآسيوي" (3).

ففي الحديث عن البعد التاريخيّ للطائفيّة في بلادنا، فإن المفكّر الراحل محمد أركون سلّط أضواء الحاضر على الماضي، والماضي على الحاضر؛ لكي يفهم الماضي والحاضر على حدٍّ سواء، فكلّ مشكلة في الحاضر لها جذورٌ في الماضي، ولا يمكن حلّها إلا بالنبش عن جذورها تمامًا، كما يفعل التحليل النفسي، لقد عرف أركون كيف يموضع كلّ ذلك ضمنَ منظور المدّة الطويلة للتاريخ؛ لكي تتّضح الأمورُ، وتنجلي على حقيقتها.

فهناك مشاكلُ – كما يقول الراحل أركون – لا تفهم إطلاقًا إذا موضعناها ضمن منظور المدة القصيرة فقط، أو حتى المتوسطة، لنضرب على ذلك مثلًا محسوسًا؛ لكيلا يظل كلامنا تجريديًّا معلقًا في الفراغ، لنطرح مشكلة الطائفيّة أو المذهبيّة التي تنخر – الآن – في أحشاء العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، ومعظم بلدان المشرق العربي. لذلك، فإن النظرة السطحيّة للطائفيّة لدى بعض المثقفين العرب – كأمرٍ خطير يهدد بلداننا العربية بأسرها ً بالحروب الأهلية والمجازر والتقسيم والتفكيك – لا يمكن لها أن تحلّ مشكلة الطائفيّة بهذا الشكل؛ فالطائفية أقدم من ذلك بكثير. من هنا، فمواجهتها تحتاج لجهودٍ عميقةٍ وكبيرة.

إنّ النظرة السطحيّة للطائفيّة يموضعها بعضُ المثقفين ضمن منظور المدة القصيرة للتاريخ، أما المفكر الراحل أركون "فيموضعها ضمن منظور ألف سنة أو حتى أكثر، عندما يكشف لنا عن ً كيفيّة تشكّل المذهب السني لأوّل مرّة، وكيفيّة تشكّل المذهب الشيعي في مواجهته، وكذلك بقيّة المذاهب الإسلاميّة الأخرى التي "تصارعت بحدّ السيف على مفهوم الإسلام الصحيح باعتبار أن كلّ مذهب يدّعي احتكاره لنفسه من بين الجميعً" (4).

ثمّ يقلّب أركون المنظور التقليديّ الذي رسّخته كتب الفرق، أو الملل والنحل، رأسًا على عقب، ويقول: "لا يوجد شيء اسمه إسلامٌ صحيح، أو إسلامٌ خاطئ، هذه أسطورةٌ سالت من أجلها الدماءُ أنهارًا، فكلّ المذاهب عبارةٌ عن إسلامات صحيحة من وجهة نظر أتباعها، كلّهًا متفرّعةٌ عن الرسالة الأصل: أي القرآن الذي يحتمل معانيَ ودلالات عدّة، كبقيّة الكتب الدينيّة الكبرىً، التي تستخدم لغةً مجازيّةً عاليةً في معظم الأحيان. لذا، فالحلّ لا يكون في التعصّب للإسلام السني أو الشيعي، كما يفعل الكثيرون حاليًّا، إنّما في الخروج من التسنّن والتشيّع على حدٍّ سواء" (5).

الحلّ يكون في الخروج من الإسلام التقليدي كلّه جملةً وتفصيلًا، لكنّنا لا نستطيع الخروج منه إلا إذا موضعنا الأمورَ على أرضيّة البحث التاريخيّ المحض، وتحرّرنا من مسلّمات اللاهوت السنيّ والشيعيّ.

مصادر

1- أحمد جويد: الطائفية السياسية: تأصيل الاوهام واستئصال الحقائق، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث – الانترنت.

2- مهدي عامل: "القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية، مدخل إلى نقض الفكر، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت الطبعة الأولى سنة 1980 – ص22.

3- مهدي عامل: المصدر السابق، ص164.

4- هاشم صالح: ثورة فكرية في تاريخ الاسلام: قراءة في مشروع محمد أركون، موقع الأوان.

5- نفسه.

حقيقة الهوية العربية
ونماذج الطائفية والعرقية في المغرب

د. المحجوب صبيبي– شاعرٌ وباحثٌ وعضو قيادة حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي/ المغرب

من المؤكّد أنّ هناك عواملَ وشروطًا أدّت بالضرورة إلى فشل حركاتنا وأحزابنا السياسيّة وتياراتنا الفكرية: (الليبرالية والقومية واليسارية...) في تحقيق أيٍّ من تلك البرامج والشعارات، وكل ما وعدت به من وعود، قيل إنّها تعبّر عن تطلّعات الشعوب العربيّة في التحرّر والتقدّم والتنميّة. ولماذا لم تلتف تلك الشعوبُ حولَ ما قُدّم لها من مشاريعَ وشعارات؟

على طول الساحة وعرضها لم تستطع القوى (القومية واليسارية) التي وصلت للحكم من تحقيق أيٍّ مما وعدت به من برامج، وحتى التجارب التي قيل عنها ناجحة عرفت نكساتَ مُرّة... وتحالفت ضدها القوى الإمبرياليّة والرجعيّة؛ لكي تعرقل تطورها، حتى لا تكمل دورة نموها، وحتى لا تَجْدُرَ بحضورها...! وعرفت الأنظمةُ ذاتُ التوجّهات القوميّة الممانعة استهدافات مختلفة دعائيّة تضليليّة قلّ نظيرُها، إلا في الحرب الباردة؛ بفعل العوامل الاستعماريّة والتدخّلات والمؤامرات التي شارك فيها أكثر من طرف، وصلت حدود التدخّل السافر بكلّ أشكال العدوان من مخطّطات واستقطابات على قاعدة التجزئة الطائفيّة والعرقيّة، وتبدو النماذج صارخة في الشرق، في كلٍّ من: العراق، وسوريا، ومصر، واليمن، وليبيا... حماية لمصالح الوجود الصهيوني بالمنطقة. ولم تَنْجُ القوى المناضلة والأحزابُ والجبهات الشعبيّةُ من التفتيت، حيث انبثقت منها تنظيماتٌ وجبهاتٌ قزميّةٌ عدّة، ولم يستمر منها إلا القوى المناضلة التي تتبنّى الكفاح المسلّح، رغم العدوان الإمبريالي الصهيوني الرجعي في محاولة لاجتثاثها والقضاء عليها؛ لأهداف استراتيجيّة تعرفها قوى العدوان.

وتعيش بلدان المغرب العربي هجومًا استعماريًّا، وصهيونيًّا، ورجعيًّا، بأدوات ووسائط مغاربيّة تستهدف الثقافة العربيّة، وتحقّر وتبخس اللغة العربيّة والفكر القومي، في محاولة لتنشئة جيل منفصل عن كينونته، وممزّق الشخصيّة ومُستلب، وغارق بعض منه في العرقيّة التي يروّج لها غلاة الأمازيغ الذين يمجّدون الصهيونيّة، ويفخرون بالعلاقة معها... ومع الحضور القويّ للحركات الإسلاميّة؛ تشكّلت تيارات طائفيّةٌ مستندةٌ للمرجعيّة الدينيّة وما تروّجه من أحكام وأراء. ودون جهد كبير استطاعت أنْ تستقطب بسهولةٍ على قاعدة الإيمان والمشاعر الطائفيّة؛ جماعات من المواطنين الذين يتّصفون بالامتثال والاستجابة لأوامر الفقهاء الشيوخ، الذين حضّروهم للانخراط في التنظيمات الإرهابيّة بمختلف مسمياتها (القاعدة أو طلبان أو داعش أو النصرة...). وهكذا انخرط العديد من الشباب المغربي تحت تأثيرات خطب شيوخ السلفيّة؛ ليكونوا في خدمة استراتيجيّة الإمبرياليّة والصهيونيّة والرجعيّة العربيّة، دون وعي منهم، في الجهاد الأفغاني مع القاعدة، وبعدها مع التنظيمات صنيعة أمريكا والغرب الاستعماريين؛ لتدمير سوريا؛ وطنًا، وجيشًا، وشعبًا، وتقسيمًا لمحور المقاومة وإضعافه، وتحقيقًا لمخطط الشرق الأوسط الجديد، وإنهاءً لأيّ أملٍ في الوحدة.

لكن الذي يؤسف له كون جلّ حركات اليسار مع استثناءات قليلة؛ وقعت في شراك التضليل الاستعماري، واستمرّت تصرّ على اجترار الأفكار الخاطئة صنيعة دوائر الاستعمار الجديد، وما تروّمه من تسفيه للفكر القومي، وتحقيق الوحدة العربيّة، علمًا أنها من الممرّات التاريخيّة الإجباريّة، بل وتعمد إلى ترويج دعايات إعلام العدوان الإمبريالي الصهيوني الرجعي، وتكرار مقولاته في راهن عربيٍّ ملتبس وشائك بات يتطلّب إعادةَ طرح الأسئلة الأساسيّة، ونقد قواعد التفكير، ومراجعة المسلّمات والبديهات، وتفكيك المقولات والشعارات الكبرى، لإعادة مقاربتها بصورة مغايرة، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة التي أدركها تطور تشكيلتنا الاجتماعية.

وأمام مباهاة البعض بعرقيته حد العنصرية؛ طارحًا التفوق العرقي وسؤال الفارق بين الإثنيات؛ علمًا أنّ الجواب «العرقي» فقدَ قيمتَهُ شيئًا فشيئًا مع تطوّر علم الوراثة البشري؛ إذ إنّ الإنسان بالأساس كائنٌ ثقافي، وعملية التطور الطويلة من حيوان إلى إنسان، التي بدأت قبل عشرة ملايين سنة؛ انطوت في جوهرها على الانتقال من التكيّف الوراثي مع البيئة الطبيعية إلى التكيّف الثقافي. وعبر مسيرة ذلك التطور الذي أدى إلى نشوء الإنسان العاقل، أي الإنسان الأول؛ تراجعت الغرائز تراجعًا كبيرًا، وحلّت الثقافة تدريجيًّا محلّها، وهو التكيّف الذي تمكن الإنسان من السيطرة عليه. وقد تبيّن أنّ هذا التكيّف أكثر فاعلية من التكيف الوراثي؛ لأنه أكثر مرونة وأسهل وأسرع قابليّة للانتقال، والثقافة لا تتيح للإنسان التكيف مع بيئته فحسب، بل تتيح له إمكانية تكييف هذه البيئة لحاجاته ومشروعاته.

بمعنى آخر؛ الثقافة تجعل تغيير الطبيعة أمرًا ممكنًا، وتقدم الإنسان على أساس المساواة وصون الكرامة الإنسانيّة والعدل، والتشارك والتبادل والتعاون؛ أصبح مطلبًا ملحًّا.

وينبغي أن يعرف دعاة العرقيّة والتميز العرقي أن البشر؛ جميع البشر، يمتلكون المخزون الوراثي نفسه مع اختلافات طفيفة بفعل عوامل التأثير البيئية، لكنهم يختلفون عن بعضهم في المقومات والمعطيات الثقافية، حيث يستطيع كل شعب إيجاد الحلول الملائمة لمشكلاته الفكرية، ورؤاه، ومعتقداته، التي تمثّل تطبيقًا للمبادئ الثقافيّة العامّة والخاصّة، وبفعل تأثير عوامل الوحدة الثقافيّة التي أصبحت تجمع البشرية، خصوصًا

العودة إلى الفهرس

في زمن العولمة، حيث أصبح الكثير من التطبيقات الموروثة من طائفيّةٍ وعرقيّةٍ عرضة للتطوّر، بل وللتغيّر. ومن ثَمَّ يبدو أن مفهوم الثقافة يعدّ أداةً مناسبةً لوضع حدٍّ للتفسيرات الطبيعيّة، للتصرّفات البشريّة. وطبيعة الإنسان يمكن تفسيرها كلها من خلال الثقافة، والاختلافات التي تبدو شديدة الارتباط بالخصائص البيولوجية الخاصة، مثل: اختلاف الأجناس، على سبيل المثال، لا يمكن ملاحظتها أبدًا في حد ذاتها «في الحالة الأصلية» (الطبيعية)؛ لأن الثقافة تستولي مباشرة على: التقسيم الجنسي للأدوار، وللمهام في المجتمعات البشرية، كل ذلك ينتج أساسًا عن الثقافة، ولهذا نراها تتنوّع من مجتمع لآخر.

فهناك تجلّياتٌ مختلفة؛ فاختلاف هذه التجليّات يأتي من خصوصيّات الوضعيات التي نشأت فيها هذه الثقافة، لكننا سنحاول أن نخص العام والمشترك بين الثقافات العربية المشرقية والمغاربية على حدٍّ سواء. خصوصًا فيما يتعلق بعوامل وأسس التعصّب والتطرّف والإرهاب... كما سنبيّن لاحقًا.

إن ما ينبغي تسجيله هو أننا كنا نتحدث في القرن العشرين عن إشكالات للثقافة العربية ملخّصة بمسألتيّ التقدم والحرية، فإذا بنا الآن نتحدث عن مشكلات جديدة، في مقدمتها مشكلاتٌ تتعلّق بالوجود والتاريخ؛ برزت معها مشكلاتٌ ثقافيّةٌ شديدة الحدّة، طائفيّةٌ وعرقيّةٌ وعنصريّة، كل منها تريد أن تجد موقع قدم على الخريطة الثقافية / السياسية، ومفتوحة على كل الاحتمالات... فالعولمة كنظام عالميٍّ جديد يشيع ثقافة البضاعة والاستهلاك والقوة والسيطرة، ويُذكي النعرات العرقيّة بين الشعوب المتخلفة، ويكبح التطورات المطلوبة، وهذا النهج أثّر على الثقافات التقليدية في العالم ومن ضمنها الثقافة العربية الإسلامية، حيث تم إحياء كل النعرات والنزعات لأجل تمزيق الشعوب العربية الإسلامية وتأبيد تخلفها، وهذا التأثير عميقٌ لا يُفهَم إلا بعد أن نستوعب ما هو هذا النظام العالمي الجديد، ومقاصده، ولِمَ أثّر بهذه الكيفيّة الهائلة على الثقافات العربية الإسلامية، وجعلها تستسلم للتوجهات والمقاصد العدوانية المخربة... (وهذا يطول شرحه).

وتنبغي الإشارة إلى أن المغرب لم يعرف الطائفية على شاكلة بلدان الشرق العربي، وخاصةً بلاد الشام؛ وذلك راجعٌ في اعتقادنا لتبني حكام المغرب الوحدة المذهبية (المذهب المالكي)؛ وهو مذهبٌ سني، بعد سقوط الدولة الفاطمية كدولة شيعيّة، حيث تم اجتثاث مظاهر التشيّع. ولكن ليس معنى هذا أن المغرب لم يعرف الطائفية تمامًا، بل على العكس من ذلك حلّت الزوايا محلّ الطوائف، وصار لكل زاوية مورديها، وطقوسها، وقواعدها، ومواسمها، وهناك زوايا مرتبطة بالشرق، كالزاوية القادرية، وأخرى كثيرة، ومحلية صرفة، ومنها ما هو ممتدٌّ إلى إفريقيا، وكلها تستفيد من الريع والعطاءات والهيبات التي يمنحها لها النظام، ثُمّ فهي تابعة للنظام ومناصرة له، إلى جانب أدوارها في تأطير مورديها الذين يقدّسون الزاوية التي يتّبعون سننها، وقواعدها المرعيّة، وهذا التقديس يشكّل منهجًا فكريًّا لفكّ الرموز، والطلاسم الطبيعيّة، وكان أيضًا خطّة استراتيجيّة فعّالة من أجل خلق اللحمة الخاصة، والضروريّة لاستمرار تكتّل الموردين حول زاويتهم وتمتعهم بالإشباع الوجداني الذي تحقّقه لهم الطقوسُ والأوراد التي يتداولونها.

ما يمكن استنتاجه من الملاحظات؟

أول استنتاج، يؤكد أنه حين يغيب الحراك الثقافي والسياسي والاجتماعي في بلد ما، تحل محله قوة بديلة. فحين أخفقت المشاريع النهضويّة العربيّة الاشتراكيّة والعلمانيّة والديمقراطيّة... برز الخيال الدينيّ الأصوليّ الذي يرفض التعدديّة ويؤسّس على وحدانيّة الوجود، لذا على الجميع أن يصبحوا ممتثلين وخاضعين. كما يريد أصحاب هذه النظرية أن تمر العلوم الاجتماعية، والطبيعية، والاقتصادية، والفلسفة عبر بوابة هذه الأسلمة، ويطبع الناس بطابعها لتسيّطر على إرادتهم وعلى هيئاتهم، وبذلك وتدريجيًّا تهيمن بشموليّة على المجتمع وتجعل كل شيء تابعًا لحركةٍ واحدةٍ وإيقاعٍ واحد، وهذا يؤسّس للخراب وللموت السريري.

ثاني استنتاج، وهو أن الثقافات التاريخية والمزهوة بانتصاراتها وماضيها الممجد؛ تحاول في فتراتٍ الهزائم العودة إلى الماضي مستنجدةً بالأمجاد الغابرة، وما تشربته أجيالها من أيديولوجيا، مُصرّةً على أن تعيد التاريخ إلى الوراء أو أن توقف صيرورته بأيّ شكلٍ من الأشكال... والشكل المرشّح عندنا هو طلبنة المجتمعات الإسلاميّة والعربيّة، وكل الطرق مبرّرةٌ ومسموحٌ باجتيازها؛ تجد سندها فيما وفرته الثقافة الوهابية من أسانيد وحجج ومعتقدات... لأجل أسلمة المجتمع حتى ولو بتدميره، لذلك يجب مواجهة نظرية أسلمة المجتمعات عبر البدائل العلمية والمعرفية والوطنية الديمقراطية، بكل جرأة وبنفَس طويل وثقة وممارسةٍ يوميةٍ في أوساط الجماهير.

الاستنتاج الثالث، يتمثل في ضرورة أن نتخلص من نظرية المؤامرة، وأن نفهم ونستوعب جيّدًا أن كل الآفات والمشكلات تأتي، أولا، من داخلنا، من عمقنا الثقافي وما يحمله من استبداد؛ فالمشكلات العظمى في الداخل، كمشكلة العدل، والحرية، والثقافة.. لم تحل بعد. نلاحظ الملايين من الشباب يعجزون عن تلبية احتياجاتهم اليومية، ما يجعلهم يبحثون عن بديل، وقد يكون ذلك البديل نزوعًا عرقيًّا يهدم ويفكك المخالف والمغاير، ولو بالتحالف مع الصهيونيّة قصد تدمير العروبة.

الاستنتاج الرابع، هو أن البديل الذي توفره الثقافة إيّاها يتلخّص بثلاث رحلات، أولها: رحلة إلى السماء، حيث يجد المؤمن نفسه أصبح داعيةً من دعاة السماء؛ بمعنى أن الإسلام هو الذي يقدم الحل، وبذلك يكون قد رفع في وجه الآخر تحدي الهوية والتميز وحقق انتصارًا وهميًّا على الثقافة الكافرة التي هي الحداثة.

رحلة النبش في العرق وتميزه وسموه ورسم ملامح تمجيده واصطناع تاريخ مميّز وتليد؛ رحلة نحو أفق مظلمٍ قد يُؤدي إلى تمزيق الوطن، وضربٍ وحدته، وتخريب مقومات وجوده؛ تنفيذًا لمخطط التجزئة الذي تمّ إفشاله..!

إشكاليات الهوية الإسرائيلية اليهودية

مهند عبد الحميد– باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

الهُويّة؛ هي مجموعةٌ من الخصائص الفرديّة والجمعيّة التي تُعرّفُ على الذات وكلّ ما هو مشترك مع الجماعة البشريّة، التي ينتمي إليها الفرد على بقعة محددة من الأرض تسمى – وطن-. المشترك في حقول العرق، واللغة، والدين، والثقافة، والسياسة، والسيكولوجيا؛ يؤهل الجماعة البشرية للارتقاء إلى حالة كيان يتوحد داخله الناس المنسجمون، والمتشابهون، والمتوافقون، على أهداف ومصالحَ مشتركة؛ انطلاقا من هذا التعريف، كيف يُنظر إلى الهوية الإسرائيلية؟ هل نجح مشروع الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر في إدماج اليهود وتوحيدهم في هوية جديدة تتجاوز الإطار الديني؟ ذلك المشروع الذي طرح إيجاد وطنٍ قوميٍّ لكل يهود العالم بمسمى «إسرائيل» لاحقا.

منذ البداية؛ حدث تنافرٌ بين الهوية اليهودية - الإسرائيلية، والعرق والدولة والدين والعلمانية، وكان التحدي الذي واجهه المشروع الصهيوني: كيف يمكن بناء دولة حصرية مغلقة لجميع يهود العالم في عالم تختلط فيه الشعوب بمعزل عن القوْمية والدين؟ وإلى أيّ مدى يمكن بناء هوية بواسطة التجنيد الدائم لصدمة في الماضي؟

المؤرخ الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتش؛ توقف عند تناقض بناء الهوية الإسرائيلية الناجم عن أولوية الدولة على الشعب وخصوصية «بناء جهاز سلطوي صهيوني يقولب الأفراد، كشعب وينتج قوميّة؛ خلافًا لواقع موضوعيٍّ يؤكد أنّ الشعب دائمًا يكونُ سابقًا للدولة، وعادة ما يبدأ التطور الطبيعي من وحدة بشرية ذات مضمون قومي؛ تقيم لذاتها إطارًا كيانيًّا يتحوّلُ تدريجيًّا إلى دولة.

يقول ليبوفيتش: إن شعبًا أُنشئ من طرف دولة هو - عمليًّا - شعبٌ بلا مضمون، بل إنّ عملية قولبة الأفراد تعبر عن نزعة فاشية.

هل يوجد عرقٌ يهوديّ؟

يجيب المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند، لا يوجد مبررٌ للحديث عن وحدة إثنيّة لدى اليهود المعاصرين، أو عن وجود عرق يهوديٍّ تمامًا، مثلما لا يمكن الحديث عن وحدة إثنيّة لدى المسيحيين ولدى المسلمين؛ خلافًا لذلك، انطلقت التربية الصهيونية للأجيال المتعاقبة من الإسرائيليين من ميثة أو أسطورة وجود تاريخ عضويٍّ لليهود؛ ابتداءً من كتاب «التناخ» العهد القديم، وحوّلت ذلك إلى معتقد غير قابل للنقاش.

تنطلقُ الرواية الصهيونية من أسطورة الأصل الواحد الموحّد لليهود/ سلالة داود، التي تحوّلت إلى شعبٍ نُفيَ من أرضه، واستوطن بين ظهراني شعوب أخرى وبقي من غير اختلاط أو اندماج؛ خلافًا لطبائع البشر؛ وريثًا مباشرًا لبني إسرائيل، ويعيش ذراروه حالة انتظار منذ ألفي عام، إلى أن نشأت الحركة الصهيونية التي دعتهم إلى العودة إلى «وطنهم». هكذا يتم إغفال التهوّد القسري والطوعي الذي كان العنصر الحاسم في زيادة عدد اليهود.

يضيف ساند: «لقد حوّلت الصهيونية كتابَ العهد القديم الحافل بالأساطير من كتاب دينيٍّ إلى كتاب تاريخيٍّ موثوق، وإلى أيقونة مركزية في تصميم الهوية القوميّة وهندستها، وإلى نقطة انطلاق حاسمة في عملية اختراع عجيبة للأمّة اليهوديّة، وبهذا كفّت اليهوديّة عن كونها حضارة دينية متنوعة وتحوّلت إلى شعبٍ عرقيٍّ اقتُلع من أرضه».

اختراع الشعب اليهودي؛ كان يحتاج إلى اختراع «أرض إسرائيل»، ولمّا كان اليهود شأنهم شأن المسيحيين والمسلمين، لم يكن لديهم وطن، وقد نهتهم العقيدة اليهودية عن المجيء إلى هذا المكان المقدس. ومنطقيًّا، وبحسب الأحداث التاريخية؛ فإن أيّ علاقة دينية بمركز مقدس لا تمنح أصحابه الديانة حقوقًا الملكيّة عليه. لم تكن للصليبيين أيّ حقوق تاريخية للسيطرة على الأرض المقدسة - فلسطين، وأكبر دليل على ذلك؛ أنه عندما طُردت طوائف يهودية أو اضطهدت؛ لم تتوجه للبحث عن ملجإ في الأرض المقدسة - فلسطين، بل ذهبت إلى أماكن إيواء أخرى. فاليهود الذين طُردوا من إسبانيا لم يتوجهوا إلى فلسطين، واليهود الذين تعرّضوا لمذابحَ في روسيا وأوروبا لم يفكروا في الهجرة إلى «أرض الميعاد»، وقد كانت متاحة أكثر من غيره، ولكن عندما رفضت الولايات المتحدة فتحَ أبوابها أمامَ أكبر هجرتين يهوديتين في التاريخ؛ الهجرة الأولى بعد المذبحة النازية 1924- 1948، والثانية بعد فتح الاتحاد السوفييتي أبوابه لهجرة اليهود آواخر ثمانينات القرن العشرين. في تلك الهجرتين، تدفّق المهاجرون اليهود إلى فلسطين بالضد من رغبتهم في

اختيار الولايات المتحدة وأوروبا مكانًا جديدا لهم، لكن إغلاق الأبواب أمامهم دفعهم للهجرة إلى فلسطين، المكان الذي لم يطلبوا العيش فيه بأكثريتهم الساحقة. لم تكن «أرض إسرائيل في أي لحظة مركزية بالنسبة للشتات اليهودي، وكان عدد اليهود في هذا المكان المقدّس في آواخر القرن الثامن عشر؛ أقل من 5 آلاف يهودي، بوصفهم جزءًا من ربع مليون مواطن أصلاني فلسطيني، وكان عدد اليهود في أنحاء العالم آنذاك 2 مليون ونصف.

بحسب شلومو ساند في كتابه بعنوان اختراع أرض إسرائيل؛ فلقد استبدلت أرض كنعان الواردة في معظم أسفار العهد القديم «بأرض إسرائيل»، هذه الأرض لم تكن أبدًا أرض الآباء؛ لأنهم وُلدوا في مكان آخر، وعرضتهم رواية العهد القديم كمهاجرين وغرباء ومحتلين «ولم تكن أرض كنعان في جميع أسفار العهد القديم؛ وطن بني إسرائيل ولم تسمى أرض إسرائيل».

تناقضات نشأة المجموعة البشرية، وتناقضات علاقتها مع الأرض، وتناقضات علاقتها الإقصائية مع الآخر - الأصلاني-؛ أنتجت تناقضات في إطار الهُوية اليهودية «الواحدة». يقول شلومو ساند في كتابه (كيف لم أعد يهوديًا؟): لا يمكن الانضمام للقومية اليهودية سوى بطريقة واحدة، هي أن يكون ابنًا لأمٍّ يهوديّة، أو الخضوع لإجراءات التهوّد الطويلة والمؤلمة، وَفْق أحكام الشريعة اليهودية، حتى لو كان علمانيًّا وملحدًا. ويضيف: «لو كان أبي يهوديًا، وأمي ليست يهوديةً لاعتبرت نمساويًّا». وأطفال لمهاجرين أفارقة ولدوا في إسرائيل توجهوا إلى الحاخامية؛ مطالبين بالتهوّد، لكن طلباتهم قوبلت بالرفض التام. اليهودية هُوية مغلقة وحصرية، وليست في متناول من يرغب، وهناك فرق بين هوية يهودية، وأخرى يهودية أيضا؛ فاليهودي المتدين غير اليهودي العلماني، غير اليهودي القومي واليهودي الشرقي السفارديم، ليس كاليهودي الغربي الإشكناز، وليس كالمزراحيم والفلاشا والأفارقة... فقد تم تركيز اليهود الشرقيين المهاجرين في أطراف الدولة، وحصلوا على القليل جدًا من الامتيازات، وهناك تمييزٌ في العمل والسكن، وفي مناصب الدولة والجيش بين الشرقيين والغربيين، ويتأثر النسيج الاجتماعي سلبًا، لجهة ضعف التصاهر والانصهار فيما بينهم.

لقد عانى اليهود المغاربة ووالعراقيي واليمنيين والمصريين والإيرانيين من أزمة هوية؛ فهؤلاء عوملوا بدونيّة، وشعروا - وما زالوا - يشعرون بالدونيّة. قدمت رواية (معبر مندلباوم) للإسرائيلية داليا كوهين؛ من أصل إيرانيٍّ، نموذجًا لمعاناة اليهود الشرقيين؛ بطلة الرواية جاكلين المصرية اليهودية تتنكر لأصلها المصري، وتتدعي أنها من أصل فرنسي، وتتمتع بشهرة في إسرائيل، وتحيا حياة اليهود الغربيين، ولكن عندما ينكشف أمرها؛ تتعرض لنبذ المجتمع الإسرائيلي لها؛ لم يكن صراع الهوية في الرواية من نصيب جيل واحد، بل انتقل من الآباء إلى الأبناء والأحفاد.

لقد جرى سلخ اليهود الفلسطينيين والعرب عن شعوبهم، وعن ثقافتهم وهوياتهم القومية، وفي الوقت نفسه جرى التمييز ضدهم.

سامي شطريت اليهودي المغربي الذي هاجر من إسرائيل إلى أمريكا؛ لخّص عملية طمس الهوية العربية لليهود القادمين من بلدان عربيّة بالقول: «هويتنا العربية - كيهود - اختفت. لقد دمرتها الصهيونية، ولم يعد ثمة عرب يهود في العالم، والأسوأ أن الصهيونية حوّلت اليهودي الشرقي إلى مستعمِر استيطاني». ليس هذا وحسب، بل يوضّح ساند ما جرى للعرب اليهود بالقول: ولكي لا يكون اليهود العرب عربًا في دولة اليهود، فقد مارسوا كبحًا ذاتيًا بإخفاء عروبتهم، والتنكر لها في محاولة لتخفيف القهر الخارجي الممارس ضدّهم، وعاشوا في معظمهم حالةً من الفصام الثقافي؛ كان من مظاهرها اتخاذ مواقفَ معاديةٍ للعرب، وتفضيل اليمين الصهيوني، وتنصّلهم من أصولهم الثقافية.

يصل المؤرخ البروفيسور شلومو ساند إلى موقف يلخص أزمة الهوية الإسرائيلية، بالقول: «أرى من واجبي الأخلاقي الانفصال نهائيًّا عن اليهودية المتمركزة حولَ ذاتها؛ فعندما يصنفونني ضمن أثنوس خيالي، ويشملونني في نادٍ حصري؛ فإنني أطلب الانسحاب. إنّ العنصرية موجودةٌ في كل مكان تقريبًا، لكن في إسرائيل، العنصريةُ بنيوية بروح القوانين، وتدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام، وتطبق على الفلسطينيين بشكل سافر، والأمر المروع أكثر، أن العنصريين في إسرائيل لا يعرفون أنهم كذلك، ولا يشعرون بوجوب الاعتذار؛ وتشكّل إسرائيل نموذجًا يحتذى به في نظر معظم حركات اليمين المتطرف في أنحاء العالم»■

المصادر:

- ثلاثية شلومو ساند المكونة من 3 كتب اختراع الشعب اليهودي - اختراع أرض إسرائيل - كيف لم أعد يهوديًّا؟ – الصادرة عن مركز مدار – رام الله
- صراعُ الهوية في الشخصيةِ اليهودية في رواية معبر مندلباوم/ داليا كوهين بحث مريم جمال الدين فوزي.
- نقد خطاب التحرر اليهودي /هشام البستاني/ مجلة الآداب، كانون أول/ ديسمبر 2008.

التحولات السياسية وآفاق الديمقراطية في تونس

محسن النابتي– الناطقُ الرسميُّ باسم التيار الشعبي/ تونس

كانت الحركةُ الانتفاضيّةُ التونسيّةُ في 2011، شرارةَ الاحتجاجات الشعبيّة في الوطن العربي. ولئن كان من المهمّ التأكيد على الظروف والعوامل الموضوعيّة المتسبّبة في الاحتجاجات والانتفاضات الشعبيّة، من فساد الحكم، وانتشار الفقر والاستبداد، التي أصبحت بدورها تشكل عبئًا ثقيلا على الدوائر الرأسمالية النافذة، التي تريد كسر الحواجز المتبقيّة كافة أمامَ النموذج النيوليبرالي، ومزيد النهب، ووضع اليد على مصادر الثروة، إلا أن عدم تسلح المحتجين ببرنامج سياسيٍّ واضح، وانعدام القيادة المنظمة للحركة؛ فتح الباب أمام التدخل الخارجي، وتوجيه الحراك في مسار آخرَ يخدم المصالح الغربية والرجعيات العربية. وفي هذا الإطار، وطيلة السنوات العشر الأخيرة؛ تحول تفاهم الإخوان والسلفيين مع الامبريالية الأمريكية إلى ما يشبه التحالف، تمظهر في أبشع صوره في الحرب على سوريا، وانعكس، أيضا، في توافق موضوعيٍّ بين الليبرالية المتوحشة الحداثوية، والليبرالية المتوحشة الإخوانية والوهابية في داخل الأقطار العربية المستهدفة، على اعتبارها كلها ليبراليات متلونة، وكياناتٍ وظيفيّة وكيلة وعميلة في خدمة المشغلين الدوليين والإقليميين أنفسهم.

وفي المقابل، فشلت النخبة الوطنية التقدمية في إرساء حالة جادة فكريًا وسياسيًّا لإعادة صياغة المشروع الوطني التحرري، وتعبئة الجماهير الشعبية وقوى الشعب العامل لافتكاك السلطة من براثن الفئة التي تحتكرها وتحتكر معها الثروة. مشروع تحرر وطني يؤمن باستكمال تحقيق أهداف الثورة عبر إحداث تغييرات جذرية في طبيعة الدولة التابعة والفاسدة، وفي معادلة العلاقات الاجتماعية السائدة التي لا تخدم سوى طغمة من البرجوازية الوكيلة لمصالح رأس المال الغربي على حساب مصالح الشعب وقواه الكادحة، بل إن النخبة الوطنية التقدمية وأحزابها ومنظماتها تأثرت بمجريات الصراع في تلك السنوات مع اليمين الإخواني، وتحت ضغط القوى الليبرالية الحداثوية ونخبتها الإعلامية والثقافية – سقطت في خطيئة المفاضلة بين شقي الليبرالية المتوحشة، الذي كان الصراع بينهما ظرفيًّا وشكليًّا، ويدور حول تقاسم السلطة والنفوذ لا على أساس اعتبارات وطنية أو اجتماعية، كما سيتأكد لاحقًا عندما تحقق توازن نسبي للقوى بينهما، أدى الى إفراز دستور 2014، ثم تقاسم السلطة مباشرة بعد الانتخابات في العام نفسه. كما سقطوا في مطب توصيف طبيعة الصراع، فعدّوا أنفسهم مدافعين عن «مدنية» الدولة، وتهمّشت التوصيفات العلمية والتاريخية والموضوعية، التي تقيّم الفرز السياسي بين قوى التحرر الوطني والاجتماعي من جهة، وبين قوى الهيمنة ووكلائها وأدواتها من الفئات والطبقات المستغلة والوكيلة من جهة أخرى، دون اعتبار للفروقات الثقافويّة بين هذه الأخيرة.

قبلت القوى الثورية والتحررية بقواعد اللعبة الوليدة، ووافقت على الدستور رغم إدراكها أنه إفراز طبيعيٌّ لموازين القوى بين جناحي الليبرالية المتوحشة في ظرف معين، وباركت مخرجات صناديق الاقتراع في أكتوبر 2014، واتّخذت لنفسها موقع المعارضة البرلمانية والحقوقية، دون تطوير لقراءاتها، وتحيين لبرامجها وخططِ عملها الميداني وتحالفاتها. فتمكنت بذلك الفئات الاحتكارية بالتعاون مع القوى الرأسمالية الدولية، والقوى الإقليمية الرجعية من تحويل مسار الثورة إلى مجرد واجهة ديمقراطية مضللة، حيث تحول ما سمّي بالانتقال الديمقراطي إلى ما يشبه الملهاة طيلة السنوات الفارطة، وتحول الشعب إلى أداة في يد هذه الطغمة وأحزابها للحفاظ على مصالحها، ومن ورائها مصالح قوى الهيمنة، فبعد كل انتخابات يتلقى الأمل في التغيير ضربةً قاسمةً، ونكاد نصل إلى نقطة الانهيار النهائي؛ نتيجةَ الوهم الذي نعيشه طيلة السنوات الفارطة، وهو أن أهداف النضال الوطني في الديمقراطية التي هي بالأساس سيادة الشعب، ووضع السلطة بيده، وفي إقامة مجتمع الكفاية والعدل، وتكافؤ الفرص، ستتحقق بمجرد الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وقد نسينا أن النظام الذي كان جاثمًا علينا طيلة عقود ليس مجرد واجهة سياسية متمثلةً في الرئيس وعائلته وحزبه، وإنما شبكة مصالح داخلية مرتبطة بالخارج، لا يضيرها في شيء أن تتغير الواجهة الاستبدادية إلى واجهة ديمقراطيّة أو دستوريّة شكليّة مخادعة، مقابلَ الحفاظ على مصالح مجموعة العائلات ومن ورائها مصالح قوى الهيمنة.

لقد حولت المنظومة الليبرالية مفهوم الديمقراطية إلى هوس بصناديق الاقتراع لذاتها، واختزلتها في الحريات الفردية والعامة، في إلغاء تامٍّ للاستحقاق الاجتماعي والوطني، دون مضمون حقيقيٍّ يعطي الفئاتِ الشعبيّة السلطةَ والقوةَ لتحقيق السيادة الوطنية، ولتغيير معادلة العلاقات الاجتماعية السائدة لصالحهم.

انتخابات ٢٠١٩ المنعرج الحاسم

منذ 2014 بدأت مرحلة تحالف بين جناحي المافيا المتمثلة في عائلات الريع التقليديّة المتحكمة في اقتصاد البلاد منذ عقود وبين دولة الإخوان الموازية، والمتمثّلة اقتصاديًّا في مافيا التهريب والتوريد وتبييض الأموال، وقد نجح هذا التحالف بعد انتخابات 2019 في إحكام قبضته على السلطتين، التشريعية والتنفيذية، ومختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها، ودخلت البلاد في صراع داخل مؤسسات الدولة، لطالما حذرنا منه؛ بات يهدد وحدتها وسلامة كيانها خاصة، وقد عادت جماعة

العودة إلى الفهرس

الإخوان للعبتها القديمة الجديدة، وهي الدفع بأتباعها ومليشياتها في مواجهة الشعب من جهة، واستدعاء التدخل الخارجي من جهة أخرى.

تحولت منظومة 2019 إلى عبء ثقيل على الشعب والمؤسسات السياديّة للدولة على السواء، حيث حوّلت البلاد إلى مصبّ نفايات، وفضاء لتبييض الأموال، وترويج السمّوم، وأغرقت في الديون، ودمرت قطاعاتها الإنتاجية، وانهارت المرافق العمومية الرئيسية، كالتعليم، والصحة، والنقل، وتصحر القطاع الفلاحي، كما حدث مع القطاع الصناعي في السابق؛ فازداد حمْل الكادحين والفقراء ثقلًا، وتعمّقت سيطرة بعض العائلات القليلة على ثروات البلاد، والتحقت الشرائح الوُسْطى بصفوف الفقراء. كما باتت المؤسسات السيادية ترزح تحت التمكين الذي شكّل ذروة العبث بالدولة ومؤسساتها وسيادتها؛ جرّاء تفاقم التدخل الخارجي للحد الذي باتت فيه بعض السفارات تقرر للشعب التونسي بدل مؤسساته، وأصبح سفراء بعض الدول محددين وفاعلين في الأزمة أكثر من التونسيين.

25 جويلية 2021 وأفاق الديمقراطية في تونس

جاءت 25 جويلية 2021 حدثًا فارقًا في مسار الأحداث في تونس؛ فقد كانت، كما وصفها الدكتور عبد الاله بلقزيز «مثالًا نادرًا للصدام بين الدولة والسلطة؛ إذ اجتمعت على إنفاذ هذه الإجراءات إراداتٌ سياديّةٌ عدّة (رئاسة الدولة، الجيش، القضاء، أجهزة الأمن)، وتلقاها أغلب الرأي العام بالقبول».

25 جويلية كانت تعبيرًا عن إرادة ثلاثية: شعب، ومؤسسات سياديةً على رأسها القوات المسلحة، ورئاسة الجمهورية، وهي تعبير، أيضًا، عن ذروة عزلة السلطة الحاكمة ورفضها من الشعب والمؤسسات، وهي بمثابة عملية تأميم مؤقّت للسلطة لصالح الشعب، قامتْ بها المؤسسات السياديّة، وبذلك يمكن اعتبارها فاتحة أفق جديد لتونس وشعبها وديمقراطيتها.

شروط تصحيح المسار، وتكريس الديمقراطية السليمة

1- المحاسبة القضائية لكل من أجرم في حق تونس وشعبها؛ هي الممر الإجباري للإصلاح: فرض محاسبة المجرمين سواء الذين نهبوا مقدرات الشعب، أو زوّروا الانتخابات، أو الذين سفكوا دماء أبنائنا مدنيين وعسكريين، وسفروا شبابنا لبؤر التوتر، واغتالوا خيرة المناضلين الوطنيين، الشهيدين: محمد براهمي، وشكري بلعيد، وهو الممر الإجباري لتنقية الحياة السياسية. فلا يمكن لمنظومة الفساد أن تكون جزءًا من عملية الإصلاح، وكل تراخ أو انتقائية في هذا الأمر؛ ستجعل المرحلة القادمة تحمل في أحشائها عامل هزيمتها، وحل البرلمان الحالي، كأحد أهم المعاقل المتبقية لعصابات السلطة المنهارة؛ إحدى أهم خطوات النجاح؛ لأن العصابات بجميع تشكيلاتها، وكل المستفيدين من مرحلة الفوضى والغنيمة يضغطون من أجل رفع التجميد، وعودة البرلمان؛ ليشكل بؤرة لإعادة التجميع والتركيب لإنتاج واجهة جديدة للمافيا، تمكنها من الالتفاف على المطالب الشعبية، مثلما حصل سنة 2011 و2013 إثر اغتيال الشهيد محمد براهمي مؤسس التيار الشعبي.

2- الإصلاحاتُ السياسية: أمام العجز الذي بات عليه النظام السياسي والأزمات المتتالية التي أفرزها، والتنصل المستمر من تحمل مسؤولية الحكم وتبعاته؛ بعد كل انتخابات بات من الضروري تعديل النظام السياسي، تجاه توحيد السلطة التنفيذية ومراجعة علاقتها بالسلطة التشريعية، وإعادة بناء باقي المؤسسات الدستورية بعيدًا عن المحاصصة والتمكين. ومن جهة أخرى تعزيز الإرادة الشعبية، مما يستوجب تغيير النظام الانتخابي؛ لتتمكن القوى الشعبية ذات المصلحة من المشاركة في صنع القرار في مختلف المجالس المنتخبة، وهذا هو جوهر المشروع السياسي للحزب القائم على تكريس الطابع الشعبي للسلطة لا في الحضور الشعبي المباشر فحسب، وإنما من خلال تمثيلية نسبية شعبية، ونعني بها الحضور الفعليّ للقوى الشعبية، من عمال وفلاحين والقوى المعطلة قسرا في مجلس نواب الشعب، والمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، وهذا يتطلب بالضرورة تغيير القانون الانتخابي الحالي لفتح الباب القانوني لهذه القوى الاجتماعية من المشاركة في السلطة.

3- التنميةُ المستقلة ضمانةٌ للديمقراطية، وضمانةٌ ضد عودة الفساد، وضمانةٌ للسيادة الشعبية والوطنية على السواء: في استمرار اقتصاد الريع والتهريب لن يقضى على الفساد باعتبار هذا المنوال الاقتصادي هو مكينة فساد، وليس مكينة إنتاج، وباستمراره استمرارٌ للفساد السياسي، حيث ستعمل «الألغارشيا» على تكوين واجهات سياسية جديدة توصلها للسلطة بالمال السياسي والإعلام الموجّه، وباستمراره استمرارٌ للهيمنة الخارجية باعتباره اقتصادَ وكلاء؛ فالتنميةُ المستقلة تعني اعتماد المجتمع على نفسه، وهو ما يعني الاعتماد على قدراته الخاصة وتعبئة قدراته، ومن ثَمّ فإن أول القدرات هي قدرات أفراده، وبذلك يكون الإنسان في قلب ساحة الفكر والحركة، فهو صانع التنمية وهدفها في آن معًا؛ فالتنمية تطرد وتتسارع إذا توفّر العمل المنتج لكل مواطن، وبارتفاع إنتاجية العمل؛ يصبح توفير الصحة والتعليم والسكن والنقل أمرًا ممكنًا، بل ضروريٌّ باعتبار أهم دافع لاستمرار التنمية المستقلة هو شعورُ الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية.

وباعتبار أن للجماهير حاجات غيرَ مادية، وهي الحقوق السياسية والاقتصاديةُ والاجتماعية؛ تأتي ضرورة المشاركة الشعبية في صنع القرار على المستويات كافةً، وكذلك من يريد دورًا إيجابيًّا للناس في بناء صرح التنمية المستقلة، وحماية المنجزات الوطنية، عليه إتاحةُ فرص المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السياسي، وبذلك تتحقق الديمقراطية الفعليّة والسليمة.

إن التنمية لا يمكن أن تتحقق على يد شعب يقع معظم أبنائه تحت عبء الفقر والحرمان والتمييز والظلم الاجتماعي والسياسي؛ فالتنمية لا تكون تنميةً بمعزل عن مصالحَ وإرادة المحرومين؛ فالتنميةُ المستقلة هي عملٌ ثوري بالمعنى العلمي؛ لأن طريق التنمية المستقلة يبدأ بتمكين القوى الشعبية وعموم المحرومين من السلطة، وتوظيفها لخدمة مصالح الأغلبية الشعبية.

من شروط نجاح مشروع التنمية المستقلة، هو استلهام الذات الوطنية، وحشد الطاقات والإمكانيات القائمة والمحتملة، والإفلات من سيطرة النخبة العميلة، التي تعمل على إقناعنا بأن النموذج الاقتصادي التابع هو النموذج الوحيد الممكن، دون الدخول في متاهات شعبوية تكون آثارها مدمرة، وإنما مَن خلال خطاب علميٍّ، ومتوازن ونضال جادٍ ومتواصل، وتونس اليومَ تعيشُ أكثر مرحلة في تاريخها؛ يمكن خلالها استلهام هذه الذات الوطنيّة؛ نظرًا للالتفاف الشعبي الكبير حول 25 جويلية، والآمال الوطنيّة الكبيرة المعلّقة عليها؛ فهل ننجح هذه المرة...؟

مضامين الاهتمام الأمريكي وأبعاده
بملف الحدث التونسي الراهن

د. عابد الزريعي– مديرُ مركز دراسات أرض فلسطين للتنميّة والانتماء/ تونس

تصدّرت تونس بموقعها الجغرافيّ، الذي يمثّل عقدةَ الربط الاستراتيجية بين بلدان المغرب العربي على مدى الشهر المنصرم؛ نشرات الأخبار على المستويين: الإقليمي، والدولي؛ ارتباطًا بما قام به الرئيس التونسي قيس سعيد من إجراءات، وما اتخذه من قرارات، وَفقًا لتفسيره للصلاحيات التي يحوز عليها حسب مواد الفصل 80 من الدستور التونسي. وبما أن تفسيره لتلك المواد لم يكن محط إجماع وتوافق بين الأطراف الفاعلة، خاصّة، حركة النهضة التي بدت مستهدَفة أساسيّة بهذه القرارات، وكثير من الناشطين السياسيين، فقد انقسمت حولها الآراءُ والمواقف بين مؤيدٍ وداعمٍ لها دون تحفظ، ومن وصفها بالانقلاب على الدستور.

إن تركيز الأنظار على تونس، ارتباطًا بهذا الأمر؛ يعود إلى أسباب عديدة منها ما هو ظاهرٌ على السطحِ، ومنها ما يجري في العمق، كتيارات الماء العميقة، فقد كان وجودُ حركة النهضة الفاعل في الحياة السياسية التونسية، وسيطرتها على البرلمان التونسي منذ أول انتخابات جرت بعد عام 2011؛ أحدَ أسباب هذا الاستقطاب، خاصةً، بالنسبة للقوى التي رأت في الموضوع تصفيةَ حساب مع قوى الإسلام السياسي، وطردًا لها من أحد مواقعها الأخيرة، بعد الغصّة التي شكلتها هذه القوى منذ تسيُّدها المشهدَ السياسيَّ بعد التحرّكات الشعبيّة التي شهدتها عديدُ الأقطار العربيّة منذ عشر سنوات مضت؛ من تطبيع ومشاركة في التآمر على سورية، وارتماء في أحضان تركيا. يضاف إلى ذلكَ، تقديرُ غالب هذه القوى للرئيس قيس سعيد بعد التصريحات التي أطلقها إبان الحملة الانتخابيّة، وعدّ فيها التطبيعَ خيانةً عظمى. وبإقدامه على هذه الخطوة، كان الانحياز له كبيرًا. وفي الجانب الآخر، كان الموقف يتخذ صيغةَ الدفاع عن الديموقراطية والقداسة الدستورية، بما ترتب على كل ذلك من نقاش متشنّج قائم على الاصطفاف والاتّهام المتبادل، الذي يغيّب الضوء عن القضايا ذات الطابع الاستراتيجي، التي تحفّ بأحداث محليّة تبدو للوهلة الأولى بأنها شأنٌ داخليٌّ محض، وبعيدٌ كل البعد عن الصراعات الدولية الكبرى؛ غير أن الحدث التونسي وما رافقه من مواقف إقليميّة ودوليّة متعدّدة؛ يكشف عن أنه قد حظي باهتمام إقليميٍّ ودوليٍّ كبيرين؛ تبدّى في عددٍ لا يستهان به من التصريحات الصحفية والبيانات والزيارات، من قبل مستويات سياسيّة مختلفة، ولأكثرَ من دولة. وكان اللافت للنظر في هذا السياق؛ حجم حضور الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت منذ اللحظة الأولى إلى الإمساك بالملف، وخلق الانطباع بأنها صاحبة الحل والعقد فيما يجري على الساحة التونسية. وفي هذا الصدد، تم رصد عديدٍ من الاتصالات الهاتفية، والتصريحات الصحفية المعلنة، والتي توّجت بإرسال وفدٍ أمريكي إلى تونس؛ يضم كلًّا من: نائب وزير الخارجية، ونائب مستشار الأمن القومي، ومسؤول ملف شمال إفريقيا، حيث التقى مع الرئيس وطاقمه، وعقد لقاءً جانبيًّا مع ممثلي

العودة إلى الفهرس

المجتمع المدني.

وإذا كان الهدف من كثافة الاتصالات الأمريكية وتعدد مستوياتها وتواترها، هو إعطاء انطباع بأن الملف ملفها؛ فإن الملاحظ أن الحركة العلنية ـ على الأقل ـ لأطراف دولية أخرى بشأن هذا الموضوع، قد تراجعتْ بالقدر الذي تقدمت فيه أمريكيا، بما يؤشر أن هناك تسليمًا ضمنيًّا بالدور الأمريكي في هذا الجانب، وارتباطا بذلك؛ تبرز مجموعة من الاستنتاجات تتعلّق بالموقف الأمريكي، وطريقة إدارته وتعامله مع الحدث التونسي تتلخص فيما يلي:

أولا: أن زيارة الوفد الأمريكي الرسمي المعلنة إلى تونس، وإذا استثنينا أية لقاءات غير معلنة، قد تكون تمّت من قبل السفارة الأمريكية، وقد جاء بعد عديد التصريحات الرسمية الأمريكية التي حددت من خلالها رؤيتها وموقفها، كما أنه جاء متأخرًا، إذا وضعنا في الاعتبار توافد وزراء الخارجية الغرب على تونس، وباستثناء الجزائر، فإن زيارة وزير الخارجية المصري والإماراتي والمغربي؛ يمكن النظر إليها، كعملية تهيئة أو استطلاع تمهيديٍّ لزيارة الوفد الأمريكي.

ثانيًا: تبلور الموقف الأمريكي على شكل إمساك العصا من المنتصف، وتوجيه رسائل تطمين لكل من: رئيس الجمهورية، وحركة النهضة، بما يعنيه ذلك من خطأ الطرح القائل: بأن أمريكيا تمضي نحو التخلص من حركة النهضة، وذلك في سياق إنهاء علاقاتها مع الإخوان المسلمين، بعد استخدامهم في مشاريعها خلال الفترة السابقة. إن صيغة المعالجة الأمريكية القائمة على وضع الجميع تحت جناحيها؛ تهدف في جوهرها إلى منع توتير الوضع الداخلي في تونس.

ثالثا: أن أمريكيا، ومن أجل ضبط حدٍّ من التوازن بين الطرفين في تونس؛ تطرح معالجة الأزمة الاقتصادية، كهدف أولي، وربطه بعودة الحياة البرلمانية، وجعل النجاح في ذلك مقدمة ضرورية للقيام بأية إصلاحات دستوريّة لازمة ولاحقة، أي جعل حلّ المشكلة الاقتصادية مدخلا للحوار حول التعديل والتطوير الدستوري. هذه الصيغة في حد ذاتها تجمع بالضرورة بين طرف يستعجل عودة البرلمان، وطرف يستعجل الإصلاحات الدستورية، تحتّ جناحي طرف ثالث ضامن، وهو الولايات المتحدة التي تلوّح بالمساعدة الاقتصادية للشعب التونسي، وتستخدمها في الوقت ذاته أداة ضغط؛ الأمر الذي يتبدّى من خلال الإشارة المتكررة إلى الأزمة الاقتصادية والصحية التي تمرّ بها تونس.

رابعًا: تميّزت الحركة الأمريكية بإرسال الإشارات التي يفهم من خلالها أنها ليست طرفا ناصحًا فقط، وإنّما طرفٌ يعرف ويمسك بالوضع العام، وقد تبدى ذلك من تكرار الحديث عن معرفتها بحقيقة الوضع الاقتصادي والصحي في تونس، وإعلانها الالتزام بدعم الشعب التونسي، وتعمد عقد لقاء مع ممثلي منظمات مجتمع مدنيٍّ ووعدهم بالدعم، وكذلك إشارتها بشكل صريح إلى ضرورة تكليف رئيسٍ حكومة قادر، والسؤال هنا: من يحدد مستوى القدرة، وكذلك دعوة الجيش التونسي إلى مراقبة دوره في الحياة الديمقراطية، بما يعنيه ذلك من استمرار حضورها المباشر وغير المباشر في الساحة التونسية. وبما يمكنها من إقصاء أي طرف خارجيٍّ آخرَ، إقليميٍّ أو دولي، أو التأكيد على أن المرور للساحة لا يتم إلا من خلال موافقتها؟

وارتباطا بالاستنتاجات الأربعة السابقة؛ تبرز عديد الأسئلة التي تتعلق بالمسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وما حدث في تونس، وكذلك حول أهدافها، ودوافعها للتعامل بهذا المستوى مع ملف في ساحة لم تكن تعيرها اهتمامًا ظاهرًا على الأقل.

السؤال الأول: هل كان الحدث التونسي مفاجئًا للإدارة الأمريكية، وبالنتيجة قامت بالتكيّف مع مجرياته، ورسمت تصورها السياسي على هذا الأساس؟ أم أن الحدث كان ضمن دائرة المتوقع الأمريكي، وبالنتيجة كانت الخطة السياسية للتكيف معه حاضرة حتى قبل وقوعه؟

يؤكد حجم الاندفاعة الأمريكية تجاه الساحة التونسية أن الحدث كان في دائرة المتوقع، إن لم نقل الحتمي الأمريكي؛ بدليل تحذير رعاياها عشية قبيل 25 يوليو 2021 من مخاطرَ أمنية على الساحة التونسية، ما يعنيه ذلك؛ أن تصورًا سياسيًّا شاملا قد أُعدَّ ورسمت خطوطه بإتقان؛ انتظارًا للحظة التنفيذ.

السؤال الثاني: هل نسّق الرئيس قيس سعيد خطواته مع الإدارة الأمريكية؟

من الجلي أن كلّ حركة الرئيس التونسي كانت بعيدة عن أمريكيا؛ فزياراته الخارجية التي يُستشفّ منها أنه طرح، أو حاول التهيئة من خلالها لخطوته، كانت تجاه مصر على المستوى العربي، وتجاه إيطاليا وفرنسا على المستوى الخارجي، وهناك أعطى تصريحين يُستشفّ منهما أن الوضع التونسي غيرُ مستقر؛ الأمر الذي يؤشر نحو تحرّك ما، ولكن هذا لا ينفي إمكانية ما يسمّى بالدفع غير المباشر، وعبر وسائط غير مباشرة.

السؤال الثالث: ماذا تريد أمريكيا من تونس؟ وهل ثمة علاقة بين هذا التوجه والانكفاء الأمريكي في مواقع أخرى من العالم؟

أول ما يتداعى إلى الذهن في هذا الجانب، ذلك التوافق الزمني بين الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وإصرارها على أن تكون الطرف الفاعل في الملف التونسي، ما يؤشر إلى توجّه نحو التمركز في منطقة المغرب العربي التي لا يُنظر إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلا كمنطقة جغرافيّة فقط؛ تحمل اسم شمال إفريقيا. وإذا وضعنا في الاعتبار أن جملة التطورات التي شهدها المغرب العربي، وبشكل أساسيٍّ على مدى العقد المنصرم؛ تقود إلى نتيجة مفادُها أن البلد الوحيد المتبقي القادر على المشاركة بفعاليةٍ في إعادة ترميم الأمن القوميّ العربي، وكذلك العمل على منع إسرائيل من التمركز المريح في القارة الإفريقية هي الجزائر؛ فموريتانيا منزويةٌ بعيدًا، والمغرب ذهب إلى التطبيع، وليبيا تمزّقت؛ إذن، فالهدف هي الجزائر، وبضرب الجزائر يفتح الباب لطرح مشروع شمال إفريقيا بدلا من المغرب العربي، وربما كانت سلسلة الأحداث التي شهدتها الجزائر؛ ارتباطا بمواقفها الداعية إلى عدم ممارسة الضغط على تونس، تأتي في هذا السياق■

هل ستسقط القلعة؟
الكيان يضع قدمه في الاتحاد الإفريقي

أحمد مصطفى جابر – مسؤول قسم العدو في «الهدف»

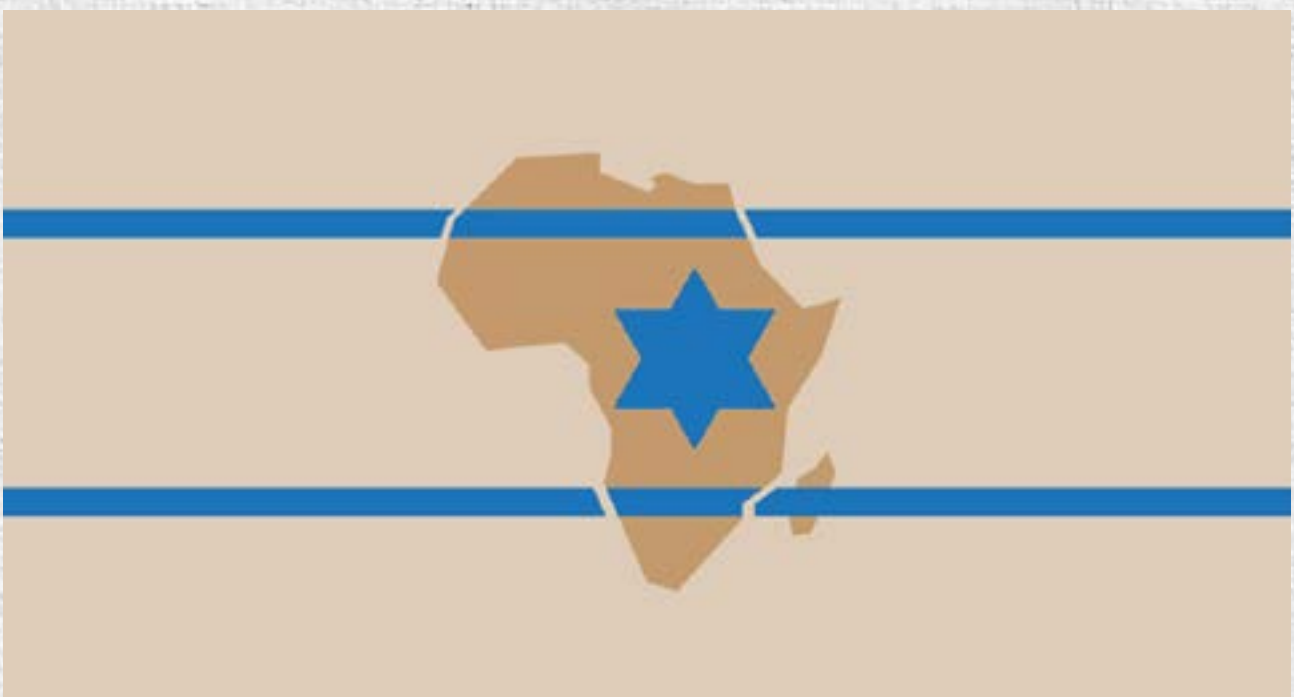

وهكذا تمكّن الكيانُ الصهيوني أخيرًا من تحقيق حلمه الكبير؛ بوضع قدمه رسميًّا داخل الاتّحاد الإفريقي، في خطوة تتجاوز كثيرًا الطابعَ البروتوكولي للعضويّة المراقبة، ليشكل هذا الانضمامَ نصرًا مبينًا، شئنا أم أبينا، لجهود التغلغل الصهيوني في القارّة السمراء، وتداعي الدور العربي فيها وتخاذله.

في كلِ هذا، كانت الدول العربية، إما متفرّجة وعاجزة، أو متخاذلةً ومتواطئة، وأحيانًا متحالفة مع الكيان في مد نفوذه، سواءً خدمةً لما تعتقد أنه مصلحة مشتركة، أو تنافسٌ مع دولة عربيّة أخرى؛ أو خضوعًا لإملاءات أمريكيّة، أو وعودًا كاذبةً لا تتحقّق، ولكن، نادرًا ما كان الكيان الصهيوني وجهوده السرّية والعلنيّة في مهداف جهد عربيٍّ واضح، لذلك، أسفر الأمرُ عن تقاسم النفوذ في القارّة دون أن يكون للعرب حصّةٌ أو دور، بل إنّ ردّ فعل الدول العربية يدعو للخجل، وإن جاء متفاوتًا، فمباشرةً بعد إعلان رئيس مفوضيّة الاتّحاد، التشادي موسى فكي، عن إجرائه غير القانوني، بل غير الأخلاقي قبل هذا، سارعت الجزائر وجنوب إفريقيا بتسجيل اعتراضهما ورفضهما للخطوة، واستغرق الأمر أسبوعين كاملين لتنسيق مواقف سبع دول عربيّة في الاتّحاد من أصل 10، لرفض الإجراء؛ هي الجزائر، ومصر، وليبيا، وتونس، وموريتانيا، وجزر القمر، وجيبوتي، بينما انصرفت المغرب والسودان والصومال إلى صمتٍ مخجل، له تفسيره الواضح.

الاحتجاج السباعي العربي الذي أحيل الفضل فيه إلى الدبلوماسيّة الجزائريّة التي عادت بزخم بعد ركودٍ وسباتٍ طويلين، وقعت عليه أيضًا دولٌ عربيّةٌ مراقبة، وإن لم تكن إفريقيّة، هي الأردن، والكويت، وقطر، وفلسطين، واليمن، إضافةً إلى بعثة جامعة الدول العربيّة، وتوّج التحرك بحلفٍ إفريقي أو طاقمِ تنسيقٍ بالأصحّ، يضم 13 دولةً إفريقيّةً بانضمام جنوب إفريقيا (التي تحرّكت مبكرًا مع الجزائر) والسنغال، والنيجر، والغابون، ونيجيريا، ومالي، وسيشل، وزيمبابوي أيضًا، ولكن ليس المغرب ولا السودان ولا الصومال كما ذكرنا، ويبدو الموقف غريبًا، إذ لا يمكن قياسه بمجرد وجود علاقاتٍ مع الكيان الصهيوني، كمصر، والأردن، اللتين رفضتا القرار الإفريقي، بينما يبدو أن الأمر حصل على مباركةٍ مغربيّة، فسّرتها الجزائر بأنها جزءٌ من حلفٍ صهيوني – مغربي يستهدفها.

كيف تمكّنت «إسرائيل» من اختراق القلعة الإفريقيّة؟

من اللافت للنظر غرابةُ طريقة الانضمام الصهيوني إلى الاتحاد، التي أثارت جدلًا واسعًا، حول قرارٍ منفردٍ اتّخذه رئيس المفوضيّة، خاصةً أن طلبَ الكيان سبق أن تمّ رفضه ثلاث مرات في 2013–2015–2016، في ظل زخم حكومة نتنياهو وصعود سياسته الخارجيّة، وفسر مندوب جنوب إفريقيا هذا الأمر بالاعتبارات السياسية الواضحة؛ بالدعم الثابت للقضيّة الفلسطينيّة، وأيضًا اعتبارات قانونيّة تتعلق بالسلوك «الإسرائيلي» المتعارض مع القيم التي يتبعها الاتّحاد، خصوصًا أيضًا أن الطلب الأخير للكيان قد تم تدبيره بليل، حيث لم يتمَّ بحثه مع الدول الأعضاء في الدورة 34 لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في 6–7 شباط/ فبراير 2021.

العودة إلى الفهرس

خصوصًا أن تصرف المفوض جاء التفافًا على طلب الهيئة الاستشارية تعديل بنود القانون الأساسي المتعلقة بقَبول دول في وضعية المراقب، وهي مبادرة تبنّتها الجزائر، وتشدّد من خلالها على ضرورة تعديل ميثاق الاتحاد الإفريقي، بما يضمن عدم السماح لأي دولة من خارج القارة، تقوم على أساس احتلال أراضي الغير، بالحصول على أيّ صفة داخل الاتحاد. وتأتي مبادرة الجزائر لمنع تفرّد المفوضيّة بأيّ قرارات حسّاسة ومتعارضة، كالقرار الأخير الذي اتّخذه المفوّض الذي تحوم حوله شبهات فساد، وتحرش جنسي، وممارسات أخرى، وَفقَ تقرير مجموعة الأزمات الدولية. نضيف إلى ذلك أن موسى فكي أثناء شغله لمنصب رئيس وزراء تشاد (2003-2005) ثم وزير خارجيتها، هو من قاد نحو تطبيع علاقات هذا البلد مع الكيان الصهيوني. في الفترة 2003-2005، ووزيرًا لخارجيّتها في الفترة 2008-2017، قبل انتخابه رئيسًا لمفوضية الاتحاد الإفريقي عام 2017.

ورغم حالة الفساد في المفوضية إلا أن الإنجاز الصهيوني هو تتويجٌ أيضًا لسلسلة من النجاحات في إقامة علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة وعسكريّة أيضًا مع عدد من الدول الإفريقية، خلال السنوات الأخيرة ليس فقط مع دول إفريقيّة، بل مع دول عربيّة أيضًا، بنيتْ جميعها على الاختراق الأصلي الذي سمح به نظام السادات في مصر عبر إقامة سلام مع الكيان، أدّى إلى ضرب القلعة الإفريقية في أقوى حصونها، أي الموقف التاريخي الذي قاده ورعاه الرئيس جمال عبد الناصر، فكانت العلاقات التطبيعية مع المغرب والسودان عام 2020، وهي التي كانت دون أي ثمن يذكر، ودون أي فائدة تعود على البلدين وشعبيهما عدا مصالح وطموحات الطبقتين الحاكمتين، كذلك ما سبق من علاقات مع تشاد (2019) أثناء فترة وجود موسى فكي رئيسًا لوزرائها، والتطبيع مع أخرى، بما فيها دول عربية. وكانت إسرائيل توصّلت إلى اتّفاقات تطبيع مع المغرب والسودان (2020)، فضلًا عن إقامة علاقات دبلوماسيّة مع تشاد (2019) كما ذكرنا أعلاه.

الجهود الدبلوماسيّة الصهيونيّة التي اعتمدت على سياسة تقديم معونات أمنيّة وعسكريّة، وأيضًا بعض المنافع المدنيّة، كرشاوى لدول إفريقيّة

متعدّدة، قادها بنيامين نتنياهو الذي صرّح بعد زيارته إلى تشاد في أيلول/سبتمبر 2020، إنّ «إسرائيل عادت إلى إفريقيا، وإفريقيا عادت إلى إسرائيل»، وأيضًا، وزير خارجيّة الكيان في حينه أفغدور ليبرمان الذي قام بجولة إفريقيّة عام 2014، شملت: رواندا، وساحل العاج، وغانا، وإثيوبيا، وكينيا؛ لتعزيز مساعي الكيان من أجل الحصول على صفة العضو المراقب في الاتّحاد الإفريقي

أيضًا، قام نتنياهو عام 2016 بجولة شملت: أوغندا، وكينيا، وراوندا، ثم أثيوبيا، وتوجت الجهود في تشرين الأول/أكتوبر 2017، بتنظيم قمّة «إسرائيلية إفريقية» في لومي عاصمة توغو، تجمع رؤساء الدول الإفريقية باستثناء دول المغرب العربي، إلّا أن القمّة ألغيت في ضربة لدبلوماسية نتنياهو، وإن لم تلغ طموحاته الإفريقية.

الدوافع الصهيونيّة للانضمام إلى الاتّحاد الإفريقي

منذ نشأة الكيان الصهيوني على أنقاض فلسطين، سعى قادته إلى ترسيخ شرعيته الدولية عبر الحصول على الاعتراف بقيامه، سواءً من الدول أو المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية، ومن المعروف أن الفشل كان حليفه في تلك المساعي خصوصًا برفض دعوة الكيان إلى قمة باندونغ، التي تأسّست فيها منظمة الدول غير المنحازة، وكذلك فشل الكيان في الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية السابقة على الاتّحاد الإفريقي.

ولا يمكن تجاهل تصريح أحد الدبلوماسيين بالخارجية الصهيونية «لقد مثل مؤتمر باندونغ أكبر انتكاسة دبلوماسية لنا، إنه أقسى مأساة عانيناها، حيث تجمع أكثر من مليار ونصف شخص في مواجهة 1,8 مليون في إسرائيل. وهذا، في حد ذاته، تحطيم معنوي لنا». لكن الظروف الجغراسية المتغيرة، غيّرت واقع وجود الكيان في هذه الأطر، خصوصًا أن تحقيق اختراق في هذا المجال كان في صلب النظريّة الأمنية التي صاغها ديفيد بن غوريون بخصوص الدول المحيطة بالعالم العربي، عبر نظرية «حلف المحيط» لاختراق دول محيطة بالعالم العربي، وقد بدأ الأمر في حينه مع تركيا، وإيران، وإثيوبيا.

ورغم أن الكيان تربطه علاقاتٌ علنيّةٌ وسريّةٌ مع 46 دولة عربيّة وإفريقيّة، في إطار ترتيبات عسكريّة وأمنيّة واقتصاديّة، بما في ذلك مبيعات الأسلحة والتدريب العسكري ومجال التكنولوجيا؛ ولم يمكّنها ذلك من إحراز مكاسبَ سياسيّة فحسب، بل مكّنها، أيضًا، من تحقيق مجموعة من المصالح الاقتصادية، إلا أن اختراق المنظمة الجامعة للعالم الإفريقي، يعني انتصارًا معنويًّا مهمًّا للكيان، فهو انتصارٌ على السياسات التاريخيّة لإفريقيا عبد الناصر وكاوندا وهواري بومدين ومعمر القذافي، ونيلسون مانديلا...وغيرهم، من قادة إفريقيا الذين وقفوا صخرة صلدة أمام الاجتياح الصهيوني للقارة. لذلك فإن مساعي الجزائر وجنوب إفريقيا وغيرهما من الدول الإفريقية، تتّخذ طابعًا استراتيجيًّا لمنع فوز الكيان الصهيوني بهذه الغنيمة، إذ

أنه كما هو انتصار معنوي للكيان، فإن هذا سيمنح تل أبيب بعض الامتيازات، للوصول إلى القنوات الرسمية للتأثير ودعم مصالحه، وسيكون الهدف الرئيس بالطبع تقويض التعاطف الإفريقي مع القضيّة الفلسطينيّة، وهو ما ينعكس ليس على فلسطين فحسب، بل على المصالح العربية بالجملة.

ومن أهم هذه الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها الكيان الصهيوني تحقيق مكاسبَ في سياق الشرعية العالمية للكيان الصهيوني وكسر العزلة، وإجرائيًّا تغيير أنماط تصويت الدول الإفريقية لمصلحة الكيان وضد المصالح الفلسطينية، أو على الأقل ضمان حيادها في قاعات الأمم المتحدة، وأمنيًّا، يسعى الكيان إلى تأمين نفسه وتعزيز مسار هجرة اليهود الأفارقة إلى فلسطين المحتلة، والسيطرة على موارد المياه خصوصًا منابع حوض النيل، وأيضًا منع تحويل البحر الأحمر إلى بحر تحت السيطرة العربية مع ما يعنيه مَوضوع النيل من تأثير صهيوني خطير على الأمن الغذائي والمائي لمصر والسّودان، والدور الصهيوني في أزمة نهر النيل وسد النهضة بات معلومًا.

في المجال التصويتي الأممي يعتمد الكيان معادلةً بسيطة، إذ مقابل امتناع الدول الإفريقية عن التصويت لصالح القضيّة الفلسطينيّة، يتم إبرام عقود التنمية الاقتصادية والتعاون الأمني، وقد نجح الكيان في تحييد الصوت الإفريقي أو اكتسابه لصالحها خلال السنوات الماضية. وهكذا، فإن أكثر من 20 دولةً إفريقيّةً امتنعت عن التصويت على قرار الولايات المتحدة إدانة حركة «حماس»، في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، وصوّتت دولتا توغو وأريتريا لصالح القرارالأمريكي، كما أن رفض القرار الأميركي الخاص بالقدس المحتلة في الأمم المتحدة، لاقى حيادًا من دول أفريقية، وواحدة صوّتت لصالحه هي توغو أيضًا.

من الناحية الاقتصادية، وبدائرة أوسع، يسعى الكيان أيضًا إلى تقديم نفسه لدى الدول الإفريقية التي تعاني من صعوبات تنمويّة كنموذج للتنمية يحتذى به، ويجب الاستفادة من خبراته، ومن ثَمّ رشوة الدول الفقيرة للتعامل وفتح أبوابها لخبراء الكيان وشركاته ومستثمريه.

تقدم الكيان وتراجع العرب: لن يكون الأفارقة ملكيّين أكثر من الملك

يبدو أن التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية مرتبطٌ جدليًّا مع تراجع الدور العربي في القارة مع ازدياد الشرخ اتّساعًا بين العرب والإفريقيّين، بعد أن فقدت مصر تحديدًا دورها التاريخي قوى إفريقية جديدة على رأسها إثيوبيا التي تربطها علاقات وثيقة بالكيان. وقد سبق أن ذكرنا تجاهل الدول العربية العديدة للاختراق الصهيوني، وصمت بعضها عن الإجراء الأخير دون أن تبرر ذلك، ثمّ أنه ليس من المتوقع أن تبادر دول إفريقية للصمت أو الحياد تجاه هذه القضية أسوةً بالعرب، ولولا الجهود الدبلوماسية للجزائر، وحرص مصر على الدفاع عن مصالحها، واستشعار الخطر على حوض النيل، ولولا الموقف المبدئي لتونس، وجنوب إفريقيا، ربما كان القرار مر دون أن نسمع به.

تراجع الدور الفلسطيني

لا يمكن تجاهل التراجع الدبلوماسي الفلسطيني الكبير وفشل الدبلوماسية الفلسطينية في إفريقيا، كما في مناطقَ عديدة من العالم كسبها الكيان الصهيوني وتغلغل فيها بعد أن كانت عصيّةً عليه، سواءً في الهند، مثلًا، أو أمريكا اللاتينيّة أو حتى الصين.

وفي الواقع علينا الاعتراف أن القضيّة الفلسطينيّة مع العوامل الذاتيّة والموضوعيّة التي تحيط وتطيح بها، منذ توقيع اتفاقات أوسلو، لم تعد للأسف قضيّةً مركزيّة، ومحلّ إجماع إفريقي، كما كانت عليه في ستينات وسبعينات القرن الماضي. كل هذا ترافق مع موجة تطبيع عربية غير مسبوقة، ونزاعات عربيّة داخليّة مدمرة، وأيضًا لا ننسى التغيير المستمر في بنية النظام الدولي، وظهور نخب حاكمة في إفريقيا بمفاهيمَ وأولوياتٍ مختلفة، في مرحلة ما بعد حركاتُ التحرير. مع افتقاد القيادة الفلسطينية الحالية إلى استراتيجيّة واضحة في التواصل مع إفريقيا، والاستفادةً من الحلفاء التقليديين والتاريخيين.

ختامًا

إن وعي الأنظمة العربية بالخطر الصهيوني في القارة الأفريقية لا يمكن أن يكون وعيًا مجزوءًا، منفصلًا عن وعي خطر وجود هذا الكيان من حيث المبدأ، وإذا كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ومصير شعب فلسطين قد تراجع على قائمة الأولويات العربية العامة، فعلى الأقل مطلوب من هذه الأنظمة أن تحرص على مصالح دولها وشعوبها واستشعار الخطر الحقيقي الذي يمثله الكيان واختراقاته العديدة؛ سياسيًّا، وأمنيًّا، واقتصاديًّا، بل حتى على مستوى الماء والغذاء. لذا، فإن التصدي للهجمة الصهيونية لا يمكن أن يتمّ دون التصدي لانهيار التطبيع العربي المشين، وبناء حلف مع الدول الإفريقية التي ما زالت ترى حقيقة المخاطر التي يمثّلها الكيان، وتهديده لأمنها واستقرار شعوبها.

أما الجانبُ الفلسطيني، ففي الواقع لا يمكن توجيه أيّ نصيحة لسلطة تنسّق مع العدو أمنيًّا وتخضعُ له اقتصاديًّا، وتهرب أمامه سياسيًّا، ولعل غياب دبلوماسيتها الفاشلة عن هذه المعركة أفضل من وجودها فيها، وأكثر فائدة لاحتمال النّجاح■

الكيان الصهيوني:
بين العلمانية والدِّيمقراطية والفكرِ الدينيّ

محمد جبر الريفي– كاتبٌ وروائي/ فلسطين

ما يقال عن الديمقراطيّة في الكيان الصهيونيّ هو مجردُ زيف وتضليل؛ لكسبِ استمرار تعاطف العالَمِ الغربي الرأسمالي للمشروع الصهيونيّ وتأييده، الذي من خلالهِ يتمُّ الالتفافُ على طبيعة الدولة اليهوديّة الدينيّة العنصريّة، التي تستمد سياستها من الفكر الصهيوني المغرق بالرجعية، الذي يعتمد على نصوص دينيّة توراتيّة وتلموديّة؛ مشكوك في صحتها، ذلك أن السياسة الصهيونية التي تتبناها وتمارسها الحكومات الإسرائيليةُ المتعاقبة؛ تنطلق من أن إسرائيل هي دولة اليهود، وفي القاموس السياسي الممارس؛ فهذا يعني الانتقاص من حقوق الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة، وعلى قاعدة هذا الطرح؛ تبدو حالة التعارض في طابع الكيان الصهيوني بين العلمانية والديمقراطية من جهة، والتأكيد على الهُويّة الدينيّة وسياسة القهر القوميّ التمييزيّة السلطويّة من جهةٍ أخرى.

وفيما يتعلق بعملية الانتخابات بين فترة وأخرى؛ فهي تجري في الحقيقة داخلَ معسكر سياسيٍّ فكريٍّ واحد، وهو معسكر اليمين، وذلك بعد انحسار نفوذ حزب العمل الإسرائيلي (أحد أحزاب الاشتراكية الدولية) الذي أسهم بدور أساسيٍّ في إقامة دولة الكيان الصهيوني، وظلّ مهيمنًا على الحياة السياسية لفترة زمنية طويلة، حتى فوز ما كان يسمّى بحزبٍ (حيروت) الذي كان يوصف بالصقور؛ بزعامة مناحيم بيجين، الذي أصبح رئيسًا للحكومة، التي عُدَّت في حين تشكيلها؛ متغيرًا سياسيًّا نوعيًّا في الخارطة السياسيّة الإسرائيلية، وقد تعزّز ذلك التغيير بما تمّ التوصل إليه مع نظام السادات؛ بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.

أما فيما يخص ما يسمى باليسار الإسرائيلي، وبالتحديد الحزب الشيوعي (راكاح) الذي كان يضم في صفوفه بعضًا من مثقفي الأقليّة العربيّة؛ فإنه كان يفتقر، وما زال، لأي تحليل علميٍّ للصهيونية كحركة استعمارية، أي أنه لا يواجه الصهيونيّة وكيانها العنصري التوسعي، إلا من خلال سياستها الخارجية القائمة على مبدأ العدوان والتوسع، المرتبطة بالمصالح الأمريكية والغربية.

أما موقفه من المسألة الفلسطينية، فهو مع إجماع القوى السياسية الذي يقوم أساسًا على التمسّك بالمطالب الإسرائيلية، خاصة في قضيتي القدس واللاجئين، وهو موقف لا يختلف كثيرًا عن موقف اليمين الإسرائيلي تجاه حل القضايا الجوهرية للصراع.

من خلال قراءة صحيحة للخارطة الحزبية الإسرائيليةً؛ يتبين لنا أنه منذ تتابع فوز (الليكود)، ثم إعادة انتخاب نتنياهو لأكثرَ من مرة؛ رئيسًا للحكومة الإسرائيلية؛ فإن الحياة السياسية في المجتمع الإسرائيلي غالبيتها؛ أضحت من لونٍ واحد، وإن اختلفت التسميات؛ فنتنياهو رئيس حزب الليكود، وزعيم المعارضة الحالي، هو لا يختلف كثيرًا عن لبيد - نفتالي؛ رئيس الحكومة الإسرائيلية بالائتلاف والمشاركة مع جانتس؛ رئيس حزب أبيض أزرق ورئيس الأركان السابق، والاثنان مثلهما مثل ليبرمان؛ رئيس حزب البيت اليهودي.

هكذا في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي.. لا يوجد فرقٌ كبيرٌ بين الساسة اليهود الإسرائيليين، الذين لهم تأثيرَ وحضور سياسي؛ فكلهم عنصريون بعيدون عن جوهر الديموقراطية، وأما الانتخابات البرلمانية، فهي لا تعدو كونها عملية صورية؛ تندرج في إطار المصالح السياسية والتنظيمية؛ تقوم بها الأحزابُ الإسرائيلية؛ بهدف الوصول إلى السلطة السياسية، لتحقيق مكاسبَ فئوية وشخصية في مجتمع يميني عنصريٍّ فاشيٍّ ونظام سياسيٍّ نازيٍّ لا يؤمن بالمساواة بينَ مواطنيه، حيث التمييزُ الصارخ بين العرب واليهود، بل وداخل الإسرائيليين اليهود أنفسهم، بين الشرقيين والغربيين والفلاشا الإثيوبيين الأفارقة/ وذلك لإيهام المجتمع الدولي؛ من خلال هذه العمليات الانتخابية، خاصة القوى الديمقراطية في أوروبا والغرب عمومًا؛ برقيّ الدولة الإسرائيلية ومجتمعها وتحضرهما، وأنها الدولة الوحيدة التي تعيش وسطَ عالم عربي؛ متخلف ومعاد للديموقراطية؛ تحكمه أنظمةٌ استبداديةٌ فاسدة، وهذه مقارنة عممتها الصهيونية العالمية للرأي العام في المجتمع الدولي عند تأسيس الكيان الصهيوني، وكانت بالفعل وراء اعتراف الاتحاد السوفييتي السابق، وبلدان منظومة المعسكر الاشتراكي المنهار؛ فور إعلانه في شهر مايو عام 1948، وذلك في إطار المراهنة السياسية والأيديولوجية عليه؛ بهدف تعميم الديمقراطية، وتعزيز وجود القوى السياسية التقدمية واليسارية، خاصة، الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ■

هل تخسر إسرائيل معركة الشيخ جراح؟

أكرم عطا الله–كاتب صحفي فلسطيني/ بريطانيا

في الثاني من أغسطس هذا الشهر، حاول القضاءُ الإسرائيلي إيجادَ مخرجٍ لمأزق قضية الشيخ جراح، بعد أن وجدت دولتُهُ نفسَها عالقةً بداخله، وبعدما اكتشفت أن المسألة هنا لا تتعلق بطرد عائلات من بيوتها؛ بقدر ما أنها تجسّد الاختبار الأبرز لصراع الإرادات؛ عندما وقفت الإرادةُ الفلسطينيّةُ أمامَ امتحان جدارتها بالدفاع عن نفسها، وتلك معركةٌ لم يكن لإسرائيل فيها ما يمكنها من تحقيق الانتصار الذي تصوّرت أن آلتها العسكرية يمكن أن تحققه، كما فعلت على امتداد عقودٍ ماضيةٍ بالقوّة فقط.

كان اليمينُ يتقدّم مسيطرًا على الدولة في العقدين الأخيرين، وتتقدّم مشاريعُه، وسطَ حالة انهيار فلسطينية وعربية، وانعدام ممانعة لكل جرائمه التي يرتكبها، وكانتْ القدسُ درّةَ التاج التي يجري الصراعُ عليها حتى بعد احتلالها؛ إذ تقوم إسرائيلُ بعملية تطهيرٍ عرقيٍّ منظّمة، مستخدمةً كلَّ ما تمتلكُ من أدوات الحكومة، والشرطة، والقانون، والبلدية، والجمعيات الاستيطانية، والأموال.. كلَّ شيءٍ من أجل إخلائها، وجعلها يهوديةً باعتبارها المدينة الأهم التي تقول التوراةُ: إن سليمان بنى هيكلًا فيها، بالرغم من إنكار كبار علماء الآثار اليهود، مثل: إسرائيل فلكنشتاين لذلك، ولكن إسرائيل وجمعياتها، تصرّ على طرد الفلسطينيين منها.

رغبةُ إسرائيلَ بالبحث عن مخرجٍ، سواءً بالتهدئة في الشيخ جراح، أوْ بإيجاد حلولٍ تعدّها وسطيةً، أو بالاتصال بالولايات المتحدة الأميركية والطلب منها إقناع الفلسطينيين بالحل الوسط، الذي اقترحته المحكمة؛ تعكس الشعور الذاتي بعدم القدرة على تحقيق هدف التطهير، وهو لم يكن سهلًا لعقودٍ ماضية، لكنّ الأمر هنا هذه المرة، اصطدم بجدارٍ مختلف، حيث كانت في الشيخ جراح الشرارةُ التي اتّقدت؛ لتشعلَ كل فلسطين، ويمتدّ لهيبُها إلى باقي عواصم العالم، الأمر الذي أصاب إسرائيلَ بدهشةٍ بعد أن اعتقدت أنّ كلَّ شيءٍ حولَها يمهد لإنجاح كل مشاريعها المعجّلة والمؤجّلة، خاصةً في القدس، بعد حصولها على اعتراف

رئيسٍ أميركي.

ردودُ الفعل الدوليةُ، هذه المرة كانت صاخبة؛ المظاهرات في الشوارع...في العواصم.. ضاغطةً على سياسيّي الدول، ولكن كل هذا لم يكن ليحدث دون «تنين» الإرادة الفلسطينية، الذي نفث النارَ من فمه، بعد أن ظنّت إسرائيلُ أنها أخمدته للأبد؛ فقد تحرك العالمُ على وقع الأقدام الفلسطينية، ولو لم يفاجئ الفلسطينيون العالمَ بتصدّيهم؛ لم يكن ليتحرّكَ أحدٌ أو يصرّح؛ فقد وصل اللهبُ إلى البيت الداخلي للحزب الديمقراطي الأميريكي.. كان حريقًا بدأ في الشيخ جراح ليملأ الكرة الأرضية، وهنا كانت لحظةُ العجز الإسرائيلي.

أهالي الشيخ جراح العُزّل من كلّ شيءٍ سوى الإرادة، كانوا الصخرةَ التي وقفتْ في البداية وتلقت إسرائيل ما يكفي من التحذيرات، لكنها تجاهلت ارتباطًا بواقع العجز الذي يتجسد في الإقليم منذ عقدٍ وأكثرَ، وحالة الانقسام التي فتّتت الفلسطينيين، وانشغلوا يطحنون بعضَهم، ولم تتوقع أن هذا المارد الفلسطيني الرابض على الأرض حين يتحرّك، فإنه يحرّك العالم، وهذا ما حصل.

الآن، مرةً أخرى، وقعت إسرائيلُ في مأزقٍ صنعته لنفسها؛ فالتراجع يعني هزيمةً محقّقةً ستكون بدايةَ هزائمَ وتراجعاتٍ وانتصارِ الإرادة الفلسطينية بشكلٍ معلن، والتقدّم في إخلاء سكان الحي يعني الحريق الكبير، الذي شاهدتَ كيف اشتعل ولم تتمكن من إطفائه في الداخل، واستدعى ضغوطاتٍ دوليةً، وانتقاداتٍ وعواصمَ؛ لذا، فإن البحث عن مخرجٍ إنّما هو محاولةُ إسرائيلَ لحفظ ماء الوجه من معركةٍ بات واضحًا أنه ليس من السهل كسبُها بتلك السهولة، وهي معركةٌ لا تصلح معها كلُّ ترسانة إسرائيلَ العسكريةِ التي دججت مخازنها بها.

لقد رفض سكانُ حي الشيخ جراح الحلولَ الوسط: فماذا ستفعل إسرائيل؟ هو السؤال الذي بدأ مع بداية هذا الشهر حين حاولت المحكمةُ الالتفافَ على السكان بإبقائهم في بيوتهم، ولكن بدفع إيجارٍ لجمعيات استيطانيّة، كان ذلك يعني ملكيةَ المستوطن للبيوت، وتلك سابقةٌ يمكن أن تتكرر. وبالمناسبة لم يقس القضاءُ الإسرائيلي هذا على الفلسطينيين، فكلُّ البيوت التي يسكنها الإسرائيليون بيوتٌ فلسطينيةٌ تمّ الاستيلاءُ عليها بالقوّة منذ النكبة: فلماذا لا يدفعون إيجارًا لأصحابها، إذا كان الأمر هكذا؟

إنه المقياسُ العنصري الذي يكيل بكل المكاييل لمصلحة قوميّةٍ واحدة، ويمارس التطهير العرقي من أجلها، لكن، هذا المقياسُ انكسر على صخرة صمودِ عائلاتٍ فلسطينيّةٍ قليلة، وتلك معجزة الفلسطيني الأكثرِ ضعفًا، لكنه الأكثرُ قوة... قوة الحق والإرادة التي جعلت دولةً تتبجّح في الإقليم، لكنها أمام حي الشيخ جراح تبحث عن حلولٍ وسط، وتوسّط الولايات المتحدة؛ ليقبلوا بهذا الحل. وتلك هي معجزة الإرادة...!

العودة إلى الفهرس

الاتحاد الأوروبي وأمريكا
وتوازنات القوة بين الدور والنفوذ

حمدان الضميري– كاتبٌ وناشطٌ فلسطيني/ بلجيكا

مع نهاية مجريات الحرب العالميّة الثانية، وخروج دول أوروبا واقتصادها مدمرةً ومقسّمةً في ولائها لقوتين عالميتين، خرجتا منتصرتين، وفارضتين واقعًا دوليًا جديدًا من التحالفات، أو التبعيات لهما، هذا الواقع الجديد اختصر نفسه بواقع الحرب الباردة؛ عملت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّة على الاستثمار فيه، وفرض نفسها زعيمةً، لما أطلقت عليه بالعالم الحر، وكانت الساحة الأوروبية الساحة الرئيسية لهذه الحرب اللاعسكرية. لذلك سعت أمريكا لربط دول أوروبا الغربية بعلاقة تبعية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري؛ وهنا نذكر مشروع مارشال الأمريكي الهادف لإعادة بناء الاقتصاديات في دول أوروبا الغربية؛ لتكون جزءًا من اقتصاد عالميٍّ تحت مظلة الاقتصاد الأمريكي، الذي خرج قويًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لدرجة أن حصة هذا الاقتصاد من الإنتاج العالمي آنذاك زاد عن نسبة 50% في الوقت الذي كان اقتصاد دول أوروبا الغربية الحليفة لأمريكا لعشرات السنوات لإعادة بناء ما دمرته هذه الحرب.

على الصعيد العسكري؛ قامت الولايات المتّحدة الأمريكية بإنشاء حلف شمال الأطلسي؛ ليكون الذراع الضاربة لها في حالة نشوء نزاعات عسكرية سواءً في أوروبا أو في مناطق جغرافية أخرى. هذه المعطيات الاقتصاديةُ والعسكرية بنت علاقة من التبعية شبه الكاملة لدول أوروبا الغربية، للسياسة والاستراتيجية السياسية الأمريكية على الصعيد العالمي.

طبعًا، من المفيد التذكير بأن القوة العالمية المقابلة قامت بإنشاء تحالف اقتصاديٍّ وعسكريّ (حلف وارسو) للرد على الخطوة الأمريكية. بعد هذه المرحلة من علاقة التبعية من دول أوروبا الغربية للسياسة العالمية للولايات المتحدةٍ اقتصاديًا وعسكريًّا؛ قامت قياداتُ كلٍّ من: فرنسا وألمانيا، بالتوافق بينها على تقديم اقتراح مشترك لدول أوروبية أخرى؛ لإنشاءً مجموعةً اقتصاديةً مشتركة لبناء سياساتٍ موحّدةٍ في مجالات: الحديد، والصلب، والفحم الحجري...؛ وهذا لأهمية هذه القطاعات الاقتصادية في مسار إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، هذه الدول التي شاركت ببناء المنظمة الأوروبية للحديد والصلب، هي: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولكسمبورغ، وكان ذلك عام 1952، وهذه بدايةُ مشروعٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ أوروبيٍّ تطوّرَ مؤسساتيًا إلى أن وصل عام 1992 بإنشاء الاتحاد الأوروبي، هذا الواقع أسس لميلاد قوّة اقتصادية عالمية بدأت تبحث عن طريقها في عالمٍ تسوده الصراعات والحروب والتنافس الشديد على كسب الأسواق العالمية؛ حتى لو اقتضت الحاجة لإشعال حروب بالوكالة أو بمشاركة مباشرة، كما جرى في حالة الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003.

إنشاء الاتحاد الأوروبي خلق واقعًا جديدًا من العلاقات الأمريكية الأوروبية؛ إنه واقعُ الشراكة والتكامل في إطار استراتيجيات متفق عليها بين الطرفين، حاول كل من جورج بوش الابن وترامب الإبتعاد عن هذه المعادلة، لكن سياسة كلٍ منهما اصطدمت بواقعٍ عالميٍّ أوصل كليهما لطريقٍ مسدودٍ، والآن تعود إدارة بايدن الجديدة في الولايات المتحدة لفتح حوار مع الاتحاد الأوروبي؛ لإعادة صياغة علاقة بينهما؛ تقوم على قراءة مشتركة لتحديد قواسمهما المشتركة لعالمٍ متعددِ الأقطاب، حيث يسعى الاتحادُ الأوروبيِ؛ ليكونَ أحدهما على صعيد السياسة العالمية.

هنا قراءتي لهذا الحوار الثنائي بين أهم قوتين اقتصاديتين عالميتين في بنية الاقتصاد الحر، القائم على فكرة الليبرالية المعولمة؛ سيوصلهما لبناء تفاهم جديد مبنيٍّ على تكامل المصالح والشراكة عندَ الضرورة، لمواجهة أقطاب اقتصادية أخرى فاعلة على الصعيدً العالمي، مثل: الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وقوى أخرى اقتصادية صاعدة.. يبقى أن للولايات المتحدةً امتلاكها القوةَ العسكريةَ التي يفتقدها الاتحادُ الأوروبي؛ لأنه لم يطوّر سياسةً دفاعيةً مشتركة بين مكوناته، وهذه النقطة تجعل علاقات المصالح والتكامل تميل للاعب الأمريكي.. ما من أدنى شك أن العالم في السنوات والعقود القادمة هو عالم تعدّد الأقطاب، وعالم فيه تقاطع المصالح المشتركة بين القوى الاقتصادية العالمية، التي تعرف بروزَ قوى اقتصادية صاعدة؛ لم تكن سابقا في الحسبان.

الاتحاد الأوروبي مقبلٌ على تعزيز علاقاته الاقتصاديّة مع الصين، في الوقت الذي بدأت فيه ألمانيا، وهي قوته الاقتصادية الأولى دون منازع؛ ببناء مشاريعَ ضخمة لجلب الغاز الروسي لدول أوروبا الغربيّةً والوسطى؛ إنّها لغة المصالح المشتركة، وهي التي ستسود في العقود القادمة، وهذه العقود نفسها سوف تشهد تراجعًا حادًّا في الأيديولوجيا■

طالبان في حلتها الجديدة

د. محمد أبو ناموس– كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

أثارت عودةُ حركة طالبان للسلطة في أفغانستان شهيّةَ الخبراء والقادة السياسيين والمحللين ووسائل الإعلام على اختلاف اتجاهاتها ومواقفها في أرجاء المعمورة، وانقسمت الآراءُ بين مرحبٍ بقدرةِ طالبان على تحقيق النصر، ومنظّرٍ بهزيمة الولايات المتّحدة وتمريغ أنفها في التراب، إلى رأي يفترض أن ما حصل في أفغانستان ما هو إلا مجرّدُ مؤامرة، طرفاها حركة طالبان والولايات المتّحدة. وإلى رأي ثالث يقول: إنّ الولايات المتّحدة تتبنّى استراتيجيّةً جديدةً في المنطقة تقود إلىّ تقليص وجود قوّاتها في المنطقة تحديدًا، هذا أولا، وحماية مصالحها بواسطة أدواتها، ثانيًا.

وفي الواقع؛ إنّ ما يدور في أفغانستان دروس تستحقّ الدراسة المتأنّية، والجديّة، والدقيقة؛ بعيدًا عن التحليل المرتبط بالفكر المحوريّ، والتكتّليّ السياسيّ، وحتّى الأيديولوجيّ.

وقبل هذا وذاك، لا بدّ من الإشارة إلى طبيعة أفغانستان وسيكولوجيّة الشعب الأفغاني؛ متعدّد القوميّات، والإثنيّات، والمذاهب، واللغات، فهو شعبٌ يكره الأجنبي الذي يتدخّل في شؤونه الداخليّة، ويفخر بأنه قتل ما يقارب عشرين ألفًا من الجيش البريطاني، وقاوم التدخّل السوفييتي حتى أجبره على الانسحاب، وكانت أفغانستان أحد عوامل تفكّك الاتّحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكيّة، وكان جيرانه يحسبون له ألفَ حساب ويهابونه؛ لاستعداده لمقاومة كلّ من يجرؤ على وضع موطئ قدم له في البلاد، ويردّدون دائمًا أنهم شعبٌ لا يعرف للهزيمة طريقًا، وكل من غزا أو حاول غزو أفغانستان فشل ودفع الثمن غاليًا؛ من خسائرَ بشريّة وماديّة، إضافة إلى طبيعة أفغانستانَ الجبليّة التي تشكّل تضاريسُها عائقًا أمام كل من يتربّص بها ويضمر الشر لأهلها.

أما الحدث الذي أذهل المحلّلين، كما جاء في تحليلاتهم، الذي لم يفاجئني شخصيًّا، فهو القرار الأمريكي بسحب القوّات من أفغانستان طوعًا، وتسليمها لحركة طالبان رغم ما بذلته من تطوير وتحديث في الجيش الأفغاني، وتسليحه بأحدث المعدّات وتدريبه، وإنفاق المليارات عليه. لكنه لم يطلق رصاصة واحدة على مسلحي حركة طالبان؛ فاستسلمت المواقعُ العسكريّةُ واحدًا تلو الآخر دون مقاومة، وفرّ المسؤولون في الحكومة السابقة طالبين النجاة والنجدة والمساعدة من القوّات الأمريكية لحمايتهم من «بطش» طالبان وإجلائهم من البلاد، ولكن حركة طالبان؛ فاجأت الجميع بالمراسيم التي أصدرتها تباعًا، وأهمها: العفو العام عن كل من كان يعمل مع الحكومة السابقة الفارة من وجه «عدالة» طالبان، وكل من يسلّم نفسه للحركة دون مقاومة، والسماح لمن يرغب بمغادرة البلاد دون التعرّض من قبل مسلحيها. كما أن الحركة لا تمانع بمشاركة المرأة في الحكومة التي تنوي تشكيلها، وحقها الاختياري في ارتداء الحجاب دون إكراه، واستمرار الحركة بالحوار مع بعض الشخصيّات النافذة في الحكومة السابقة للمشاركة في حكومة طالبان. أما الأهمّ من هذا كله، الذي يدعو للتأمّل والتدقيق، فهو المفاوضات الجارية بين ممثلي حركة طالبان، والولايات المتحدة برعايةٍ قطرية في العاصمة الدوحة.

إنّ القوّات الأمريكيّة ما زالت تسيطر على مطار العاصمة كابل، وموجودةٌ في السفارة الأمريكيّة، وما زال قائد القوات الأمريكية التي كانت تحكم السيطرة على أفغانستان؛ يفاوض قادة طالبان على إخلاء الرعايا الأمريكيين وحلفائهم الغربيين وأدواتهم من الأفغان، وما يشدّ الانتباه هو ترحيب دول الجوار بعودة حركة طالبان للسلطة. وفي هذا المقام أسمح لنفسي أن أجتهد وأغرّد خارج سرب ما يقوله بعض المحلّلين والخبراء بقراءة معمّقة ودقيقة وحياديّة لمجريات الأحداث في أفغانستان:

إنّ عودة طالبان تطرح الكثير من

العودة إلى الفهرس

التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات ودروس مستخلصة، حيث إن الإسلامَ السياسيَّ في منطقتنا يهلّل ويطبّل مرحبًا بعودة حركة طالبان للسلطة، وأنها حقّقت نصرًا مؤزّرًا على أمريكا وهزمتها، وأن هذا النصر نصر إلهي، وبشرى سارة لتولي الإسلام السياسي مقاليد الحكم في المنطقة، وان حركة طالبان ستصبح إحدى قوى المقاومة ضد الولايات المتّحدة.

ونحن نعي قدرة الإسلام السياسي على خداع الفقراء وتضليلهم والتغرير بهم، وهذا ناقوس خطر يدق في عالم القوى الداعية إلى الديمقراطيّة والحريّة والعدالة الاجتماعيّة، وبناء المجتمعات الخالية من الاستغلال، وتساوي الفرص بين الجميع؛ فالحذر من مغبّة وقوع القوى الديمقراطيّة في فخّ الإسلام السياسيّ مجدّدًا، تحت حجج واهية وبالية، وأن الإسلام السياسيّ معادٍ للإمبرياليّة والصهيونيّة.

ويجب التدقيق والتمحيص في ادّعاء أن القوّات الأمريكيّة وأدواتها في أفغانستان وما تملك من قوة، ومن دعم ماديٍّ ولوجستيّ قد هزمتْ بهذه البساطة، ألا يجدر التفكير في أن حركة طالبان عندما عادت للسلطة وما طرحته وتطرحه من شعارات برّاقة وفارغة، إنما تهدف لتقديم أوراق اعتمادها كما فعلت وتفعل شقيقاتها في المنطقة لكسب ودّ أمريكا وحلفائها؟

قد تتخلّى حركة طالبان لفظيًّا عن دعم أيّ قوى خارج حدود أفغانستان، ثمّ عندما تشكّل حكومة تصبح كل مكوناتها وكادرها في موقع علنيّ، ومن ثمّ تكون قد تعرّت وأصبحت مكشوفة تمامًا أمام الولايات المتّحدة وحلفائها، وعليه، إمّا أن تصبح مطواعة ومروّضة، أو أن تعاند وتشاكس، وهنا يمكن الانقضاض عليها بسهولة، وأبسط دليل أن هناك ثلاثة مقاطعات في الشمال الأفغاني ما زالت خارج سيطرة حركة طالبان؛ يمكن أن تشكل حركة رفض ومقاومة لهيمنة طالبان وسيطرتها على أفغانستان، وبناءً على ما تقدّم ستبقى أفغانستان في المدى المنظور مضطربةً، وغيرَ مستقرّة، وساحة مفتوحةً للقوى الإقليميّةً والدوليّة، وستبقى مصدرَ خطر وتهديد في المنطقة، ومسرحًا لتصفية الحسابات الإقليميّة والدوليّة. والأيام القادمة حُبلى بالمفارقات والمواقف والمفاجآت التي سوف تشغل المحلّلين مجدّدًا■

الهزيمة.. بتوقيت «بايدن»

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

نشر البيتُ الأبيضُ صورةً لاجتماع الرئيس بايدن، عبرَ الفيديو، مع كبار مستشاري الأمن القومي لمناقشة الوضع المتدهور في أفغانستان، وأظهرت صورة غرفة العمليّات الخاصّة بالرئيس الأمريكي لوحة الساعات التي تشير إلى توقيتَات الدول المختلفة، وتبيّن أنّ هناك توقيتات خاطئة بين لندن وموسكو 3 ساعات، بينما الفرق ساعتان فقط؛ بعدما أقدمتْ بريطانيا على تقديم ساعتها ساعةً واحدةً في مارس/آذار الماضي؛ الأمر الذي أدّى إلى انتشار موجة من السخرية حينًا، ومحاولة التبرير حينًا آخر. المهمّ في هذا السياق؛ أنّ توقيتات إدارة بايدن وخططها تفتقد إلى الدقة والتخطيط السليمين المتوقّعين من إدارة تضع تحت تصرّفها نتائجَ وأبحاثِ مراكز الدراساتَ، إضافةً إلى أجهزة المخابرات.

خارج النص

«ساعة» الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، كانت متأخّرةً أو متقدّمة، لكنّها في كل الأحوال لم تكن دقيقة، فقد كان الاتفاق الذي توصّلت إليه إدارةُ ترامب السابقة مع حركة طالبان؛ يقضي بانسحاب كامل للقوّات الأجنبيّة بحلول أيّار/مايو 2021، إلّا أنّ بايدن حدّد موعدًا جديدًا في 11 سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، قبل أن يعيد تقديمه إلى آب/ أغسطس، وقد تبيّن أنّ التوقيت الأخير لم يكن كافيًا؛ لكي يتم الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بشكل منظّم؛ الأمر الذي أدّى إلى تلك المشاهد الكارثيّة التي نقلتها وسائل الإعلام في مطار كابول، وما تزال الكارثة مستمرّة، وليس هناك أفق لتلافيها.

وبلغة التوقيت والساعات والزمن، فقد تأكدت الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة بعد عشرين عامًا من احتلال أفغانستان، أنّ حربها هناك لم تكن ضروريّة؛ وإذا كان الهدف، كما أشار إليه بايدن في تبريره للانسحاب، القضاءَ على القاعدة، فإنّ هذا الهدف قد تحقّق، نظريًّا، بعد اغتيال بن لادن، ونهاية القاعدة عام 2011، حسب زعم واشنطن. ومع كل ذلك، فإنّ التوقيت الزمني يعود؛ ليخون بايدن وإدارته ومراكز أبحاثه وأجهزة مخابراته، وذلك عندما أشار البيت الأبيض، والبنتاغون تحديدًا، إثر تسارع سيطرة طالبان على المقاطعات الأفغانيّة، الواحدة تلو الأخرى، إلى أنّ الأمر يحتاج إلى قرابة ثلاثة أشهر لكي تتمكّن طالبان من السيطرة على العاصمة كابول. مع ذلك؛ فإنّ الأمر لم يستغرق سوى ثلاثة أيّام فقط؛ لتصل طالبان إلى هذا الهدف، ومن الواضح أنّ عشرين عامًا من الاحتلال الأمريكي المتواصل، لم تكن كافيّة لقراءة دقيقة لوضع الجيش الأفغاني الذي قال عنه بايدن في سياق تبريره لتسارعِ السيطرة على العاصمة كابول: «إنه لم يكن مُؤهّلا. إضافة إلى أنه فضّل التسليم والهرب؛ بدلًا من الدفاع عن بلاده».

رفض بايدن مقارنة ما حدث في مطار كابول بمشاهد انسحاب الدبلوماسيين والمتعاونين من على سطح السفارة الأمريكيّة في سايغون عام 1975، وفي التوقيت نفسه، الذي كان يدلي به بايدن بهذا التصريح؛ كانت ثلاثة جثث لأفغان كانوا قد تعلّقوا بعجلات الطائرة؛ بهدف الهروب. الفارق هنا، أنّ في سايغون كانت طائرات هليكوبتر عسكريّة، أما في كابول، فطائراتٌ مدنيّة وحربيّة لنقل الركاب.

إذن... كل الأخطاء والخطايا تعود إلى أنّ «ساعات» غرفة عمليّات بايدن لم تكن مضبوطة... هذا هو الأمر!

قراءة في المشهد الأفغاني!

حاتم استانبولي– كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ

إدارةُ الرئيس السابق ترامب، كانت قد أعلنت أنّها ستنهي حروبَ أمريكا المكلفة. وفي شباط 2020؛ بدأت إدارة ترامب محادثات مع ممثلي طالبان في الدوحة لترتيب اتّفاق أمريكي ◻ طالباني؛ يُمَهّدُ لانسحابِ القوات الأمريكية من أفغانستان التي خاضتها، كأطول غزواتها في تاريخها.

للتذكير، إنّ قرار غزو أفغانستان كان قرارًا أمريكيًّا - بريطانيًّا من خارج مؤسسات الشرعيّة الدوليّة، وللتذكير أيضًا، إنّ الولايات المتّحدة وإدارتها الجمهورية (إدارة بوش الابن) لم يكن لها أية مشكلة مع نظام طالبان قبل عام 2001، إلا ًما ارتبط بوجود «أسامة بن لادن» وإقامته؛ المتّهم الرئيسي في الهجمات على سفاراتها، وبشكلٍ خاصٍّ، هجمات 11 سبتمبر 2001.

عندما رفضت طالبان تسليم أسامة بن لادن أو حتى الطلب منه مغادرة أفغانستان؛ كان سببًا مباشرًا للغزو الأمريكي - البريطاني، هذا الغزو الذي كلّف الإدارة الأمريكية؛ حسبَ مصادرَ رسميّة أمريكيّة 778 مليار دولار من الإنفاقِ العسكري، و 44 مليار من الإنفاق على مشاريع الإعمار عن طريق وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، وهذا يعني أن مجمل ما أنفقته الإدارة الأمريكيّة 822 مليار دولار، وإذا ما أضفنا لها نفقات بريطانيا 40 مليار، وألمانيا 19 مليار... وغيرهم من الدول المشاركة، فإن الرقم سيتخطّى الترليون. أما الكلفة البشرية؛ فكانت على النحو التالي: 3500 قتيلٍ للتحالف، منهم 2300 جندي أمريكي، و450 بريطانيًّا. وتتوزّع البقية على التحالف والمتعاقدين، أما عن الإصابات، فقد تجاوزت 206 آلاف جندي أمريكي، هذه الأرقام حسب ما ورد في تقارير ال (BBC). أما عن الخسائر في الجنود والشرطة الأفغانية، فقد صرح الرئيس الأفغاني أشرف غني؛ بأنّ أكثرَ من 45 ألفَ جنديٍّ وشرطي أفغاني؛ قُتلوا منذ أن وصل إلى الحكم عام 2014، وحسب بحث لجامعة براون 2019، فإن الجيش والشّرطة الأفغانية؛ خسرا منذ بداية غزو أفغانستان 2001 أكثر من 64 ألفًا.

الأسئلةُ الملحّة التي تفرضُ نفسَها:

1. ما الذي جرى بين الإدارة الأمريكية - وطالبان في محادثات الدوحة التي أفضت إلى الاتفاق على الانسحاب الأمريكي؟
2. ظهور طالبان، وسرعة حركتها اللوجستية على الأرض يفرض سؤالا ملحًّا: من المموّل والداعم لها طيلة 20 عامًا؟ وما عدد مقاتلي طالبان حتى يتمكنوا من فرض السيطرة على مساحة أفغانستان؟
3. الاختفاء السريع لـ 300 ألف جندي أفغاني يعيد إلى الأذهان؛ اختفاء وحدات الجيش العراقي بعد الوصول إلى حدود بغداد - هذا يطرح سؤالا: ما الأسبابُ التي دفعت الجيش الأفغاني وشرطته لعدم القتال والدفاع عن نظام كابول؟
4. ما دورُ الدوحة في استضافة قادة طالبان على مدى 20 عامًا؟

قبل الإجابة عن الأسئلة؛ لا بد من الإشارة إلى التدخل العسكري للاتحاد السوفييتي الذي كان بناءً على طلب الحكومة اليسارية الأفغانية التي كان يقودها حزب الشعب الديمقراطي، هذا التدخل الذي حُرّض عليه من قبل إدارة جيمي كارتر، الذي وقع في 3 يوليو 1979، توجيهًا بدعم إعلاميٍّ ضد الحكومة الثورية لحزب الشّعب الأفغاني، والتدخل السوفييتي (من مذكرات روبرت غيتس : في الظلال).

استثمرت الإدارة الأمريكية في المعارضة الإسلامية في أفغانستان، وجعلت من عنوان الجهاد ضد الكفر

العودة إلى الفهرس

أرضيةً لعامل مشترك لتلاقي الاتجاهات الإسلامية كافةً؛ منْ أجل العمل على تجميع المقاتلين الإسلاميين من أنحاء العالم كافةً وإرسالهم؛ بتمويل سعوديٍّ، ودعم باكستانيٍّ، وغطاء أمريكي.

أصبحَت أفغانستان؛ خزّانًا بشريًّا للمقاتلين الجهاديين الأجانب، وبنى تنظيمُ القاعدة قاعدتَه الرئيسية في أفغانستان، وكان أسامة بن لادن؛ يشكّل مرجعًا عقائديًّا للمجاهدين الأفغان والعرب قبلَ ظهور حركة طالبان، التي أنشئت بدعمٍ من المخابرات الباكستانيّة والسعوديّة، وبرعاية أمريكية. إن القاعدة الاجتماعية لطالبان هي: قبائل البشتون الممتدة ما بين أفغانستان وباكستان وإيران وإقليم البنجاب، حيث يشكّل البشتون ما يقارب 38% من الأفغان الـ40 مليونًا.

ما بين انسحاب القوات السوفييتيّة من أفغانستان، وظهور طالبان عام 1994؛ عاشت أفغانستان حروبًا بين الفصائل المتنازعة على السلطة السياسية، حتى حسم الصراع القائد الطاجكي أحمد شاه مسعود، الذي خاض صراعًا مع القائد حكمتيار المدعوم من أسامة بن لادن، وانتصروا عليه بمساعدة حركة طالبان التي استولت على كابول من 1996 حتى 2001. دائمًا كان النزاع على السلطة في أفغانستان؛ يحمل طابعًا قبليًّا قوميًّا بمسحة دينية، ومؤشره الرئيسي كان دائمًا بين الطاجيك والبشتون.

لقد كانت ولادة طالبان نتيجةً لتوافق باكستاني - سعودي؛ بغطاء أمريكي -كما سبق القول- وكانتْ بنيتها المعرفية متأثرةً بالعلاقة القوية بين المُلّا عمر وأسامة بن لادن، هذه العلاقة التي أنتجت مزيجًا بين الأصوليّة الإسلامية (الإخوانية) والوهابية التي انعكست في العلاقة التحالفيّة بين حركة طالبان والقاعدة.

إنّ الموقف الباكستاني من طالبان كان دائمًا متوافقًا عليه داخليًّا ومرتبطًا بالصراع الباكستاني - الهندي، في حين دفع تطور العلاقة الأمريكية - الهندية؛ باكستان تجاه توطيد العلاقة مع الصين؛ وفي الوقت ذاته كانت تدعم مقاومة طالبان في الداخل الأفغاني، حيث نظرت باكستان إلى إعلان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان أنه فرصةٌ لعودة النفوذ الباكستاني لإنهاء النفوذ الهندي في أفغانستان.

باكستان شجّعت طالبان على قَبول دخول الحوار مع الولايات المتحدة، والظهور بحلّة جديدة؛ تمكنها من إقناع الأمريكيّين أن طالبان 2021، ليست طالبان 1996، لكن يبقى الخطأ التكتيكيّ الأمريكي؛ هو الاتّفاق المعقود مع طالبان، بعيدًا عن حكومة كابول؛ القاضي بعدم التعرّض للقوّات الأمريكيّة أثناء الانسحاب، وهذا ما يلاحظه أيّ مراقب. أما ما تعلّق في الوضع الداخلي؛ فلم تُلزَم طالبان بأيّة اتفاقيّة موقّعة؛ بضمانات باكستانيّة أو قطريّة لشكل النظام الجديدً بأفغانستانً.

مع بَدْءِ انسحاب القوات الأمريكية كانت طالبانَ، قد بدأت حركتها للسيطرة على المنافذ الحدوديّة، في إشارة فُهمت من أنصار حكومة كابول علىً أنّها تمّت باتّفاق من خلف ظهر نظام كابول، الذي تُرك وحيدًا دون أيّ غطاء لمواجهة تقدّم طالبان المدعومة باكستانيًّا. إنّ سرعة تفكّك الجيش الأفغاني يعطي مؤشّرًا على أن أفراده وقادته لا يريدون الدفاع عن نظام فُرض بصيغة فوقيّة، ولا يعكس توازن القوى الاجتماعيةً (القبلية)، ناهيك عن شعورهم بالإهانة عندما لم تشركهم الإدارة الأمريكية الترامبية في المحادثات الثنائيّة، وطلبت منها الحوار مع حركة طالبان بعد أن أنجزت اتفاقها معها.

تصريحات الـCIA التي أفادت أن طالبان ستصل كابول خلال 90 يومًا؛ فُهمت من قبل طالبان على أنّ الطريقَ مفتوحٌ لكابول، في حين فهمها نظامُ كابول على أن هنالك ضوءًا أخضرَ أمريكي لطالبان لدخول كابول، وهذا سرّع من انهيار منظومة النظام، وهروب الرئيس أشرف غني الذي فهم الرسالة جيّدًا.

طالبان كانت تسعى لهذا المشهد الدرامي للانسحاب الأمريكي، لتعطي دفعةً ثقةً لحواضنها، وتعود للسلطة من موقعٍ المنتصر، وليس من موقع المساومة والتقاسم مع ممثلي النظام المدعوم أمريكيًّا. فبالرغم من أن طالبان تسعى للظهور بحلّة جديدة، لكن الواقع يقول: أن طالبان سوف تواجه أزمة إدارة النظام الذي سيعكس التناقض بين بنيتها المعرفية، وبين متطلبات إدارة الدولة والمجتمع وقيادتهما؛ فطالبان، كسائر القوى الدينية التي تقوم فلسفتها علَى أساس صياغة الواقع، بناءً على متطلبات النصّ الديني، ونمط التفكير هذا سيفرض علاقةً تناقضيّةً بين متطلبات النص، ومتطلّبات الواقع الإنساني وحاجيّاته، من حرية وعدالة ومشاركة. وفي هذا السياق؛ تُطرح عناوين وأسئلة، مثل: حرية المرأة وحقها في التعليم والعمل وحرية خياراتها، وكذلك بالنسبة للأطفال والمناهج الدراسيّة، التي ستقررها حركة طالبان وعلاقاتها مع القوى والفئات الاجتماعية الأخرى.

المشكلة الأخرى؛ أن طالبان ليس لديها الخبرات والكفاءات لقيادة الدولة ومؤسساتها المدنيّة واللوجستيّة العسكريّة، وهي ستسعى للطلب من كوادر النظام القديم أن يقوموا بالمهمّة.

الملاحظ أن طالبان أرسلت إشارات حسن نيّة لجيرانها، هذا فُهم في واشنطنَ علىً أن طالبان لن تكون أداة أمريكيّة لمواجهة كل من: الصين، وروسيا وإيران، وهذا ما ستدعمه باكستان التي تنظر بريبة لتطور العلاقة الهندية - الأمريكية.

طالبان بنسختها 2021؛ تعمل في ظروف مختلفة عن (1996-2001)؛ فالعلاقة الأمريكيّة - الباكستانيّة، ليست على ما يرام، وكذلك السعوديّة - الباكستانيّة. أما قطر؛ فعلى ما يبدو أنها قد بلعت طعمَ طالبان الذي أربك موقفها وحركتها، وصرّح وزير خارجيتها أن سلوك وأفعال طالبان هي التي ستحدد الموقف منها.

المعضلة التي ستواجه طالبان هي الصراع الداخلي الذي سينشأ حولَ النصّ الدينيّ وتطبيقاته العمليّة، وهنا ستظهر الاتجاهات المتعارضة حولَ فهم تطبيقات النصّ الديني، وانعكاسه في منظومة القوانين المدنيّة التي يتعارض أغلبها مع بنية طالبان المعرفية، هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فسيكون النصّ الدينيّ خلافاً مع الاتجاهات القاعديّة والداعشيّة التي تنظر للصراع على أنه صراعٌ شمولي، وما التحذيرات من هجوم لداعش على محيط المطار، إلا إشارة للدّعوة لها لممارسة نشاطها في أفغانستان.

أفغانستان لن تهدأ، وستشهد مزيدًا من الصراع المركّب؛ داخليًّا وخارجيًّا ■

إيران وطالبان
حرب الظل لفرض معادلات جديدة

محمد أبو شريفة– كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ سوريا

تباينت الآراءُ والتوقّعاتُ حولَ مستقبل أفغانستان على الصعد كافةً، بعدَ انسحاب الاحتلال الأميركي وتمكن حركة طالبان من السيطرة على مقاليد الحكم بسهولة؛ علمًا أنّ ميزان القوى يميل لصالح الحكومة التي تمتلك ثلاثة أضعاف قوّة طالبان العسكريّة.

وأمامَ صدمة العالم للأحداث المتلاحقة في أفغانستان، والتي لم تتّخذ صورتها النهائيّة بعد، إلا أن الدول المحيطة بها لم تشعر بحالة الصدمة؛ لأسباب تتعلّق بالزيارات المكوكيّة التي اتّبعتهَا طالبان مع تلك الدول طوال العام المنصرم. ومن المرجّح أنهم صاغوا اتّفاقيات واضحة لتنظيم العلاقة فيما بينهم بعدَ خروج المحتل الأميركي. وتعدّ إيران من أبرز تلك الدول المعنيّة بالشأن الأفغاني، التي سعت منذُ سنوات إلى بناء علاقة مع حركة طالبان؛ تقومُ على المشتركاتِ والمصلحة الثنائيّة، وهي مجابهة المحتل الأميركي، وتقاطعت المصلحة في هذه الجزئيّة؛ وعلى إثرها تنوّع الدعم الإيراني لأفغانستان في عدد من المجالات الحيوية، لكنّ المرحلة الحاليّة تقتضي بناء علاقة من دولة إلى دولة، بعد أن أنجزتْ الحركة مهمتها في التحرير. لذلك يكمن الترقّب الأكثر إثارةً، حاليًّا، حولَ مستقبل العلاقة بينهما، وتأثيراتها على مجمل تحوّلات الشرق الأوسط؛ فبالرغم من عقود العداء التقليدي، إلا أن السنوات الماضية شهدت تنسيقًا بين الطرفين، واستطاعت إيران، في بعض الأحيان، توظيف طالبان بأكثرَ من اتجاه لمقارعة الأميركيين وقتالهم، سيّماً في محافظات هرات، وفرح، ونيمروز؛ وهناك من يتوقّع أن طالبان لن تعادي إيران؛ خصوصًا، أنها تعاني من عقوبات دوليّة، ويتحدّث البعض عن علاقة سريّةٌ قائمة بينهما، فيما يرى آخرون أنّ أولويّات كابل التي ستتكشف قريبًا هي سنّ الأنياب وغرسها في خاصرة الجارة إيران؛ لأسباب عديدة، أهمها: الخلاف المذهبي وما يترتب عليه من تداعيات، وكأن واشنطن هنا توظّف حركة طالبان، كجماعة سنّيّة مقاتلة، ضد الإيرانيين، في إطار استنزاف قدراتهم؛ عبر فتح جبهات شرق إيران، وإشغالها بهواجس تأمين حدودها الشرقيّة وحمايتها، التي تتشارك مع أفغانستان بطول أكثر من 900 كيلومتر؛ الأمر الذي سيدفعها – بحسب مؤيدي هذه النظرية – للانسحاب طواعية من مناطق في سوريا و العراق. وربما تنفيذ سيناريو أميركي من خلال حلفاء إقليميين بنقل جموع المجاهدين الإسلاميين الموجودين في المنطقة إلى أفغانستان، بما يفتح جبهات متزامنة ضد «إيران وروسيا والصين»، وهذا الترقّب لم يتضح بعد، سيّما في ظل وجود تقاطعات مع أنقرة وموسكو.

لا شكّ بأن التطورات الأفغانية تثير القلق في إيران؛ خصوصًا، أن تاريخ العلاقة بين الطرفين خلال فترة حكم طالبان في أفغانستان وإقامتها «الإمارة الإسلامية» بين العامين 1996 و2001؛ يحتفظ بذكرى أليمة وقعت بينهما عام 1998؛ ذهب ضحيّتها ثمانية من عناصر «فيلق القدس» ومراسل في القنصليّة الإيرانيّة في مزار الشريف، مما كاد بإيران أن تشنّ هجومًا عسكريًّا انتقاميًّا، إلا أنه لم يحصل. لذلك فإن سيناريو المواجهة المفترض راهنًا بين الطرفين؛ يبدو أنه مجرد سيناريو وهمي لا يمت إلى الحقيقة بصلة، وهو قائمٌ على أوهام إعلاميّة غير مرتبطة بأيّ قرار سياسيّ، ومن المرجّح أن يكونَ هذا السيناريو صنيعة لحظة العجز التي تعيشها دولٌ عربيّةٌ وإقليميّةٌ وازنة. في المقابل؛ فإنّ إيران تمتلك القدرة اليوم على إقامة نظام من المصالح المشتركة بين البلدينَ على الأصعدة كافةً: الاقتصاديّة، والتعليميّة، والصحيّة وغيرها. فحتّى هذه اللحظة ما تزال السفارة الإيرانيّة في كابل بجانب شقيقاتها الروسية والصينية، وهذا يعني أن مشروع طريق الحرير يسير في اتجاهه السليم؛ فالمسألة هنا مرتبطة بعلاقات إقليميّة، وأفغانستان جزءٌ منها، وتاليًا السيناريوهات التصادمية لن تجد في أغلب الأحوال موطئَ قدم على أراضي الأفغان، لأنه بكلّ بساطة لا تمتلك الحد الأدنى من المشروعية.

العودة إلى الفهرس

لعلّ أفغانستان بوضعها الحالي تشكّل فرصةً للوجود الإيراني، والحصول على ورقة ضغط جديدة تضاف لأوراق طهران في المنطقة؛ فثمة تيار في إيران يرى أن ما يحدث في أفغانستان؛ يوفّر الفرصة ذاتها التي سبق أن توفرت لها في العراق، وربما يدفع هذا التيار بقوة نحو تحسين العلاقات مع طالبان؛ رغمًا من تباينات الأيديولوجيا والعقيدة بينهما، حيث لم تمانع مستويات إيرانية محافظة التعامل مع الحركة وَفقًا لصحيفة «كيهان» التي نقلت عنهم أن: (طالبان تؤكد أن لا مشكلة لديها مع الشيعة واحترامها لحدود إيران (...)، لكن مقاربتها القائمة على القوة ترسم مستقبلًا غير مضمون بالنسبة إلى الشيعة وإلى حدود بلادنا).

ويرى المتخصص بالشأن الإيراني كليمان تيرم، أنه بالنسبة إلى طهران؛ فحركة طالبان «تغيّرت لأنّها تبدو اليوم أقل خطرًا من داعش»، وضمن هذا الإطار التقى في 27 كانون الثاني (يناير)؛ رئيس «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني علي شمخاني، مع المُلّا عبد الغني برادر؛ الرئيس الدبلوماسي لحركة طالبان، وأشاد الأول بصمود الحركة في المعارك ضد الولايات المتحدة، إلا أنه أشار أيضًا إلى أن طهران لن تعترف بأي فصيل أفغاني يستولي على السلطة بالقوة، ولطمأنته عرض الملا عبدالغني التعاون مع إيران على تأمين حدودها مع أفغانستان. واستضافت الخارجية الإيرانية بدايات شهر تموز (يوليو) الماضي؛ ممثلين عن الحكومة الأفغانية وحركة طالبان للبحث في استشراف المرحلة القادمة وكيفية التعامل سياسيًّا وأمنيًّا مع الفراغ الذي أحدثه رحيل القوات الدولية والأمريكية؛ الأمر الذي يؤكد أن الدبلوماسية الإيرانية تسعى لفتح نوافذ التواصل مع طالبان، وفي الوقت ذاته؛ تبحث عن دور إلى جانب روسيا والصين بعد الانسحابً الأميركي، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتعزيز انتشارها العسكري على الحدود الأفغانية.

ويبقى القول الفصل بالتعامل الإيراني مع مستجدات الواقع الأفغاني؛ مرهونًا بحجم التهديد الذي يمكن أن تواجهه إيران مستقبلًا، سواءً بشكل مباشر من خلال حدود الدولة – تدفّق اللاجئين وعمليات التهريب - أو عبر الاحتكاك بمصالحها في الداخل الأفغاني، ولهذا اتّبعت طهران استراتيجية مزدوجةً مفادُها التعاونُ مع «عدو الأمس» - طالبان - وفي الوقت ذاته؛ تعزيز شبكة مصالحها الاقتصادية وتكريسها، ودعم حلفائها في الداخل الأفغاني لاستخدمهم حين الضرورة. ومن الممكن القول: إن إيران تدرس عديد الخيارات تحسّبًا لأي طارئ خطير يزعزع استقرار جارتها ويعزز مصالحها هناك، وتكمن هذه الخيارات بالتدخل المباشر، أو خوض غمار حرب بالوكالة، أو دعم سيطرة الحركة ضمنَ اتفاقية استراتيجية وتكتيكية من أجل احتوائها والحد من أنشطتها.

الجميع يترقب الأيام القادمة وما ستكشفه من حقيقة تصرفات طالبان؛ هل تكون كما عهدناها في السابق؟ أم أن رياح التغيير ستصيبها بما ينسجم ولغة الدبلوماسية الدولية، لأن ثمة مؤشرات تقول بأنها تنوي الحكم بأسلوب وسلوك مختلف، وربما دلّ على ذلك إعلانها عفوًا عامًّا عن كل موظفي الدولة، بعد مغادرة القوّات الأميركيّة والدوليّة، وعلى الأرجح لن نحتاج إلى ترقّب طويلٍ حتى تتكشف لنا نوايا طالبان؟

وبالتأكيد فإن العلاقة الأفغانية الإيرانية؛ ستمر بالكثير من التحولات والمحطات، ولكنها في النهاية ستحافظ على مصالح الطرفين وبالتراضي، والمستقبل كفيلٌ بانكشاف الصورة؛ آخذين بعين الاعتبار أن العلاقة التاريخية بين البلدين، وطوال العقود الماضية، كانت تقوم على المشتركات السلمية، وما بين سيناريو المواجهة وسيناريو تعزيز العلاقة؛ ثمة مقدارٌ من التباعد، ولكن الأقرب استيعابًا إلى الفهم والتحقّق هو سيناريو العلاقات الإيجابيّة■

طالبان المنتصرة من الجبال إلى كابول

موسى جرادات– كاتب سياسي فلسطيني/ تركيا

أيامٌ قليلةٌ فقط؛ حسمت فيها حركةُ طالبان أمرَها وأنهت مهمّةً كان يراد لها أن تغرق فيها لسنوات، وهي الحرب الداخلية مع الحكومة الأفغانية ومؤسساتها والقوى المنصهرة فيها؛ هذا الحسم كاد أن يكون هو المعجزة الفعليّة طوال عشرين عامًا من حرب التحرير التي خاضتها تلك الحركة في مواجهة قوى المحتل الغربي وعملائها على الأرض الأفغانية، دون كلٍ أو ملل.

والسؤال الذي ما زال حتى هذا الوقت معلّقًا، ولم يجد جوابًا شافيًا لدى متصدري التحليل من دول إعلاميّة وجماعات صحافيّة: كيف استطاعتْ طالبان أن تحسم الأمر دون قطرة دم واحدة، ودون مواجهات تذكر؟ لأنّ الجوابَ الشافي يترتّبُ عليه الكثير من القضايا اللاحقة، التي تتعلّق بعلاقة المُنتصر مع العالم الخارجي من دول وفضاءات إقليميّة ودوليّة، وعن الشرعيّة الخارجيّة التي ستسمح لهذا البلد أن يكون عضوًا فاعلًا في الإقليم. لقد كانت دول التحالف الغربي المحتل لأفغانستان؛ بقيادة الولايات المتحدة، على قناعة تامّة أن ما ينتظر أفغانستان بعد انسحاب الجيوش الغربية؛ حربٌ أهليّةٌ داخليّةٌ لا تُبقي ولا تذر، وبذلك تدخل طالبان إلى مستنقع تلك الحرب لسنواتٍ طويلةٍ، ويصبح انسحاب الأمريكيين عاملَ نقمة لا تحرير.

من الواضح، ونحن البعيدين عن خطوط النار والدم والألم والمعاناة التي عاشها الشعب الأفغاني طوال العقدين من الاحتلال؛ أن هناك ملحمة أفغانيّة تم صياغتها بأيادي مقاتلي الجبال؛ المؤمنين بحتميّة النصر الذي جلبوه بوعي تاريخي، هذه الملحمة سمحت لهمٍ معرفة أحوال الأهل؛ فالتفوا حولهم ليحمي بعضهم البعض، دون تقديم أي تنازل للمحتل، فيما يتعلق بالجلاء والسيادة، خاضوا حربهم التفاوضية وأنجزوا المهمّة. ومعرفة أحوال الأهل؛ مكنتهم من دخول المدن مدينة تلو مدينة؛ فاتحين حتى وصلوا خلال أيام إلى أبواب كابول العاصمة؛ ليفرَّ منها كل من عمل لصالح المحتل تحت جنح الظلام؛ من الرئيس أشرف غني المتبجح برفضه المطلق لمفاوضة طالبان قبل أيام من خروجه المذلّ، وحتى أصغر وضيع من عملاء السفارات الأجنبيّة؛ جميعُهم ذهبوا لحضن سيدهم.. فهم لا يعرفون الحياة، إلا عبيدًا في ظلّه، لتُفتح صفحةٌ جديدةٌ من صفحات أفغانستان دون عملاء. ولأنّ نار الحرب لا يراد لها أن تنتهي في هذا البلد المنكوب؛ بدأنا نسمع حديث الإنساني، وحقوق الناس، والجماعات، والجندر والديمقراطيّة، والتشاركيّة؛ حديث طويل بلا نهاية؛ الهدف منه وضع طالبان على كرسي التعليم والتأديب، والتدريب؛ حديث الأستاذ للتلميذ الذي لا يفقه أبجديات الحياة دون معلّم؛ حديث استعلائي؛ يرى بهم جماعة ظلامية.. لا تفقه من أصول السياسة والاقتصاد والثقافة شيئًا، وسيخفقون كما أخفقوا طوال السنوات، فهذه الجماعة ابنة المجتمع الأفغاني؛ أكلت وشربت وترعرعت ضمن البناء الثقافي للأمّة الأفغانيّة، وهي التي تمثّلها، وهي عنوانها الأول، وإن لم تكن العنوان الوحيد.

العودة إلى الفهرس

وكل من لا يريد أن يرى أن طالبان طوال سنوات خلت مثلت هذا الشعب كحركة تحرير وطني، لن يستطيع الفهم، وربما لا يريده؛ لأنه سيُفقده كلَّ ادعاءاته الفاسدة التي يعتاش عليها؛ سواءً في الداخل الأفغاني أو خارج هذا البلد.

هل النصرُ الأفغاني يندلق علينا؟

لقد أثبتت التجربة الأفغانية جدواها، وأكدت أن موازين القوى لا تحسب بعدد الحديد ونوعه؛ موازين القوى التي دومًا يتربّص بها المتشدّقون في ديارنا ويقهروننا بها مع مطلع كل نهار، ذوبتها التجربة الأفغانيّة الناهضة من تحت الركام؛ فموازين القوى أصبحت لديها أدوات جديدة في القياس، كالصبر، والتحمل، والألم، والدم، والتضحيات، والإيمان العميق بمشروعية المقاومة مع القليل القليل من الحديد سيجلب النصر، لهذا يراد لهذه التجربة اليوم أن تمحى، أو أن يعاد رسمها على قياس عبيد أمريكا في ديارنا، عبر تزيف الوعي والذاكرة، وقطع تلك التجربة عن التجارب التي سبقتها وحققت النتائج نفسها في السابق، ولكي نبقى في زمن الحياة مفاوضات حتى لو أنكرها الأعداء وأنكرونا.

نعم، يمكن الاستلهام من هذه التجربة، لأنها لا تخص الأفغان وحدهم، هي جزء من التجربة الإنسانية على الرغم من خصوصيتها؛ فإن لها فضاءً عابرًا يتجاوز الحدود ويمر على كل المسلوبة إنسانيتهم وديارهم ويطمئنهم: أن الدنيا فيها من نفحات النصر ما يضيء الخدود.

خصوصية تلك التجربة التي تتصل بمحركاتها العقدية والأيديولوجية، هي ملك من أنجزوها، ولكن النصر وآثاره ملكٌ لمن يرون أنفسهم في ساحة الميدان أمام عدوٍّ واحد؛ يجرّ بوارجه الحربيّة، ويرمينا من كل حدب وصوب ويوغل في دمنا في عطشٍ دائم لا يتوقّف.

وإذا كان النصرُ صبرَ ساعة؛ فإننا والله صبرنا ساعات وساعات حتى طوينا القرنَ بقرنٍ جديد.. حتّى أكلنا الصبرَ من جذوره، كما كانت تقول لي أمي رحمها الله■

درسٌ آخرٌ لتلاميذِ أغبياء

طلال عوكل – كاتب ومحلل سياسي / فلسطين

ويتكرّر الدرس...؛ لكنّ السارقَ لا يرتدع؛ السارق يدجّج بالسلاح؛ لكنه يهربُ أمامَ صاحب الحقّ، وممتلك إرادة الدفاع عن النفس؛ الدولة الأعظم في هذا الزمان، ومعها دول عظمى، وإمبراطوريّات سابقة؛ تتلقى هزيمة نكراء، وتفرض عليها انسحابًا ذليلًا. هي ليست المرة الأولى التي تبادر فيها قوّة استعماريّة لاحتلال دولة، ذات موقع استراتيجيٍّ في الحرب التي كانت؛ الدائرة فيَ هذه المرحلة على مَن يتسيّد العالم، وعلى أيّ نظام عالميٍّ يمكن أن يولد ولا تكون للولايات المتحدة وحلفائها السيادة؛ فبريطانيا رحلت منذ زمن بعيد عن أفغانستان؛ ذات الطبيعة القاسية، التي تشكل إرادة شعبها في السعي من أجل الحرية والاستقلال.

الاتّحاد السوفييتيّ الذي كان منافسًا قويًّا للولايات المتّحدة ومعسكرها، وعلى قدم وساق؛ رحل هو الآخر، وربما كانت هزيمته في أفغانستان واحدة من أسباب انهياره، وانهيار منظومته الاشتراكية.

في الصراع المحتدم، والمقلق بين الصين التي تتقدّم باضطراد، والولايات المتّحدة التي تتراجع، أيضًا، باضطراد. تحتل أفغانستان موقعًا استثنائيًّا؛ أرادت له أمريكا والأمن الصيني والروسي أن يُصبغَ بسمة التاريخ الذي يتّجه إلى الأعلى بصورة لولبية؛ فميزان القوّة لا تحكمه كميّة الأسلحة وأنواعُها لدى الخصوم، فإن كان الأمر كذلك، فإن الوَلايات المتّحدة تملك إمكانات تسليحيّة واقتصاديّة قادرة على شطب أفغانستان منَ الخارطة، لكن الأمر ليس كذلك؛ حين نضع الحق والإرادة في الكفة الأخرى.

مليارات الدولارات، بل مئات مليارات الدولارات أنفقتها الولايات المتّحدة وحلفاؤها، وآلاف الضحايا.. كل ذلك تحوّل إلى رماد، وإلى توسّل بالسماح لهم بإخلاء مواطنيهم وجنودهم وعملائهم، بالرغم من تطمينات طالبان المتكرّرة؛ أفغانستان تكرّر مشاهد الخروج المذل للقوات الأمريكية الغازية في فيتنام، وكمبوديا، والجزائر، و.... إلخ.

هو درسٌ لكلّ من يتبجّح بامتلاكه أسبابَ القوّة المبنيّة على التزوير والباطل والعنصريّة، وهو درسٌ، أيضًا، لمن يتطلّع إلى الحريّة والاستقلال؛ لأنّ إرادةَ الحقّ أقوى بكثيرٍ من إرادة القوّة الباطلة■

طلاب صاروا وتصوّروا

د. محمد أبو ناموس – كاتب في الأدب الساخر

اقترح أحد الصبية على العائلة إقامة ندوة لمناقشة الأحداث الساخنة على الأصعدة كافةً؛ بَدءًا بالمنزليّة وانتهاءً بقضايا كونيّة.. وخصوصا حول الحدث المُهم والساخن الذي جعل الخبراء يتوهون في التحليل، وتم اختيار أكبر الأولاد سنًّا ليكون مقدّمًا ومديرًا للحوار الذي يتناول عودة طالبان للسلطة.

طلب: أشعر بسعادة غامرة أن يصل طلاب المعاهد الدينيّة للسلطة وربطا بواقعنا، فإنّ العلاقة التي تربط بين أبو طلب وأم طلب وأنا وإخوتي وأخواتي هي علاقةٌ وطيدة؛ تسودها المودة والطاعة ولكن من يسمع لغة الحواتربينكم ؛ يقول: أن العداوة بينكما وصلت إلى حدٍّ لا يمكن إيجاد حل لها، بينما من يراكما وأنتما تتوجهان لغرفة النوم؛ يتأبّط كل منكما ذراع الآخر؛ يصاب بالدهشة والعجب، وهذا بالضبط ما يشبه عودة طالبان للحكم في أفغانستان!

أبو طلب: الله لا يمسيك بالخير.. تشبيهك غيرُ موفق... تشبهنا لطالبان وما تقوم به..... يا عيب الشؤم عليك.

أم طلب: إنّ طالبان حركةٌ رجعيّةٌ متخلّفة؛ أعادت أفغانستان إلى العصر الحجري والحياة البدائيّة؛ حرّمت التعليم على المرأة، وفرضت عليها ارتداء البرقع، وحرمتها من العمل وتوّجت تخلفها بتدمير تماثيل بوذا التاريخيّة، وفرضت على الرجال ارتداء اللباس التقليدي، وإطلاق العنان للحى التي أصبحت اليوم من أحدث التقليعات للشباب على امتداد الكرة الأرضية، فمن منا ينتمي إلى طالبان؟

أبو طلب.. ردّ بعصبيّة، مغيرا رأيه بسرعة وقال: حسنًا فعلت طالبان فهي الوحيدة التي أعطت لكل ذي حقٍّ حقّه؛ فليس للمرأة مكانٌ إلا بيتها وتربية أطفالها ورعايتهم وتنفيذ طلبات زوجها.

طلب: ماذا عن منع التلفاز، وما أن وقعت أيدي مسلحيها على جهاز حتى قامت بمصادرته وتحطيمه؟

أبو طلب: هذا كلامٌ فارغٌ وتشويهٌ للحقيقة؛ فعودة طالبان للسلطة هي خيارُ السماء، ونصرةٌ لدين الله، وهزيمةٌ للكفر والزندقة!

طلب: ماذا تقصد بكلامك هذا: هل لك أن توضّح أكثر؟

أبو طلب: عودة طالبان هي عودةٌ مظفّرةٌ بعد أن مرّغت أنف أكبر قوة في العالم بالوحل، وفرار عملائها في مشارق الأرض ومغاربها، وما حصل في مطار كابول خير دليل وشاهد على ذلك.

أم طلب؛ مستهزئةً: يا رجل عيب عليك! عن أيّ انتصارات تتحدّث؟ وأيّ نصر إلهيٍّ كاذب وقع وتحقّق؟ وكيف تعطي لنفسك الحق أن تتحدّث باسم الله عز وجلّ، وتعدّ عودة هؤلاء الأجلاف للسلطة هو وعدٌ إلهي؟ شاهدْ وتأمّل أيّها الجاهل؛ ماذا يحصل في مطار كابول، حيث ما زالت القوات الأمريكيّة تتمترس فيه، وتمنع الدخول إليه لمن لا ترغب به، وعمليات الإجلاء تقوم على قدمٍ وساقٍ لقوّاتها ومواليها وحلفائها الغربيين.

أبو طلب: طول عمرك معادية للجهاد ولمن يحمل ويرفع رايته؛ لأنك غربيّة الهوى، وأمريكيّة الميول.

أم طلب: إنّ عودة هؤلاء ما هي إلا فضيحة لهم ولكل من والاهم وصفّق لهم؛ ألا يكفي تبجّحًا وخداعًا وتظليلًا للفقراء باسم الدين؟ فهؤلاء المخلوقات الغريبة عن عالمنا مبدعون في تحويل الصفقات والهزائم إلى انتصارات؛ تلفّتوا حولكم، وشاهدوا إلى أين أوصلنا أمثال والدكم المبجّل..؟

أبو طلب: هاتي مثالًا واحدًا ودليلًا صادقًا على افتراءاتك وتحريفك للواقع والحقيقة.

أم طلب: تونس وما حصل بها وما فعل بها جماعتك رغم التخفّي بلباس الاعتدال والديمقراطيّة، لكن لحسن حظ الشعب، هناك أن الرئيس قيس طلع من خرجهم وفضحهم وشتّت صفوفهم.

أبو طلب: هذا طامعٌ بالسلطة المطلقة ويجب التصدي له.. لقد أوصلني كلامك إلى حدٍّ لا يجوز السكوت عليه. لقد وضعت عقلي في كفي وروحي في أنفي، وأقسم بمن نصر طالبان وسدد خطاهم؛ إذا تجاوزت حدودك أكثر من اللازم لا بد أن أرمي عليك اليمين بالثلاثة، وأتركك تهيمين على وجهك في أصقاع الدنيا.

أم طلب: هذا هو يوم ميلادي الجديد وانطلاقتي المميزة؛ فمفاهيمك خربّت ودمّرت الأسرة.

طلب: أتمنى أن أستطيع تشكيل حركة طلاب جديدة؛ تمثل الحضارة والتطوّر والتقدم الاجتماعي، وأستطيع إزاحتكم عن كاهل الأسرة، وإعلان التغيير والتجديد!

أبو طلب: صرخ في زوجته متوسّلًا وقال: يكفي تناحةً! واسمعي ما يقوله هذا الولد العاق؛ أقسم لو أنه ليس من صلبي وثقتي العالية فيك، لقلت: إن هذا ابن حرام؛ يؤيد الانقضاض علينا؛ استهدي بالله يا أم طلب وخلّي زيتاتي على جبناتك ونلمّ الشمل..

أم طلب: أسمع كلامك أكاد أصدّق، وأشوف أفعالك أستعجل؛ روح يا شيخ أغرب عن وجهي، ودع المعبد يُهدم على الجميع!

العودة إلى الفهرس

الحداثةُ بوجهيها

الحداثةُ: هي ذلك الانقلاب الفكري الذي حصل في الغرب، وفي الغرب وحده، على مدار القرون الأربعة المنصرمة. إنّها رؤيةٌ جديدةٌ قامتْ على أنقاض الرؤية القديمة للعالم، ومن خلال الصّراع الجدليّ الخلّاق معها.

يعرّف الفيلسوفُ الألماني «كانط» الحداثةَ في سياق إجابته عن سؤال ما الأنوار؛ فيقول: «الأنوار أن يخرج الإنسان من حالة الوصاية التي تتمثل في استخدام فكره دون توجيه من غيره».. بمعنى: أن العقل يجب أن يتحرّر من سلطة المقدّس، ورجال الكهنوت والكنيسة، وأصنام العقل».

ففي ضوء الحداثة والتنوير؛ دخلت أوروبا إلى عصر الليبراليّة، وحريّة الرأي والمعتقد، وحقوق الإنسان، وعدم سجن الناس على آرائهم السياسيّة في إطارٍ راسخٍ من الديمقراطيّة وتداول السّلطة...

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانيّة؛ فالعقل المتحرّر من كلّ سلطان؛ هو معيارُ أهل الحداثة، بل هو السلطانُ الحاكم على الأشياء، وعليه يؤكّد المفكّر غازي الصوراني، بأن الحداثة بهذا المعنى، إمّا أن تكون شاملة؛ كليّة، وإما لا تكون. فلا يمكن الفصل بين الحداثة الدينيّة، والحداثة العلميّة، والحداثة الفلسفيّة، والحداثة الصناعيّة أو التكنولوجيّة، والحداثة السياسيّة، بل حتى الحداثة الشعريّة أو الأدبيّة والفنيّة.. إنّها بكلّ ذلك دفعةٌ واحدةٌ على الرغم من اختلاف هذه المجالات أو تمايزها عن بعضها بعضًا إلى حدٍّ ما. لكنّها جميعًا ناتجةٌ عن انطلاقة واحدة من أجل حريّة الإنسان، وتحقيق ذاته الإنسانيّة على هذه الأرض؛ بعيدًا عن كل أشكال الإرهاب الفكريّ والأمنيّ، وعن كلّ أشكال الاستبداد والاستدعاءات والرقابة.

يقول «الصوراني»: إنّ الحداثة الغربيّة مزدوجةُ الوجه، فهي، أولًا: ذات وجه تحريري؛ إنساني؛ عقلاني. ولكنها في الوقت ذاته حملت في طيّاتها فلسفات يمينيّة، أو محافظة عزّزت من الميل الإمبريالي للتوسّع والحروب والهيمنة، واستغلال ثروات الشعوب المتخلّفة والتابعة، (خاصة في ظروف العولمة المتوحّشة الراهنة). وقد تجلى هذان الوجهان المتناقضان للحداثة على مدار التاريخ طيلة المائتي سنة الماضية، حيث نلاحظ العديد من الرؤى والمواقف الفلسفيّة التي حملت بإصرار الوجهَ التحرريّ الديمقراطيّ العقلانيّ والثوريّ ضدّ الممارسات الاستعماريّة والإمبرياليّة البشعة للنظام الرأسمالي■

الفِلَسْطِينيُّ بَيْنَ أُودِيْسْيوس والسِّنْدِبَاد

عبد الرحمن بسيسو – شاعر وكاتب فلسطيني/ سلوفاكيا

تُمَثِّل إقامةُ التَّوازي والمُفَارَقَة بين الفلَسْطينيّ والسّندباد مَعلمًا أساسيًّا من معالم الأدب الفلَسْطيني المُعَاصر. ولئن كَان بعض الشعراء والرّوائيين قد ذهبوا إلى إقامة علاقة التّوازي التّفاعلي بين الفلَسْطيني و»أوديسيوس/ يولسيس» بدلا من الفلَسْطيني و»السّندباد»، فإنّمَا يرجع هذا الاختيار، فيما نَحْسَبُ، إلى دوافعَ ثقَافيّة، أو رُبّمَا آيديولوجيّة، ترتبط بالمبدع نفسه، وبالرّسائل التي يُريد تمريرها عَبْرَ المُقارنَة والتقاط فحوى المُفارقة أو التّطابُق، وبالمنابع التي يستقي منها ثقافته، وبالفئات التي تَستَهدفها كتابته؛ فَعلى سبيل المثال لا الحصر، يذهبُ جبرا إبراهيم جبرا في روايته «السفينة»(1) إلى إقامة التّوازي بين «وديع عسَّاف»، الشخصيّة المحوريّة في هذه الرّوايَة، والبطل الملحمي الإغريقي «أوديسيوس/ يولسيس» من حيث أنّ كليهما كثيرُ التّرحال، شَغوف بالإبْحار والتّجوّل والاكتشاف والكشف، وذلك مع استمرار وجود مفارقة تُميّز أحدهما عن الآخَر، وهي مفارقة تلتقي، إلى حدٍّ ما، مع المفارقة التي التقطها أبو اليزيد في رواية توفيق الحبيض «أسْطورة ليلة الميلاد» والتي بيّنَّاهَا للتّوّ.

يقول "وديع عسَّاف": «البحرُ مهما عشقته غريب عني، الجزر كلها مهما تمتّعت بالتجوال فيها وبينها، ليس فيها مستقر لنفسي. لا بُدَّ لي من عودة إلى الأرض. يولسيس كان أبرع منا جميعًا في الإبحار والتّجوال، ولكنه كان مثلنا، إنما يهرب ليبلغ في النهاية ما يستطيع أنْ يغرز فيه قدميه، ويقول:" هذا ترابي. ألم تخبره الفاتنة كالبسو (2)، وهو في أمس حاجته إلى الرَّاحة من وعثاء السَّفر وويلاته، بين البقاء في الجزيرة معها خالدًا كالآلهة، وبين عودته بشرًا فانيًا إلى أرضه؟ غير أنه رفض الخلود واختار العودة إلى أرضه. سترى «مها» ذلك ولا ريب. فلتكن جاكلين، أو أية امرأة أخرى، كالبسو ثانية. الفناء في الأرض في النِّهاية أطيب وألذ وأعمق. حالما ترى «مها» ذلك سينتهي الفصام بينها وبين ما أحب. سيتحد الشقان ثانية كما يجب أنْ يتحدا. سأحملها إلى أرضي، وأحرث كلتيهما» (3).

وفي «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النَّحس المُتَشائل»، ترد الإشارة إلى «السِّنْدبَاد» في سِياق مُحاورةٍ دارتْ بينَ «باقية» وابنها الوحيدِ «ولاء»، حيثُ كانت الأمُّ «باقية» تحاول إقناع ابنها الوحيد «ولاء» بالخروج من الكهف الذي كانت قوات الاحتلال الصُّهْيُوني تُحاصرهُ فيه، آملةً أنْ ينجيه خُروجه منه، وتسليم نفسه لقوات الاحتلال من مَوتٍ مُحقّق. ولم يكن هذا الكهف إلّا «القبْو المهجور»، أو «المغارة» التي عثر فيها «ولاء» على كنز أُمِّه «باقية» الموروث عن جدتها ووالدتها وأخواتها، والذي لم يكن، في حقيقته، إلّا صُنْدوقًا يحتوي قطع أسلحة وذخيرة ورشّاشان كان لعثوره عليه أنْ يُمَكنه من الشروع في تحقيق إرادة وعيه الثّوري الذي أسهمت أمُّه «باقية» في تشكيله، وذلك بالانضمام إلى الفدائيين الفلَسْطينيين، تمرُّدًا على الاحتلال الصُّهْيُونيَ لأرض أُمِّه الـ«باقية»؛ أي وطنه ومجاله الوجودي الحيوي المسلوب، والبَاقي

في وجدانه ساكنًا إيَّاهُ فيْه ومسْكُونًا به، ومُتطلِّعًا إلى التّحرُّر النِّهائي من الاحتلال الصُّهْيُوني؛ ليستعيدَ دوره الإنساني الحضاري الخالدَ في رِحابه: «فلَسْطين».

في سياق هذه المُحاورة المفعمة بالرّمزيّة، تُناشدُ «باقية» ابنَها الفدائي «ولاء»، وهي مسكونةٌ بحُبٍّ عارم وقلقٍ يُشعلان رغبتها اللاهبة في حمايته والمحافَظة على حياته، أنْ يُلقيَ سلاحه، وأنْ يخرج من الكهف، وأنْ يُسَلِّم نفسه لقوات الاحتلال التي تُحاصرهُ الآن، ليَسْلَمَ مِنْ فَتْكِها، وليَنْجُوَ، بحسب وعد هذه القواتِ لها ولأبيه، من هَلاكٍ مُحقَّق. ولكنّه يرفض، فتُمْعِنُ في السَّعي إلى إقناعه، بطرائقَ وتَبريرات وذرائعَ شتى، بأنْ يستجيبَ لطلبها، ليس لأنَّها ترفضُ، من حيث المبدأ، تمرُّده على الاحتلال وانضمامه إلى الفدائيين الذّاهبين إلى إطلاق «ثورة»، وإنّما لأنَّ اللّحظة المواتية لفعل ذلك، من قبله، ومن قبل جيله بأسره، ومن قبل الزّمن، لم تحن بعدُ، فهو، كما تقول أُمُّهُ «باقية» لهُ: لم يزل فتىً صغيرًا لا ينبغي لَهُ اليأس أنْ يدفعه، وجيلِه، إلى التّعَجُّل الذي يُجْهِضُ الفِعْلَ، «فالطَّبيعة تَكْرَهُ الإجهاضَ» (4)، وليس «لجيلٍ واحدٍ أنْ يَحْسِمَ في الأمر» (5)، كما أنَّ للزّمن، الذي هو صيرورةٌ دائمةٌ وتحوُّلٌ مُستَمرٌّ، دورًا في إنضاج اللّحظة المواتية لإنهاض الفعل الثّوريّ، وما علينا نحنُ جميعًا إلّا أنْ نُغذّيَ الزّمن بما يُمَكِّنهُ من تغذية البذور والجذور، وبصلات الزّنابق حتّى تُبَرْعِمَ، وذلك بأنْ «نحرث، ونزرع، ونتحمَّل حتّى يحين الحصاد» (6).

تأسيسًا على هذه الرّؤية، تَقولُ «باقية» لابنها الوحيد «ولاء»: «دَعِ الزَّمنَ يَزْمُنُ» (7) وتطلُبُ إليْه ألّا يستخفَّ به أبدًا، إذْ «لا ريبَ في أنّه سيجيء ... فكم من شعبٍ انْتَزَعَ حُرِّيَتَهُ، وسيأتي موسمنا» (8)، ولكنّ «ولاء» الّذي توافر، بدعم أُمِّه وبسبب من تنشئتها له وغرسها بذور الولاء للوطن في وجدانه النّاشئ، على وعيٍ ثوريٍّ ناهض ورؤية مستقبليّة، الّذي توفّرت لديهِ الأسباب والدّوافع والقدرات التي مَكّنته من إطلاق تمرُّده على الواقع الكهفي المُظلم، يَسْأَلُ أُمَّهُ، مُسْتَنْكِرًا ما ينطوي عليه كلامها من تأنٍ غير مُبرَّر، وحرص على التّأجيل، وإمعانٍ في الانتظار، وإغراق في التّعويل على الزّمن عَبْرَ الإمساك بتلابيب تفاؤلٍ حالم، فتتابعُ مسعاها لإقناعه بما ينبغي عليه فعله الآن، فتذهب المُحاورةُ، في هذه اللّحْظة، إلى إقامة نوعٍ من التّوازي الضّدي بين كهفين: «كهف الواقع القاتم القائم، والكهف الذي يحتضنُ، الآنَ، كَنْزَ الأُمِّ «بَاقية» الموروث، كما يَحْتَضنُ ابنها الوحيد الفدَائي «ولاء»، ثُمَّ تنداحُ المُحاورة لإثارة تساؤلاتٍ وجوديّةٍ وتقديم أجوبة تتحوَّل، بدورها، إلى أسئلة تفْضي إجاباتها، ضمنَ ما تفضي إليه، إلى إقامة موازاة ضمنيَّة تَعارُضيَّة بين مُكوِّنات هُويَّة «السِّنْدباد القديم»؛ سندباد الحكايةِ الشَّعبيَّة و«ألف ليلة وليلة»، ومُكوِّنات هُويَّة «السِّندباد الجديد» الفدائي «ولاء»؛ سندباد التَّمرُّد على الواقع الاستعْماريِّ الاحتلالي القائم الآنَ في وطنه المُغتصب: «فلَسْطين»:

" - ... إنّك يائسٌ يا ولدي
لا أرى حولي سوى الظّلام.
في الكهف.
حياتي كُلُّها كهف.
فأنتَ لا تزالُ في البصلة تتبرعمُ. اخرج إلى نُور الشّمس!
أين مكاني تحتَ الشّمس؟
تحت الشّمس. الدُّنيا بخير، يا ولدي. فكم من شَعْبٍ انتزعَ حُرِّيته. وسيأتي موسمنا.
أتظلّين تحلمينَ بالجُزر السّبع وراء البُحيرات السّبع؟
إنّها جُزرنا وبحارنا. والسِّنْدِبَادُ، يا ولاء، كفَّ عن رحلاته، وصار يبحثُ عن الكنوز في تُراب وطنه.
حياته لا تُطاق.
حينَ تُصْبِحُ الحياةُ أرخصَ من الموت، يُصْبِحُ ما أصعب من بذلها أنْ نَعُضَّ عليها بالنّواجذ» (9).

ها هُنا يُقَدِّمُ «ولاءُ» نفسَهُ إلى أُمِّه «باقية»، مُفْصِحًا عن هُويّته المتحقّقة في هذه اللّحظة من لحظات صيرورتها، وكأنّما هو يُؤكِّد لها أنّه قد صَار ما قد أرادت هي لهُ أن يصيرَ من أجل نفسه ومن أجلها، وما قد أراد هو لنفسه أنْ يصير من أجلها ومن أجل شعبه ونفسه: فدائيًّا مُحفّزًا بوعيٍّ ثوريٍّ إنسانيٍّ تَشَرَّبَهُ منها، فجعل ولاءه خالصًا لها، فهي أُمُّه «باقية»، وهي فلَسْطِيْنَهُ الـ«باقية» التي أرادت لهُ أنْ يمضيَ، قويًّا وواثقًا، في طريق تحريرها من قيود الاحتلال كي تستعيده إليها فيما هو يسعى إلى استعادتها عَبْرَ إخراجها من هذا «الكهف» ذي السَّواد الحالك، الّذي جَعَلَ حياتها وحياته، كُلَّها، كهفًا؛ ليُطلقها حُرَّةً تخطو واثقةً في مدارات وجودها الحُرِّ الطّليق «تحت الشّمس» وهي تحتضنهُ مُمْسكةً بيده القويَّة المُبْدعة؛ كي تحتمي به، وتحميه، وكي يُنْهِضَها لتَنْهَضَ به وتُنْهضهُ، ليُتابعا، معًا، تَجلية كينونتهما الحَضاريّة الوجوديَّة المتجذّرة في أرض فلَسْطين، والملتحمة في رحابها، والمسافرة في فضاءاتها الرّحبة تحت شمس العالم مُتابعةً أداء دورها الفاعل في ابتكار الحياة، وإبداع الحضارة الإنسانيّة، والإعلاء من شأن الإنسان.

مُتماهيًا مع رؤية أُمِّه باقية، ومستجيبًا لندائها، وساعيًا لتمكينها من ملاقاة آمالها، وتحقيق تطلعاتها وأشواقها، لا يذهبُ «ولاء» إلى التّماهي بالسِّندباد القديم، فلا يَرحل عن أرض وطنه، ولا يجوبُ وجوه البحار، كالسِّنْدباد القديم، باحثًا عن أرضٍ أخرى تكون له حَيِّزًا للمُغامرة والتّجَوُّل والاكتشاف والكشف، أو تكون له، كما يُريد عدُّوه الصُّهْيُوني الذي اقتلع أهله من أرضهم، ومن بيوتهم، وشرَّدهم بعيدًا عنها، بمثابة مأوى، أو موضع قدم، أو منفى، وإنّما يتشبَّثُ بكلِّ ذرّة تراب من تراب وطنه، الّذي غَرَسَ قدميه فيه، محتفظًا، في أعماق وجدانه، بسرِّ هذا الوطن، ومُرسِّخًا جذورَ حضوره في رحابه ومداراته، ومُعزِّزًا انتماءَهُ إليه، والتحامه به، ومُوغلًا، مع أُمِّه، في البحث عن الكُنوز في أرض وطنه، تنقيبًا في أغوار طبقاتها، وغوصًا في أعماق بحارها؛ ليكونَ هو السِّنْدبَادُ الفلَسْطينيُّ الجديد الذي أرادت لَهُ أُمُّه، كما أرادَ هُوَ لنَفْسه، وبخيار وعْيه الحُرِّ المُستَنير، أنْ يَكونَ.

ومن اللافتِ للانتباه، هُنَا، أنَّ إقامة التّوازي التّجاوبي والتقاط المُفارقة بين الفلَسْطيني المعاصر والسندباد القديم، إنّما تتحرَّك على محور ثابت هو علاقة الإنسان الفلَسْطيني بأرضه المسلوبة وهُويّته المُهدَّدة، وهذه مسألة أحسب أنها لا تقتصرُ على الرِّوايات الثلاث التي تناولناها في الفقرات السابقة، وإنّما تتكرَّرُ باستمرارٍ لافت، وتتعدَّد تجلياتها وتتنوَّع، في عدد غير قليل من الروايات الفلَسْطينيّة، حيثُ يحضرُ السِّنْدبَاد، أو أوديسيوس/ يولسيس، أو أيٍّ من ردائفهما ومُسَمَّياتهما، بطرائق بنائيّة متعددة وتقنيات أسلوبيّة متغايرة؛ لإقامة هذه الموازاة الدلاليّة عَبْرَ توفير ما يُؤسِّس لها، ومتابعة ما يتفرَّعُ عنها، وذلك على نَحْوٍ يستوجبُ

مقاربتها، بتوسُّع وعُمق، لا تتوفَّر أدنى إمكانيَّة للوفاء بمقتضياتهما الموضوعيَّة والمنهجيَّة في هذا الكتاب المُكرَّس لدراسة موضوع مُحدَّد. ولعلَّنا نُقاربُ هذه المسألة النَّقديَّة المهمَّة في كتاب آخر، أو لعلَّ نُقَّادًا ودارسين آخرين يُعتنون بتناولها، في زمنٍ قريب لاحق.

ومهمَّا يكن من أمر، فإنَّ كُلًّا من: إميل حبيبي، وتوفيق المبيض، يلتقيان مع جبرا إبراهيم جبرا، من حيث أنَّهما قد رأيا، على لسان شخصيتيّ روايتيهما: ««ولاء» و«باقية» في «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النَّحس المُتشائل»، و«أبو الحافظ» و«أبو اليزيد» في «أسطورة ليلة الميلاد»، ما كانَ «وديع عسَّاف» قد رأهُ في «السَّفينة» قبل سنوات (10) من صُدور روايَتَيْهما، فليستْ الحقيقةُ بعيدةً حتى يجوبَ الفلَسْطينيُّ وراءَها البِحَارَ، مثل: «السِّندباد» أو «يولسيس»، وإنَّما هي الأرضُ الصُلبة الرَّاسخة المناقضةُ لسَطح البَحْر ودوَّامات مياهه الرَّخوة، أو هي غوصٌ في البحر حتى أبعد أعماقه التي تلامسُ الأرض وتوغلُ في أغوارها العميقة.

وإلى ذلك، لا تكون الحقيقةُ، بالنِّسْبَة للفلَسْطينيّ، تجاوزًا للمكان أو رحيلًا عنه، وإنَّما هي تشبثٌ به وترسيخٌ للجذور الحَضَاريَّة والتَّاريخيَّة العميقة التي تُؤسِّس لحمتَهُ بأرض وطنه، وتجعلُ هذه الأرض مدارًا حيويًّا لوجوده. إنَّ الحقيقة، هنا، هي قَدَرُ الفلَسْطينيّ، أو لنَقُلْ هي الضرورة الحَضَارِيَّةُ التاريخيّةُ التي تحكم وجودهَ فوق أرضه. إنَّها القدر الذي كان «وديع عساف» قد أدرك حقيقته، لتدركها من بعده «باقية» في تضَافُر رؤيويٍّ ومَعْرفيٍّ عَميق مع ابنها «ولاء»، وليدركها، مَن بعدهما، «أبو الحافظ» الذي صاغت كلماته القليلة المُفَارقة التي كان «أبو اليزيد»، كما «ولاء» و«باقية»، ومن قبلهم «وديع عسَّاف»، قد التقطوها، فـ «من سخرية القدر أنْ تختلف طريقنا، وبشكل جذري التّضاد، عن كل ما عرفته البشرية من طرق .. عليهم أنْ يطيروا وعلينا أن نغوص .. إلى هناك .. إلى الأعماق ..» (11).

على أنَّ هذه الحقيقة، في النهاية، ليست معجزةً خارجيةً يجترحها «وليٌّ» صالحٌ ذو كراماتٍ تلَبَّسَ، أو لبَّسَ، هُويَّةَ نَبيٍّ مُعْجِز، أو مُنْقذ تنْتَظِرُ مُخَيِّلةُ الموهومينَ من النَّاس إيَابه من فضاء بلا هُويَّة، أو من فراغ موهوم، أو من قاع جحيم بلا قاع، وإنَّما هي معجزةُ الإنسان الفلَسْطيني الحقيقية، مُعجزة التَّشَبُّث الرَّاسخَ بالأرض والفعل الإنساني الذي يصنع التاريخ، ويُجدِّد الوجود، تمامًا، كما صورها الأعمى في رواية غسان كنفاني «الأعمى والأطرش»، فهي معجزةٌ «تجترح من القاع» (12)، لأنَّها، في البدء والمُنتهى، «معجزة الجذور الضاربة في رحم الأرض، الضَّاربة في هذا الجسد المُقدَّس للتُّراب» (13)، وهي «الجنين الغريب الذي ينمو في رحم اليأس، ثُمَّ يُولدُ على غير توقُّع من أحد ليُضْحِي جزءًا من الأشياءِ، تبدو، هناك، ناقصَةً دونه» (14).

هَوامِش وإشَارَات

1- جبرا إبراهيم جبرا: السفينة، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1970.

2- تُخاطبُ عروس الماء الفاتنة «كالبسو» البطل الملحمي «أودسيوس» الذي استضافته في جزيرتها «أوجيجا»، حيث قضى هناك، شقيًّا، ثمانية أعوام أو يزيد بعيدًا عن وطنه وعن زوجته الحبيبة «بنلوبي»، قائلةً: «هل فكرت أيها الرجل في الأهوال الجسام التي تخرط قتادها قبل أن تصل إلى بلادك؟ أليس خيرًا لك أنْ تظل إلى جانبي، وتقاسمني كهفي، فتصبح من الخالدين ... وتنسى هذا الجمال الفاني الذي لا ينفكُّ يُصيبُكَ ويُسْبيكَ، الذي أحسبُ جمالي وفتنتي لا يقِلان عنه سحرًا، إن لم يزيدا عليه فتونًا؟»، فيجيبها أوديسيوس الحكيم: «أيتها الربة المخوفة، هوني من حفيظتك! فأنا أعلم أنْ بنلوبي العزيزة لا تزن من جمالك وفتوتك مثقالا، لأنها هالكة، ولأنك من الخالدين، بيد أن الذي يصيبني هو وطني ... وطني الحبيب الذي أحن إليه وأهيم به، وفي سبيل العودة إليه لن يخيفني هذا اللُّج المتلاطم، فلقد بلوت الأعاصير في البر والبحر، في غبار المعمعة، وفي الفلك تحت كلكل الزوبعة .. إليّ، إليّ يا خطوب، وأقدمي بكل هولك يا رزايا. هوميروس: الأوديسه، ترجمة دريني خشبه، دار الهلال المصرية، روايات الهلال، العدد 253، القاهرة، 1970، ص 52، 53، حيث منهما أُخِذَ المقتبسان السابقان.

3- جبرا إبراهيم جبرا: السَّفينة، ص 227، 228

4- إميل جبيبي: الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النَّحس المتشائل، ص 141.

5- المصدر السابق، ص 144.

6- المصدر السابق، ص 142.

7- المصدر السابق، ص 143.

8- المصدر السابق، ص 143.

9- المصدر السابق، ص 142، 143. ونلاحظ، هُنَا، أنَّ ثمَّة خللًا يجعلُ تركيب الجزء الثاني، من الجملة الأخيرة من هذا المقتبس تركيبًا لُغويًّا ونحويًّا قَلقًا!

10- صدرت رواية «السَّفينة» قبل نحو أربع سنوات من صدور «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النّحس المُتشائل»، وقبل سبع سنوات من صدور «أسطورة ليلة الميلاد»، وفي هذا ما يفصح عن أنَّ جبرا إبراهيم جبرا، في روايته «السَّفينة»، قد افتتح التَّوجه، في الرواية الفلسطينيّة، لإقامة الموازاة بين الفلسطيني يولسييس/ السِّندباد، عبر نقلها، على الأغلب، من الشِّعر، وذلك في سياق إحالة إشاريَّة إلى الملحمة الإغريقية «الأوديسَّة»، التي أمْلت استبدالَ يولسيس بالسندباد. غير أنَّ أوَّل توظيف مُكثَّف للسِّندباد، كرمز كلّي، أو كنمط أصليٍّ، أو كقناع شِعْريٍّ تكوينيٍّ مُحكمٍ، إنَّما كان قد تحقَّق في الشعر على يد الشَّاعر خليل حاوي، وذلك في قصيدتيه: «وجوه السندباد»، والسندباد في رحلته الثَّامنة» المكتوبتين خلال العامين 1956- 1958، والمنشورتيتن في ديوان «الناي والرِّيح» الصادر في العام 1961. ومن اللافت للانتباه أنَّ إقامة التَّوازي والتقاط المُفارقة الأحاديَّة، أو المُفارقة المُتشعِّبة، بين الفلسطيني والسِّندباد، قد تابعتِ التَّجلي في الرواية الفلسطينيَّة، ولعلَّ أبرز تجلياتها الأخيرة أنْ يتجسَّد في رواية يحيى يخلف «اليد الدَّافئة»، الصَّادرة في أيلول (سبتمبر) من العام 2017.

11- توفيق المبيِّض: أسطورة ليلة الميلاد، ص 46.

12- غسان كنفاني: الأعمى والأطرش، ص 506.

13- المصدر السابق، ص 506.

14- المصدر السابق، ص 473.

اللوحة من أعمال الفنان الكبير مصطفى الحلاج.

«نقد الفكر اليومي» لمهدي عامل

عرض طيب تيزيني ونقد كمال عبد اللطيف

د. وسام الفقعاوي– رئيس تحرير مجلة الهدف/ فلسطين

«لا على الفكر بالمطلق يجري الكلام، ولا من خارج التاريخ يجري»، بهذا التحديد وضع مهدي عامل أو حسن حمدان يده على ما يجعل من الفكر ما هو عليه، أي السياق التاريخي الذي يفصح الفكر فيه عن نفسه على نحو يحيله إلى سابقه، ويجعل منه لحظةً تجاه لاحقه. ولكنه (أي الفكر) إذ يكتشف موقعه من السابق واللاحق؛ فإنه يفعل ذلك في ضوء راهنه.

الطيب تيزيني.

كتابُ «نقد الفكر اليومي» هو التسميّة التي لم يخترها الكاتبُ لكتابه؛ حيث كان قد اغتيل (أيار 1987) قبل أن ينتهي منه؛ فتكفلت «لجنة نشر تراث مهدي عامل» بذلك، إضافة إلى التسميّة؛ قامت بوضع مقدمته وترتيب موضوعاته ووضع خلاصاته أو خاتمته، حيث عكف من خلاله مهدي عامل إلى نقد الفكر الذي يسود على صفحات الصحف والمجلات في تعامله مع الواقع وتغييبه له، ونجد نقده يتركز على صحيفتي النهار والسفير، لهذا طال نقده كلاً من: إلياس خوري، وموسى وهبه، ورضوان السيد، وأدونيس، خاصّة في تناوله للثورة الإيرانيّة في كتابه ذي الأجزاء الثلاثة؛ الثابت والمتحوّل، وغيرهم من الكتاب.

جاء الكتاب الذي بدأه «عامل» في مطلع الثمانينات؛ أي في ذروة الحرب الأهليّة اللبنانية، في خمسة أقسام مبوّبة بالتتابع الآتي: ملاحظات أولى، في الفكر العدمي، الفكر الظلامي، الفكر البرجوازي المتأسلم، في عدم وجود نمط معيّن للإنتاج الإسلامي؛ موظفًا فيه أدوات التحليل الماركسي؛ ينقد ويفكك من خلاله مفاهيم وأفكار الأطروحات أو الأيديولوجيّات النقيضة المسرودة في الفكر اليومي.

الأيديولوجي والمعرفي: توطين الماركسية

يقول د. طيب تيزيني: إن مهدي عامل وضع يده على مسألة انشطر واستعر الخلاف حولها إلى أشكال متصاعدة في التعقد والتنوّع، وهي مسألة الأيديولوجيّ والمعرفي، من خلال تعليق «عامل» الدقيق والمكثّف، بأنه «لا طهر للفكر إلا بانتفائه؛ فكلّ يد ملوّثةٌ بما تكتب؛ تنحاز حتى حين لا تنحاز، أو ترتدّ ضدَّ الانحياز؛ إذ ذاك توهّمٌ بالطهارة، ولكن من موقع رفض التاريخ.."، فالدعوة إلى محاذرة الأيديولوجي من طرفٍ، وإلى الاتجاه – أولًا وأخيرًا – نحو المعرفي من طرف آخر؛ تخلط بين أمرين خلطًا يقضي إلى التفريط، ليس بالأيديولوجي فحسب، بل كذلك بالمعرفي ذاته.

وبيّن «تيزيني» أن مهدي عامل في مشروعه الفكري كان يعي ما يواجه الماركسيّة من تحديات في العالم العربي، وربّما كان في مقدّمة التحدّيات؛ تحدّيان كبيران؛ يتمثّل أوّلهما بعمليّة توطين الماركسيّة عربيًّا، في حين يفصح الثاني عن نفسه بصيغة النظريّات والمناهج والأيديولوجيّات المناهضة للماركسيّة في البلدان العربيّة. فلقد واجهت الماركسيّة عبر ممثليها العرب من سياسيّين ونظريّين سؤالًا كبيرًا ودالًّا: هل سيكون هنالك في المجتمع العربي من يمتلك القدرة الإبداعيّة لجعل الماركسيّة فكرًا قادرًا على طرح الأسئلة الرئيسة من موقع خصوصيّة هذا المجتمع، وعلى تقديم أجوبة عليها تسهم في صوغ موقف نظريٍّ نقديٍّ دقيقٍ من مشكلاته وقضاياه وآفاقه؟

فمن موقعه، في الحزب الشيوعي اللبناني، لم يكن مهدي عامل؛ مفكّرًا تنظيريًّا فقط، بل امتدّ عمله المعرفي إلى الساحة النضاليّة والسياسيّة، حيث عمل على الربط الجدلي (الديالكتيكي) بين النظريّة والتطبيق التي بحاجة مستمرّة للتغذيّة الراجعة، لهذا رأى «عامل» أن اعتقاد «اكتمال» أو «التماميّة» كما يسميها طيب تيزيني في الماركسية؛ أحد أشكال الانحطاط الفكري. ثمّ كان قد أعلن -في كتابه: نقد الفكر اليومي- أن الماركسيّة هي نمطٌ من «حركة المخاطرة في اختبار النظري ونَظرَنَة الاختباري».

أما التحدي الثاني الذي واجه «عامل»بحسب «تيزيني»؛ فتمثّل بالتدفق النظري والمنهجي المُنتج في الداخل، والوافد من الخارج، والآخذ منحى المناهضة للماركسيّة، حيث كانت مهمّة «مهدي» شاقّةً وشائقةً في آن؛ ذلك لأن المسألة هنا أخذت تظهر في عمقها الذي تمثّل - في وجهه الأعظم - في التحدي الأوّل: كيف تُوَطّن الماركسية ونؤصّلها عربيًّا في سياق الإجابة عن مشكلات الواقع العربي، وعبر حوار مفتوح مع التيّارات النظريّة الأخرى؟

في هذا الشقّ المعقّد من المسألة تبرز

أهميّة ما أنجزه «مهدي» في كتابه، كما يذهب طيب تيزيني، حيث اعتبره أنه يقدّم مثالًا مُحكمًا على محاولة توطين الماركسيّة وتأصيلها عربيًّا، خاصّةً أنها ظهرت خارج الحقل العربي. وهكذا؛ وجد مهدي عامل نفسه على جبهتين اثنيتن هما، وجهان لموقف واحد، كما يكمل «تيزيني» وهو التوطّينُ الجدليّ التاريخيّ الماديّ للماركسيّة، وتأصيلها في مجتمعه اللبناني والعربيّ بعامّة، حيث إنّ ما واجهه «عامل» كان كافيًا كي يُنجز مشروع مواجهة لعمليّة التوطين، لهذا قام بمهمّة خاصّة؛ تمثّلت في «نقد الفكر اليوميّ»، وهنا يكمن أحد جوانب الجدة والعمق فيما قدّمه على هذا الصعيد.

يضيف طيب تيزيني بأنّ إيلاءَ الأهميّة لعنوان كتاب مهدي عامل «نقد الفكر اليومي»؛ قائمٌ لسبب يخرج عن هذا العنوان ويدخل فيّ الحقل النظريّ الدلالي. فهذا الأخير يفصح عن أنّ «مهدي» حقّق نموذجًا بديعًا وطريفًا من التقاطع بين الجزئيّ والكلّي، واليومي والبحثي، والطارئ والاستراتيجي. وهنا، وفي هذا الأفق من المسألة؛ نضع يدنا على واحد من المفاصل الكبرى للجهد الذي أنجزه المفكّر مهدي عامل على صعيد توطين العمومي في الخصوصي وتأصيله، من خلال عمليّةٍ متبادلة؛ بمعنى: عدم خضوع الخصوصي للعمومي، بل بتفاعلٍ متجادلٍ وخلّاق معه، وعلى هذا الأساس؛ كان يُنتج المَاركسية، لبنانيًّا وعربيًّا، ويعيد إنتاجها.

القاسم المشترك: انتهاك التاريخيّة

لقد وصف طيب تيزيني مهدي عامل في كتابه «نقد الفكر اليومي» بالمفكّر العميق الذي «يتحرّش» بكل ما يراه ذا جدارة على صعيد الفعل الاجتماعي والتاريخي، وهو في هذا مجتمعٌ، كان يواجه ما تطلع به الصحف اليوميّة والأسبوعيّة والشهريّة، جنبًا إلى جنب مع ما رآه متمّمًا لذلك من كتب ومؤلّفات.. ويمكن النظر إلى ما قدمه في كتابه على أنه نقدٌ لثلاثة تيّارات فكريّة، أو صيغ من ثلاثة تيّاراتٍ فكريّةٍ، هي: الإسلامي، و«العلماني" والماركسي (مع الإشارة إلى أن التيار الماركسي يدخل باعتبارٍ معيّن في حقل التيار العلماني). وقد انطلقَ في نقده من أن هذه التيّارات تلتقي في قاسم مشترك أساسيٍّ ذي خصوصيّة منهجيّة، وتختلفُ وتتمايز في نقاطٍ ومواقعَ أخرى مفتوحة. أما القاسمُ المشترك هذا، فيكمن في أن التيّارات المذكورة تتأسّس على «غير التاريخيّة» أو على انتهاكِ التاريخيّة بكونها سياقًا ناظمًا وضابطًا للحدث المجتمعي والتاريخي والتراثي.

عدَّ «تيزيني» أن الكاتب مارس في ذلك نقدًا سوسيوثقافيًا، وكذلك فلسفيًّا منطقيًّا؛ يؤسس لاستيعابه ابيستيمولوجيًّا. أما التيار «الماركسي»الذي يقصده «عامل»، فهو الذي يفصح عن نفسه بلغة خصوم الماركسيّة وكذلك دعاتها أو «على نحوٍ أدقّ» مجموعة من دعاتها.

التيار المتأسلم: تفكيك الخطاب

أما فيما يتعلّق بالتيار الإسلامي أو «التيار المتأسلم» بحسب مهدي عامل، فإن طيب تيزيني يقول: إن «عامل» انطلق في مناقشة العلاقة بين الديني (الأيديولوجي) والاجتماعي (السوسيولوجي)، عبر تلقّفه لمادة كثيفة من «الفكر اليومي»، الذي واجهه في الأدبيّات السياسيّة الأيديولوجيّة وغيرها؛ محدّدًا، بوضوح، أن الديني حين يظهر في مرحلة ذات خصوصيّة محدّدة، على أنه سيِّد الموقف في الحركة التاريخيّة، فإن الباحث سيجد نفسه أمامَ عمليّةٍ معقّدة – مركّبة؛ تقتضي القيام بتفكيك الخطاب الديني السائد، حيث قادت عملية التفكيك تلك مهدي عاملٍ إلى تمييز الديني، باعتباره إطارًا وحقلًا تتمفصل فيه الصراعات والتناقضات والنزاعات والتحالفات التي تجري في المجتمع (وهذا ما يأخذ به) من طرف، والديني باعتباره شكلًا من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يراد له من قبل أطراف اجتماعيّة أن يُحوّل إلى الذهنيّة الحاسمة في الحضور الفكري من طرف آخر.

يرى «تيزيني» أن هذا ما كان يهيمن في الفترة التاريخيّة التي أنتج فيها «عامل» "نقده للفكر اليومي"، وأن ما كان ينبغي الإشارة إليه (ولم يُشر إليه من قبل مهدي) فيقوم على أن الأيديولوجي قد يتشخّص في لحظة تاريخيّة ما (كتلك التي عايشها مهدي)، بحيث يتحوّل إلى النسيج الاجتماعي السوسيولوجي نفسه، وهذه الأخيرة تظهر، خصوصًا، في بعض المجتمعات من نمط تلك التي يختلط فيه السلوك الديني بالاعتقاد الديني والطقوس الدينيّة، وكثير من أنماط العيش لدى أوساط المؤمنين غير المُنظّرين وغير العَالِمين، ثم غير المنتجين ثقافيًّا.

الإظهار والإخفاء في «نقد الفكر اليومي»

يذهب د. كمال عبد اللطيف إلى أن كتاب «نقد الفكر اليومي»؛ يُظهر معطيات، ويخفي ما يعادلها أو يفوقها، ذلك أنهُ يفترض أن بعض أجزائه ربما كتبت أثناء أو قبل بعض كُتب المؤلّف الأخرى، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى إمكانيّة النظر إلى بعض أعمال الكاتب؛ باعتبارها مقدمات أو خلاصات ونتائجَ لهذا النص، ليس لأنه يُذكّر بها، في سياق نقده، أو في هوامشه، أو يستعيد بعض جملها وموضوعاتها أثناء تحليله ونقده، بل لأنّ الكتاب خُصّص لقضيّة محدّدة؛ قضيّة نقد التيّارات الأيديولوجيّة، التي تؤكّد حضورها اليومي، في الصحف اليوميّة السيّارة وملاحقها الثقافيّة؛ بهدف ترسيخ اختيارات في الفكر وفي السياسة؛ في الاقتصاد وفي التاريخ؛ خدمةً لمصالح طبقة محدّدة، رغم إعلاناتها المتكرّرة، بكونها تفكّر في استقلال عن السياسة والتاريخ؛ الأمرُ الذي لا يُقبله مهدي عامل تمامًا، لأنه لا يستطيع قبول مبدأ مجانيّة الفكر أو الأيديولوجيا، في حلبة الصراع التاريخي.

النقد من مواقع الانخراط في الممارسة الحزبيّة!

انطلاقًا من كل ما سبق؛ عدَّ «عبد اللطيف» أن مراجعةً جديّةً لمحتوى الكتاب تتطلّب تعيين الموقع الذي اتّخذه صاحبه أثناء كتابته؛ فدونَ

العودة إلى الفهرس

تعيين هذا الموقع، قد لا تنجح عملية استدراج النصّ للبوح بكلّ ما فيه. وهنا يمكن القول: إن مهدي عامل، أنجز نصوص هذا الكتاب مستعينًا ببعض معطيات الفلسفة المعاصرة، والفلسفة الماركسيّة بالذات. ومن جهة ثانية، فإن الرصيد المعرفي الماركسي، المُؤطِر والمُوَجِّه لمقالات الكتاب، مهووسٌ أيضًا بحس المناضل السياسي الشيوعي؛ المنخرط في ممارسة حزبيّة محدّدة ومشروطة بجملة من الشروط ضمن سياق تاريخ معيّن، يمثّله رصيد الحزب الشيوعي اللبناني، وتحدّد بعضَ جوانبه طبيعةُ الممارسة السياسيّة الحزبيّة في لبنان.

بين ألتوسير والنظرة المختزلة لوظيفة الفكر في التاريخ

يحدّد «عبد اللطيف» أن أبرزَ مقدّمة في النصّ، تتمثّل في المبدأ الماركسي، الذي صاغته الألتوسيريّة بدقّة، وذلك عندما تحدّث ألتوسير عن الفلسفة، باعتبارها صراعًا طبقيًا في مستوى النظريّة. أما المقدّمة الثانية؛ فتتمثل في قناعة الكاتب، بأن زمننا هو «زمن الفكر العلمي في عصر الثورات الاشتراكيّة». ويعكس هذا المبدأ تفاؤل الكاتب من جهة؛ التفاؤل الذي يغذّي حساسيته السياسيّة، وإقدامه على الانخراط النضالي، في صفوف تيّار سياسيٍّ محدّد. كما يعكس، من جهةٍ ثانية؛ فهمًا معيّنًا للمشروع الاشتراكي. وتتمثّل المقدّمة الثالثة، في نظرته المختزلة لوظيفة الفكر في التاريخ؛ الوظيفة التي تحصر مهام النظر الإنساني، في العمليّات الفكريّة الأيديولوجيّة؛ المواكبة والمصاحبة للانخراط السياسيّ المتحزّب، لمصلحة تطوّر في التاريخ؛ مرسومة ملامحه العامة سلفًا.

فقر الدراية بالتاريخ الإسلامي!

يرى «عبد اللطيف» في سياق نقده لكتاب «نقد الفكر اليومي» بأن «عامل» يرسم في القسم الأخير من كتابه خلاصات فقيرة حول تاريخ الإسلام، وتاريخ السياسي في الإسلام، في سياق نقده لكتاب أدونيس «الثابت والمتغيّر»، وقد كشفت صفحات هذا القسم، عن محدوديّة دراية الكاتب بالتاريخ الإسلامي، وتاريخ الصراع الأيديولوجي في الإسلام، حيث إنه لم يستطع تجاوز النتائج العامّة التي بلورتها دراسة أدونيس، بما لها وما عليها، وقد تجاوزتها فيما بعد دراساتٌ جديدةٌ في مجال نقد العقل الإسلامي.

العنف اللغوي والوثوقية السياسية: كشف الثغرات

يأخذ «عبد اللطيف» على مهدي عامل استعماله أثناء نقده؛ كثيرًا من أشكال السخريّة الظاهرة والمباشرة أحيانًا، والمبطنة في أحيان أخرى، وتتضمّن سخريته كثيرًا من العنف اللغوي؛ كثيرًا من الحدّة. إنه يتحصّن باختيار فلسفيٍّ محدّد، واختيار سياسيٍّ بعينه، ويخاصم الجميع، لكنّ الرّد عليه سهل، حيث يرى بأن التحصّن بسقف العقائد، في مجال السجال الأيديولوجي، يُمكّن الخصوم في الأغلب الأعمّ، من كشف ثغراته، وفضح ثقوب السقف الذي يحتمي به... ثم إنه لم يفكّر في سجاله مع من عدّهم الممثّلين الطبقيّين للطبقات السائدة، في أهميّة التمييز بين الجبهة الثقافيّة التاريخيّة النقديّة المفتوحة، ومقتضيات الصراع السياسي، التي تتطلّب في لحظات معيّنة التخندق، والتموقع الحزبي. فالجبهةُ الثقافيّة؛ تمتلك من الخصوصيّات ما يجعل منها إطارًا للتوافق المرحلي والمؤقت والتعاقدي، بخلاف رهانات الجبهة السياسيّة، التي تتطلّب منطقًا آخر في التعامل والنقد والمواجهة.

ينطلق «عبد اللطيف» في نقده هنا بأن مهدي بقي يفكر بوثوقيّة السياسي، وهو يجادل مثقّفين يجرّبون لغات ومفاهيمَ أخرى، داخل جدليّة الصراع التاريخي، حيث لا يمكن مخاصمتهم جميعًا، بمبضع أغلب أدواته تنتمي إلى القرن ا، الذي ينتمي منها إلى القرن العشرين، يظلّ في حاجة إلى جهدٍ في التقريب والتبيئة والملاءمة، أي جهد في إعادة الإبداع...!

خاتمةٌ وتوضيح

إن قراءة مهدي عامل من خلال «نصه/ كتابه» «نقد الفكر اليومي»، ليس بالأمر اليسير أو الهيّن، خاصّة، أنه ترك عملًا غيرَ منجز من قبله، بل تكفلت لجنة تراثه بجمعه وإكماله، وهذا بحد ذاته يجعل الأمر «حمّال أوجه»، لذلك فهناك من يرى أن الوقوف على هذا الكتاب وفهم مقصده، لا يمكن أن يكون بمعزلٍ عن قراءة كتابين مهمّين «لعامل»؛ هما «في التناقض» و «في نمط الإنتاج الكولونيالي». كما

أنه عندما عكف على كتابة نصوص «نقد الفكر اليومي»، كان يعيش أتون الحرب الأهليّة اللبنانيّة، من موقع انخراطه النضالي وتموقعه السياسي، لهذا أراد من وراء كتابه الدخول في سجال مباشر، كنوعٍ من امتداد للحرب، أو هو ضمن لحظة الحرب، وكأن يبحث عن حدود التمايز الشديدة؛ من هنا دخل في سجال حادّ، وغير متساهل، وعنيف، أيضًا، على المستوى اللغويّ، والمستوى المفاهيميّ، ضدّ عدد كبير من الكُتّاب والمفكرين الذين تناولهم بالنقد في كتابه.

يبقى القول: إنّ فكر مهدي عامل أو حسن حمدان هو فكرٌ نقاشيٌّ حادّ، ويعكس جوانب شخصيّته الحيويّة، ويعكس، من ناحية ثانية، بنية الحقل الاجتماعيّ التاريخيّ الثّقافيّ للبنان والعالم العربي، وهذا ما جعله منسجمًا مع منطلقاته النظريّة والفكريّة؛ إذ استطاع من خلال هذا الكتاب أن يتوحّد مع ذاته؛ فكان مهدي «المفكّر مناضلًا، والمناضل مفكّرًا» في سياق التقدّم التاريخي؛ تقدّم شعبه وأمّته في رحاب الحريّة والاستقلال والديمقراطيّة والاشتراكيّة والوَحدة■

*طيب تيزيني: مهدي عامل: ما الذي تبقى منه؟ مقاربة مفاهيمية منهجية، في: نحو تجديد المشروع الاشتراكي، ندوة عقدت بين 16-18 أيار 1997، دار الفارابي، ط ا، 1997.

**كمال عبد اللطيف: حدود وحدودية السجال الأيديولوجي: قراءة في «نقد الفكر اليومي» لمهدي عامل، في: نحو تجديد المشروع الاشتراكي، ندوة عقدت بين 16-18 أيار 1997، دار الفارابي، ط ا، 1997.

حولَ السينما الفلسطينيّة

سلسلةُ مقالاتٍ سينمائيّة (4)

سينما الثورة الفلسطينية

وليد عبد الرحيم– مخرجٌ وكاتبٌ فلسطيني/ سوريا

لمْ تحظَ الثوراتُ الفلسطينيّة الممتدة والمستمرة منذ عام 1920 حتى اليوم، بتغطية سينمائيّة أو إعلامية راقية، كما ينبغي لها، أو يليق بها ويوازيها، وكان ذلك في بداية القرن العشرين منطقيًّا؛ بسبب حداثة السينما» المرئي المتحرك الحي» ذاتها، واشتعال الحروب والصراعات، والهجرة الصهيونيّة ◻ اليهوديّة إلى فلسطين، وشحّ الوعي الإعلامي وندرة وسائله المرئيّة، وزاد عقبها بندٌ تقصير المؤسسات القائمة كافة، في حين كانت السلطة للاعلام المكتوب وبعض المسموع، وخطب الرنين الشعاراتيّة، التي تم الاعتقاد بأنّها مادةٌ إعلاميّة!

جاء تأسيس منظمة التحرير وانطلاق الثورة في العام 1964- 1965؛ فغيّر الواقع، وإن كان قليلًا وببطء، وانتقل من الفوتوغراف إلى الشريط السينمائي، مع بعض السذاجات الفنيّة والتقنيّة، وقد يحق لنا القول الكثير من السذاجات، إلا أنه على الرغم من ذلك، أضحى للفلسطينيين أساسٌ أوليٌّ لسينما مقاومة ترافقت مع هبّة الكفاح المسلّح، بعد تخبط طويل في اكتشاف ضرورة الهويّة السينمائيّة وأهميتها وسماتها منذ لحظة نشوئها.

بدأت سينما المقاومة – الثورة الفلسطينية – بمجهودات فردية منذ ما بعد النكبة، ونقل المصورون صور الفوتوغراف المُجمّعة عشوائيًّا – غالبًا – وبعض الأرشيف، والتقاطات الصحف لصور الاضطرابات والعمليات الفدائية التي أدهشت العالم حينها، وصنعت صيغة وشكلًا جديدين لفحوى الهوية الوطنية وصورتها، ومختلف مفاتيح أبواب القضيّة ومناحيها.

في البدء – قبل التأسيس – ولسنوات طويلة جَهدَ مصور الفوتوغراف بشكل فرديٍّ حماسيٍّ غير منظم أو مدروس، باستثناء حرفيّته في التقاط ما يُظهر المأساة، كالمجازر، والنكبة، وانهيار الكيانية الفلسطينية، والاستيلاء على مؤسساتها، وتواطؤ العالم في تحقيق وجود كيان للعصابات الإرهابية الصهيونية، وكان لطوابير اللاجئين وخيامهم الحصة الأكبر من الكادر الفوتوغرافي عقب النكبة، ثم انتقل الهَمّ بعد سنوات قليلة لشحذ الهمم وإشعال ذاكرة الفُقد، وإظهار جمالية مدن فلسطين وطبيعة قراها – الآن يبدو ذلك بزخم على منصات التواصل الاجتماعي – وهدف العمل عمومًا إلى إيقاد مشاعر الحنين للوطن، وضرورة العمل على تحريره والرد على الهزيمة، في حين انطفأت مساهمات الموجودين تحت الاحتلال ضمن المناطق المحتلة عام 1948 لسنوات؛ بفعل إرهاب الكيان الصهيوني للهوية برمتها وقمعها. كانت جهودُ الأفراد المؤسّسين لبنةً أساسية لكل المناحي التي نشهدها اليوم، من تطور في قسم مهمٍّ من الأفلام الفلسطينية، الروائيّة والتسجيليّة والوثائقيّة، وارتقاء تقنياتها.

بدأت الجهودُ – إذًا – بالصحافة، وبالفوتوغراف، ثم بجمعه على شريط، وما تيسّر من صورة متحرّكة عبرَ أفلام وثائقيّة غنيّة الواقع والطرح، ضعيفة البناء الفنيّ وتقنياته، ثم انتقل الأمر إلى نقل صور تدريبات الفدائيين وعملياتهم عقب الثورة، وفصائل منظمة التحرير، واندلاع الكفاح المسلح، وأثرت خطبُ القادة، وغير ذلك، مما شابه، بشكل كبير على إعادة صيغة الصورة السينمائيّة، في المناطق المسلوبة عام 1948؛ كان هناك من يدرس السينما في أماكنَ عدّة.

يتفق المؤرخون على أن السينما الفلسطينية بدأت عام 1935، على يد إبراهيم سرحان، المولود في يافا 1915، والمتوفي في مخيم شاتيلا ببيروت عام 1987، وهو مُنجزُ أول فيلم في فلسطين مدته 20 دقيقة، وكان عبارة عن وثائقي؛ موضوعُهُ وبنيتُهُ وأهدافُهُ، هي مرافقة جولة الملك السعودي، سعود بن عبد العزيز، الذي جال في مختلف المدن الفلسطينية، ورافقه في جَوَلانه مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، إلا أن محاولات سابقة لإبراهيم سرحان وغيره سبقَت ذلك وعقبته، وانقطعت السلسلة بسبب النكبة حتى ظهور الثورة المعاصرة.

كما هو معلومٌ تأريخيًّا – وهناك ما هو غير معلوم من جهود أيضًا – فقد بدأ تطور المجهود المرئي كنقلة مهمّة عقب صمت ما بعد النكبة بسنوات قليلة، ثم انطلاق المنظمة، وأبرز ذلك كان مع المصورة الآنسة «سلافة مرسال» قبل وبعد تخرجها من المعهد العالي للسينما في القاهرة، حيث دأبت على التقاط الصور الفوتوغرافية، ثم جاهدت بإمكانات فرديّة بسيطة لتطوير عملها لإنجاز فيلم وثائقي. وبعد جهد كبير، تم إنتاج فيلم بعنوان» لا للحل السلمي» برعاية حركة فتح، وكانت وحدة الإعلام في الجبهة الشعبية قد صوّرت مادة دعائيّة بتوجيه غسان كنفاني والدكتور جورج حبش وإشرافهما؛ وهي عبارة عن صور متتابعة بكاميرا سينمائيّة 16 مم لتدريبات الفدائيين في جبال الأردن خلال النصف الثاني من عام 1967، لكن ذلك لم يكن فيلمًا بالمعنى الفني والتقني، إنما يمكن اعتباره مادة توثيقيّة مصورة، أي مجرد «رشز».

كانت المقاومة – منظمة التحرير – قد أسست قسمًا للتصوير الفوتوغرافي منتصف عام 1967، يهتم بالواقع اليومي للفلسطينيّين، كصور الشهداء، والعمليات، والمخيّمات...وعامَ 1968، وبعد جهدٍ، كان أول فيلم سينمائي

العودة إلى الفهرس

يُنتَج؛ هو ما ذكرناه قبل سطور "لا للحل السلمي" وكان عبارة عن فيلم تسجيليٍّ تم تنفيذه من قبل مجموعةٍ من السينمائيّين منهم: سُلافة مرسال، صلاح أبو هنّود، هاني جوهرية...

توالت التجارب، وساهمت العديد من الفصائل الفلسطينية بإنجاز العديد من الأفلام التي يغلب عليها الطابع الدعائي المشغول وثائقيًّا، وكسبيل للمثال لا الحصر، فقد أنتجت لجنةُ الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيلمًا وثائقيًّا بعنوان: «لن تسقط البنادق»، وقد تم تصويره بكاميرا سينمائية بشريط 16 مم عامَ 1973، يتحدث فيه الحكيم جورج حبش عن هموم القضية والثورة، ووحدة فصائل المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، ورفض الجبهة لمؤتمر جنيف، وقضايا سياسية متنوعة، والصراعات القائمة عقب تجربة الأردن.

تتالت الأعمال والإنتاجات الفيلمية ذات الطابع الدعائي والوثائقي، كما أسلفنا؛ فأنجزت فصائل منظمة التحرير المختلفة أفلامًا عدّة، لا سيما أثناء وجودها في لبنان وعقبها، التي عُدّت فترةَ مدٍّ ذهبيٍّ للثورة وعملياتها النوعيّة؛ فقامت الفصائل المقاومة في منظمة التحرير، كالصاعقة، والديمقراطية، والقيادة العامة، وجبهة التحرير؛ بإنجاز العديد من الأفلام التي لم ترقَ في سويّتها الفنيّة لتنافس السينما الصهيونية الممولة والمدعومة بالخبرات الأوروبيّة والأمريكيّة، لكن أفلام الفصائل كانت موسميّة ولم تلقَ رواجًا لكونها كانت برمتها ذات أهداف وسمات دعائيّة، باستثناء نسبيٍّ يطال تلكَ الأعمال التي أخذت فيما بعد عن روايات وقصص، كمثالٍ على ذلك رواياتُ غسان كنفاني.

لقد أسهم العديد من المخرجين الفلسطينيّين والعرب والعالميين في رفد الحق الفلسطيني والتجربة الثوريّة، وإظهار عدالة القضية بأفلام عدة؛ بعضها ممولٌ من قوى الثورة، والآخر من قوى اليسار العالمي أو بالمشاركة، وبعض التمويل المستقل. على الرغم من وجود الكفاءات السينمائيّة، لم يكن في يوم ما استراتيجيّةٌ فنيّةٌ عميقةٌ في مختلف المؤسّسات الفلسطينيّة، ولا أظن ذلك قائمًا اليوم بعد تأسيس مؤسسة السينما الفلسطينية داخل الوطن، وكذا وزارة الثقافة فلسطينية على الرغم من أن بعض الدعم غير الكافي يُقدم للسينمائيين، والمعلل بالظروف والإمكانات، على الرغم من أن ذلك يترافق مع نهوض كبير وواسع الانتشار لمخرجين وفنيّين فلسطينيّين داخل الوطن وخارجه، بعضهم صار اسمًا عالميًّا، ونافس أمامَ أفلام ذات تمويل كبير، ويُشهد للكثير بالمهارة والعبقرية الفنية من قبل العموم العالمي والمحلي، وعدم احتضان ودعم هذه التظاهرات الفردية، إنما هو معبّر عن أحد أوجه مأساة التشتت والضياع الفلسطيني، أما بالنسبة للفصائل فقد نسيت تمامًا أهمّية السينما.

يتساءل السينمائيون اليوم: كيف ننهض بسينما وطنية تتناسب مع مقدراتنا؟ وهذا شائعٌ هذه الأيام بقوة أكثرَ من سابقاتها، وذلك في الواقع يحتاج لمؤسسات تدرك أهمية الثقافة والفن عمومًا، والسينما وخطورتها تحديدًا، التي قد تصنع بلدانًا مما يشبه العدم، ويمكن هنا، كمثال استحضار مقولة مكررة تفيد بأن أميركا ابنة هوليود، وليس العكس؛ فما بالك بقضية واضحة العدالة، كالقضية الفلسطينيّة، التي تحمل مضامينَ إنسانيّة وتاريخيّة وأخلاقيّة وثقافيّة بشكل تلقائي، كما ترسم أحداثها دراما واقعية حقيقية لا تحتاج لتزييف كما يفعل العدو المحتل بجهدٍ كبيرٍ.

والاقتراحات متشابهةٌ وكثيرة، وبديهيتها أن قضية فلسطين وحضارتها وتاريخها لا تحتاج للتزييف لإظهارها، كما الحال عند العدو الذي يضخ ملايين الدولارات لشطب التاريخ وصناعة بديل له بخرافة تاريخه؛ فتزييف الحقائق يكلّف أكثر بكثير من إظهار الحقيقة، ولا يحتاج الفلسطينيون سوى بضعة أمور بسيطة للنهوض سينمائيًّا، منها: رصد التمويل الإنتاجي، ومنح الحرية للسينمائيين، وإدراك المؤسسات لأهمية هذا النوع من الجهد الراقي الذي يؤثر بشكل كبير في إظهار صورة واقع القضيّة والشّعب ومأساته بشكلٍ أفضلَ من جهودٍ عدةٍ تقوم بها سفاراتٌ، مثلًا، وهيئاتٌ ورموزٌ وخطباء، وتكلّف الكثير الكثير.

إن ما يتوجّب على منظمة التحرير والوزارات داخل فلسطين وفصائل المقاومة كافة، إعادة رسم مفاهيمَ وبرامجَ لنهوض السينما الفلسطينيّة، وذلك يتم فقط بإشراف مختصين لا مسؤولين سياسيين أو إداريّين؛ فالفنُّ والسينما، خاصة، لا يمكن إدراك مفرداته ومفاتيحه سوى من المشتغلين فيه، بمعنى أن تكون المؤسسة راعيةً ماليةً وإداريّة، دون التدخل المباشر في تفاصيل أي عملٍ فنيٍّ أو إبداعيٍ، وذلك بدوره يتطلّبُ عقليّةً منفتحةً تتجاوز الفصائليّة والشلليّة والانتماء الحزبي والتنظيمي.

إن إعادة الروح للسينما الفلسطينية ورفد رموزها ومشتغليها ودارسيها، وخاصة، جيل الشباب يجب أن تكون مهمة للمؤسسات الرسمية والفصائلية، وأكاد أؤكد، هنا، بأنه لا نهضة للقضية دون فنٍّ وثقافةٍ رائدين، ومنها - بل في المقدمة - السينما، وليس أن يتبع الفن رؤية السياسي والإداري؛ فالخصوصية الفنية أعمق وأخطر من ناحية إدراك كنهها، حتى على بعض السينمائيين، فما بالك بخطورة ذلك في حال تدخل فيه من ليس مختصًّا!

لقد تطورت مفاهيم الفلسطينيين وثقافتهم في شتى المجالات، في الفكر والثقافة والشعر والمسرح والطب والعلوم، كانت غالبيتها بدعم م.ت.ف وفصائلها، ودرس الآلاف عبر منح وبعثات إلى شتى دول العالم، لكنها تراجعت منذ نهاية الثمانينات لاعتبارات سياسيّة عدّة، أما اليوم، فواقع السينمائيين الفلسطينيين في صفٍ متقدم عالميًّا، أما المؤسسة، فتتقبع في المؤخرة، ولا تقدم ما ينبغي عليها، وهو أمرٌ مؤسفٌ وموجع، ويجدر بي القول هنا: إن فلسطين الحقيقية لن يتم بناؤها بلا سينما متقدمة.

التفاتةٌ نصفُ مهمّة: لا تعدّ هذه المادة تأريخًا لمساهمات السينمائيين وأسمائهم - فهم كثرٌ - أو الجهود والمؤسسات، بل يمكن تصنيفها تحت تسمية «نظرة عامة»، وهناك توسّعٌ قادمٌ بذلك في موادٍ أخرى قادمة■

المثقّفُ العربي:
غيابٌ على المستوى الرسمي وفقدان العصبيّة الجماهيريّة

عبد المجيد بن شاوية– كاتبٌ وباحثٌ مهتمٌ بالقضايا الفكريّة والثقافيّة والشؤون المغاربيّة. وفاعلٌ جمعويّ/ المغرب

كلُّ القوى الفاعلة عالميًّا تخطّط وتهندس نظريًّا وتصوّرًا، وتترجم ما ترسمه عمليًّا في سياساتها الاستراتيجيّة في علاقاتها بالجيوبوليتك الدولي والإقليمي، قادتُها على وعي تامٍّ بمدى طبيعة تفكيرهم وتصوّراتهم السياسيّة والاستراتيجيّة. لقد تحقّق لهم ما يمكنُ التفكير فيه، ولا زال المزيد من المخطّطات التحكميّة في مناطقَ عديدةٍ من العالم دون استثناء المنطقة العربيّة من المحيط إلى الخليج، لمَ لا ؟ وخبراؤهم ومفكّروهم ومثقّفوهم حاضرون في دوائر السياسة والاقتصاد والثقافة؛ تُسمع أصواتهم ويُعمل بأفكارهم على أرض الواقع، ويُستأنس بها في كلّ صغيرة وكبيرة، ألم يدعُ الرئيسُ الأمريكي أوباما في أوّل خطوة له على كرسي الرئاسة في اجتماع موسّع كلَّ الخبراء من كل الأطياف الفكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة والدينيّة والعلميّة...؟ فماذا عن القادة العرب لدينا في علاقاتهم بالعقل والفكر والسياسة والاجتماع والاقتصاد ؟ أين المثقّف في خريطة السياسات الرسميّة لكل أنظمة الدول العربيّة؟ ألا يندب المثقف الفعلي حظوظه في واقع التخلّف السياسي والثقافيّ والعلميّ وفي حلقات أوساطه سواءً الرسميّة أو المدنيّة؟ لماذا هذا الجحود والنكران للمشاريع الفكريّة والثقافيّة من قبل الأنظمة السياسيّة في بلداننا؟ هل مردُّ ذلك كون إرادات الشعوب غائبةً مغيّبة بفعل الذاتي والموضوعي معًا ؟ أين هي «العصبيّة الجماهيريّة والشعبيّة»؛ مجازًا، بلغة ابن خلدون في علاقة المثقّف الواعي والرائد بالجماهير الشعبيّة العربيّة والإسلاميّة ؟ على ماذا يتكئ مثقّفونا للعمل على خلق فسحة التأثير في تصوّرات رؤساء الشعوب العربيّة والإسلامية وحكوماتهما، ولاعتبارهم فيما يفكّرون فيه وبه ؟ لماذا يجد المثقّفون والمفكّرون والفلاسفة أنفسهم في دول العالم العربي معزولين حتى داخل أوساطه الشعبيّة التي يفكرون ويجهدون أنفسهم من أجلها؛ فأحرى بهم لدى الأوساط الرسميّة في كلّ توجهاتها، ومن يدور في فلكها من رجال أعمالٍ، وأحزابٍ، ونقاباتٍ، وجمعياتٍ، تتبع للمجتمع المدني..؟

على سبيل المثال في فرنسا؛ كان صوت سارتر يسمع، حسب ما أورده الراحل المفكّر والمؤرخ هشام جعيط في أحد حواراته، ومعلومٌ أن كل الأصوات والعقول المفكرة تُسمع عند الحاكمين، وكلّ فئات المجتمعات الغربيّة وغيرها، كاليابان، والصين.

إنها الأسئلة الحارقة في كل أذهان التوّاقين إلى خلق فسحة وجوديّة للسلطة المعرفيّة داخل كلّ أوطان العالم العربي، وفي كل عقل يحلم بتثبيت سلطة العقل وتبيئته داخل الأوساط والمؤسّسات المجتمعيّة، في مواجهة التخلّف والرجعيّة على جميع المستويات داخل كياناتها، رسميًّا وشعبيًّا. لقد افتقدت شعوب العالم العربي بوصلة الفكر والعقل طيلة قرون من الزمن، إلى أن وصل إلى حدٍّ لا يطاق في زمننا الحاضر؛ بفعل الإجهاز على سلطة المعرفة، واغتيال العقل، وإطالة آماد سياسات التجهيل من قبل الأنظمة السياسيّة الرسميّة؛ فانحصر وجود المثقّفين في أوساط محدودة المفعوليّة، بعد نهج آليات عدّة لمحاصرة فعل المثقّف في إمكانيّة التواصل مع الجماهير والمساهمة في تغيير الوعي الجماهيري؛ إذ إنه في أحسن الأحوال يسهم من بعيدٍ – نسبيًّا بشكل غير كاف – في خلخلة الأفكار والمعتقدات الباليّة المتوارثة أبًا عن جدّ، عبر التأليف، أو التدريس، أو اللقاءات المحدودة التي تُسرق خلسةً من قبضة التحكّم الرسمي؛ إذ إنّ كلّ آليات الاشتغال الرسميّة عملت على إقصاء الفعل الثقافي وتهميشه، وقص أجنحته بكل الوسائل الممكنة.. لذلك لم تعد صورة المثقّف تجسد نمطًا من أنماط الحياة المتميّزة برمزيتها وسلطتها وعلو شأنها في تصوّرات مجتمعات العالم العربي. ومن ثَمَّ لم يسمع صوته كما تسمع أصوات السياسي الرسمي والحزبي أو النقابي أو أشباه المثقّفين المنضوين تحت جبّة الأنظمة، الذين يؤثّثون المشاهد على خشبات المسرح المجتمعي.

إذنْ، فنحن إزاء القطيعة التامّة بين المثقّف المنشغل بقضايا الشعوب وهمومها، وبين السلطات القائمة من جهة، وبين الجماهير الشعبيّة من جهة ثانية، هذه القطيعة لا تسمح بظهور الفعل الثقّافي والفكري في أروقة خلايا التفكير الرسمي في علاقته بمؤسسات الدولة وبالمصالح المرتبطة بها، ولا بما يمكن العمل عليه لتفعيل العقل السياسي الرسمي في أبعاده الوطنيّة والتاريخيّة والحضاريّة، إضافةً إلى حجب الرؤى والتصوّرات الثقافيّة والفكريّة والعلميّة في العديد من المنابر، سواءً أكانت إعلاميّةً، أو تربويّةً، أو مؤسساتيّة، على عكس ما هو معتملٌ به في الدول الديمقراطيّة في علاقات مؤسساتها بمثقّفيها ومفكّريها وفلاسفتها ومؤرّخيها. وبالمحصّلة؛ غياب الذات الثقافيّة والعلميّة فيما هو مفروضٌ فيها حضورُها بأعلى درجة، وباعتبارها الجهاز العصبي، والقلب النابض لكلّ المؤسّسات المجتمعيّة التي تجسّد الروح الوطنيّة والحضاريّة؛ فكيف يتسنّى لها أن تكونَ حاضرةً في الأدنى منها التابعة لها، في مختلف المؤسّسات المجتمعيّة الأخرى، كيفَ ما كانت طبيعتها وأدوارها؛ لذا، فلا غرابة من غياب صورة المثقّف في أعين الجماهير العاديّة وشبه العاديّة، إلى حدّ القطيعة كما ذكرنا، حيث لم تكرّس، ولم تنمّط صورته ونمذجته في مخيّلة الفرد والجماعة معًا. كل هذا يجعل الشعوب العربيّة في منأى عن صورة المثقّف بسنوات ضوئيّة، والدليل على هذا هو ما يفكّر به الإنسان الجماهيري في استحضار نماذجَ تؤطّر رؤيته للحياة في كلّ مجالاتها؛ بعيدًا عن الثقافيّ والفكريّ والعلميّ. فالشاهد على هذه الصورة النمطيّة للمثقّف يمكننا الاطلاع عليها في العديد من الدول المتقدّمة؛ لنقف على حجم الحضور المكثّف لنموذج المثقّف فيها، بشكل يشدُّ النظر.

طبعًا، قد لا نقف على صورة كاملة في تجلّياتها المتعدّدة، ولكنّها حاضرة بالشكل الذي يخدم مصالحَ عليا لما تخطّط له المؤسّسات السياسيّة والاستراتيجيّة الرسميّة؛ فالقاعدة العامة هي محاولات إقحام المثقّف في هذه البلدان في حلبة التنافسيّة الحضاريّة – إن لم نقل الصراعيّة، أو التدافعيّة – وفي تفعيل التنظير الثقافي عمومًا في كلّ الجبهات لإحراز المكانة اللائقة بها في سلم الهرم الدولي والمجتمعي.

في هذا الإطار؛ تأتي تساؤلات المهتمّ والمتأمّل في وضعيّة مثقّف العالم العربي؛ إيجابيًّا أو سلبيًّا، ثم النظر إلى أسباب عدم وجود سلطة المثقّف الفعليّة في توجيه سياسات الأنظمة السياسيّة وتأطيرها وتصوراتها، ومحايثة تجلّياتها في أبعادها؛ اجتماعيًّا، سياسيًّا، اقتصاديًّا، ثقافيًّا، أيديولوجيًّا، على أساس أن السلطة المعرفيّة تشكّل محدّدًا وجوديًّا في علاقة الكائن الإنسانيّ بكل إحداثيّات وجوده؛عموديًّا وأفقيًّا، ليطرح السؤال الآتي: إلى أي حدٍّ سيبقى المثقّف خارج عقول دول العالم العربيّ وأنظمته ومؤسساته ومجتمعاته؟

العودة إلى الفهرس

AL-HADAF
الهدف
فلسطينية عربية - ديمقراطية - يهودية يسارية

حراس الجبل:
مستمرون حتى دحرهم

أبو علي مصطفى: أعظم من مجرد رجل

ولد أبو علي مصطفى قبلَ النكبة بعشر سنوات، وكان مقدّرًا للفتى ابن العاشرة أن يشهدها بعينيه، وأن يشرب من مائها المرّ.

ومن تلك الدروب الوعرة، وفيها؛ شقّ الفلاح، ابنُ الريف، طريقه؛ ليصبحَ عاملًا يتحسّسُ خيوطَ وعي قوميٍّ ووطني، ثم فدائيًّا؛ قائدًا، في منظمة أسّسها ويقودها مسيحيان من المدينة، من غير طبقته، ومن غير بيئته الثقافيّة.

أيّ خليطٍ هذا الذي جمع هذه الثلّة الباسلة؛ طيبيان من اللد وصفد، ومعلّمُ مدرسة من سحماتا، ودمشقيٌّ ولد في بغداد، وطبيب كويتيٌّ، وفلاحٌ من عرابة، وآخرون؟ أي مدى للحقيقة، وصلابة العقيدة، ووحدة المصير، تم افتتاحه في تلك السنوات الدامية؟

كان أبو علي أكثرَ من رجلٍ وأعظمَ من زيتونة، وإذا كان يحقُّ لنا أن نقدّم شهادةً شخصيّةً به، فإن الرجل الذي عرفناه كان نموذجًا لكل شيء جميل، وعادل، وحقيقي؛ كان قائدنا أبو علي مصطفى مثلًا يحتذي به الرجالُ الحق، وإنسانًا يريد أن يرتقي إلى مستواه الأخلاقيّ البطوليّ كلّ إنسانٍ حق.

وإذا كان أبو علي كذلك، فإن حدث اغتياله ليس حدثًا عاديًّا، بل هو رأس حربة هجوم استراتيجي شنّه العدو ضد الاعتراض التاريخيّ والحقيقي على الأمر الواقع الذي أريد تمريره وتثبيته، وإعلان الاستسلام الفلسطيني الرسمي أمامَ هجمةٍ صهيونيّةٍ وإمبرياليّةٍ وعربيّةٍ لا سابق لها.

كان غياب أبو علي خسارةً قوميّةً ووطنيّة، وهذا صحيحٌ جملةً وتفصيلًا، ولكن الأقسى من هذا أنه كان خسارةً فادحةً لحزبه ورفاقه، وكان يمثّل الأمل التاريخيّ لنهوضٍ متجدّدٍ في الجبهة الشعبية، واستدراكًا لما فات وردًّا على سؤال الأزمة التاريخيّة التي كان من أكثر المعنيّين بنقاشها وتحسّس جوانبها كلّها، وكان أبو علي رافعة تحويل المسار الوحدوي الديمقراطي الكفاحي في فلسطين من إمكانيته التاريخية إلى حيز الواقع، ومن الشعار الجماهيري إلى الممارسة التنظيمية. وأراد العدو باغتياله أن يقطع طريق هذا كله، ومن حسن الحظ أن أبا علي مصطفى لم يكن مجرّد رجل، بل كان شجرةً عظيمةً لا تموت؛ مدّت جذورها عميقًا في تربةٍ صالحة، ونظيفة؛ جذورًا لا بد من أنها ستجد طريقها إلى الشمس؛ نحو نهوضٍ ثوريٍّ جديد■

أحمد جابر

AL-HADAF
الهدف
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية